



دولة الكويت

وزارة المالية

شؤون الميزانية العامة

---

## بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية لسنة المالية

2017/2016

المقدم من:

معالي / أنس خالد الصالح

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

ووزير النفط بالوكالة

**محتويات بيان وزير المالية  
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية  
ومشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016**

رقم الصفحة	المحتوى	الفصل
4	مقدمة	
6	ملخص بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ومشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016	
17	التوجهات والسياسات الاقتصادية للسنة المالية 2017/2016	الفصل الأول
18	أولاً: مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي	
19	ثانياً: وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في المدى المتوسط	
26	ثالثاً: التوجهات الاقتصادية والمالية للخطة الإنمائية للدولة 2020/2019_2016/2015	
33	التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي	الفصل الثاني
34	أولاً: تطورات النمو الاقتصادي في العالم	
41	ثانياً: التضخم في العالم	
43	ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
46	رابعاً: تطورات أسواق النفط خلال السنة المالية 2016/2015	
56	مؤشرات الأداء الاقتصادي لدولة الكويت	الفصل الثالث
57	أولاً: المعالم الرئيسية للاقتصاد الكويتي	
58	ثانياً: موجز التطورات الاقتصادية في دولة الكويت	
64	ثالثاً: أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية	
66	رابعاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	
69	خامساً: تطورات سوق الكويت للأوراق المالية	
70	سادساً: معدل التضخم	
72	سابعاً: السكان والقوى العاملة	
75	ثامناً: التوقعات المستقبلية لدولة الكويت	
77	تاسعاً: تطورات الأوضاع الاقتصادية العربية والخليجية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي	
84	دراسات خاصة بالمالية العامة - الأبعاد الاقتصادية لترشيد الدعم	الفصل الرابع
85	الأبعاد الاقتصادية لترشيد الدعم	
114	مشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016 والأسس التي بني عليها	الفصل الخامس
115	أولاً: مقدمة	
118	ثانياً: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2016	

121	الباب الأول - الإيرادات النفطية	
121	الباب الثاني - الضرائب والرسوم	
123	الباب الثالث - المساهمات الاجتماعية	
124	الباب الرابع - المنح (إيرادات)	
125	الباب الخامس - إيرادات أخرى	
127	الباب السادس - إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	
128	ثالثاً: اعتمادات المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة المالية 2017/2016 توجيه (2) المصروفات الجارية	
128	اعتمادات الباب الأول - تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة المالية 2017/2016	
130	اعتمادات الباب الثاني - السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة المالية 2017/2016	
130	اعتمادات الباب الخامس - الاعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة المالية 2017/2016	
131	اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة المالية 2017/2016	
132	اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة المالية 2017/2016	
133	اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة المالية 2017/2016	
133	توجيه (3) النفقات الرأسمالية	
135	المصادر	
136	الخاتمة	

## بيان وزير المالية

### عن الأوضاع الاقتصادية والمالية

#### ومشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016

#### مقدمة:

تنص المادة ( 13 ) من المرسوم بقانون رقم ( 31 ) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن:

" يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه "

واستنادا إلى ذلك يسرني أن أعرض عليكم بيانا يتناول تحليلا للأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، متضمنا الأوضاع المالية والنقدية للدولة، وتحليلا لما يهدف إليه مشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016، مع ما يتضمنه من توضيح للأسس والمرتكزات التي أخذت في الاعتبار عند إعداد تقديرات مشروع الميزانية.

ويعد بيان وزير المالية وثيقة اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لما تحويه من بيانات ومعلومات وتوجهات وسياسات ودراسة وتحليل للأوضاع الاقتصادية لدولة الكويت، وتكمن أهميتها في عظم استفادة متخذي القرار في مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والباحثين المعنيين بالمالية العامة لدولة الكويت من هذه الوثيقة، لذا فقد تضمن بيان هذا العام دراسة خاصة عن الأبعاد الاقتصادية لترشيد الدعم.

ونأمل في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواردة بمشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016، ومن ثم تحقيق الأهداف والتوجهات السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه، لتحسين ورفع المستوى المعيشي للمواطن الكويتي، والعمل على تعزيز مستويات رفاهيته في ظل نظام اقتصادي حر يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، وأن نعمل جميعا وبتضافر جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية لرفع اسم دولة الكويت عاليا لتأخذ مكانها الريادي بين دول المنطقة والعالم.

والله نسأل أن نكون قد وفقنا في عرض الأوضاع الاقتصادية للدولة والأسس التي بني عليها مشروع الميزانية للسنة المالية 2017/2016 بالدقة والشفافية المطلوبة.

والله ولي التوفيق ، ، ،

**أنس خالد الصالح**

**نائب رئيس مجلس الوزراء**

**وزير المالية، وزير النفط بالوكالة**

## ملخص بيان وزير المالية

### عن الأوضاع الاقتصادية والمالية

#### ومشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016

- تتمثل أهم مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي في المحافظة على درجة عالية من الاستقرار المالي والنقدي، والعمل على إعادة رسم الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي والحد من درجة تدخلها في هذا النشاط، وتشجيع وتحفيز القطاع الخاص، وتشجيع المبادرات الشبابية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضمان متانة القطاع المصرفي والمالي، وترشيد الإنفاق العام، وتنمية الإيرادات غير النفطية.
- أعتمد مجلس الوزراء في 14 مارس 2016 وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء، والتي تضمنت ستة محاور للإصلاح المالي والاقتصادي اشتملت على 41 برنامجاً منها برامج قصيرة الأجل وأخرى برامج متوسطة الأجل، وقد تمثلت المحاور الستة للوثيقة في: زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام، وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد، وتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات، وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والإصلاح الإداري والمؤسسي.
- تهدف التوجهات الاقتصادية والمالية لخطة التنمية الراهنة متوسطة الأجل 2016/2015 - 2020/2019 إلى تهيئة بيئة العمل المناسبة وتنفيذ برامج تساعد على توفير متطلبات تحقيق رؤية الدولة 2035، وهي تحول دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري اقليمي قادر على جذب الاستثمار، واذكاء روح المنافسة، ورفع كفاءة الإنتاج، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي في بيئة أعمال مشجعة، وفي سبيل تحقيق رؤية الدولة تسعى الخطة إلى تطوير الاقتصاد الكويتي ليكون أكثر ديناميكية ومرونة، ويقوم على المنافسة الحرة المنظمة والشفافة، ويوسع من دور وريادة القطاع الخاص، ويعظم المردود المالي للإنفاق العام، ويخلق فرص عمل جديدة للأفراد، ويحفز روح الإبداع والمبادرة وريادة الأعمال في الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي يحقق توفير الحصانة والحماية للنشاط الاقتصادي والمالية العامة من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو النفط. ولتحقيق هذه الأهداف، تتبنى الخطة مسارين متوازيين وهما مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة، وتأسيس عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية.

- بالنسبة للتطورات الاقتصادية في العالم، فإن تعافي الاقتصاد العالمي يشهد مزيدا من الضعف وسط تزايد الاضطرابات المالية. حيث تراجع النشاط الاقتصادي العالمي في الاقتصادات المتقدمة، وليس هناك شواهد على تخفيف الضغوط على اقتصادات الأسواق الناشئة في العالم، كما أن هناك مخاوف من تأثر الاقتصاد العالمي بالاتجاهات الجديدة للنمو في الصين. من جانب آخر فإن أسعار المواد الأولية تتراجع وعلى رأسها النفط، خصوصا في أوائل 2016. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن العالم سوف يحقق نموا متواضعا قدر بنحو 3.2% في 2016، على أن يتحسن التعافي الاقتصادي العالمي في 2017 وما بعدها مدفوعا بتعافي اقتصادات الأسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية.
- بالنسبة للتضخم في العالم من المتوقع أن تظل معدلات التضخم دون المستوى المستهدف للبنوك المركزية في الدول المتقدمة نتيجة انخفاض أسعار النفط والتي يتوقع أن تستمر منخفضة هذا العام أيضا. كذلك من المتوقع أن يستمر معدل التضخم في الانخفاض في اقتصادات الدول الناشئة والنامية.
- بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والمالية في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد تم تخفيض آفاق النمو بدرجة كبيرة في معظم البلدان المصدرة للنفط، في ظل الأوضاع الحالية للسوق العالمي للنفط الخام، حيث من المتوقع ارتفاع النمو في البلدان المصدرة للنفط من 2% في عام 2015 إلى 3% هذا العام. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع إنتاج النفط في العراق ورفع العقوبات عن إيران. أما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فمن المتوقع أن يزداد تباطؤ النشاط الاقتصادي. كما أنه على الرغم من التدابير الجاري تنفيذها لضبط أوضاع المالية العامة هذا العام، فإن ميزانيات هذه الدول سوف تتدهور نظرا للهبوط الحاد في أسعار النفط. وهناك حاجة إلى زيادة الجهود لتخفيض عجز الميزانيات على المدى المتوسط، بهدف ضمان استدامة أوضاع المالية العامة في دول المجلس. كما أنه من الأولويات المهمة ضمان قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل الكافية للأعداد المتزايدة من المواطنين، نظرا لانخفاض قدرة القطاع العام على خلق فرص العمل حاليا.
- انخفضت عائدات صادرات دول المجلس والجزائر بمقدار 390 مليار دولار في 2015 (17.5% من الناتج المحلي الإجمالي) هذه الخسائر تم تعويضها بصورة جزئية من خلال تراجع أسعار وارادات هذه الدول بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية غير النفطية. وعلى الرغم من تحقيق هذه الدول لفائض مستمر في حسابها الجاري، فمن المتوقع أن يتحول هذا الفائض إلى عجز في 2016 بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه من المتوقع تحسن الحسابات الجارية على المدى المتوسط مع تعافي أسعار النفط إلى حد ما والتصحيح المالي.

- تواجه دول مجلس التعاون والجزائر تحديات بالنسبة لمركزها المالية على المدى المتوسط. ففي ظل التوقعات الحالية لأسعار النفط، من المتوقع أن يصل عجز المالية العامة التراكمي لهذه الدول 900 مليار دولار تقريبا خلال الفترة من 2016-2021، وستصبح الجزائر والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية من كبار الدول المدينة خلال هذه الفترة لأن احتياجاتها المالية تتجاوز احتياطياتها المالية السائلة في الوقت الحالي.
- أن إجراءات التصحيح المالي في الدول النفطية سوف تستدعي الاختيار بين بدائل صعبة بما في ذلك حجم ودور القطاع العام وتعديل العقد الاجتماعي، وخفض الانفاق العام الذي زاد تضخمه خلال فترة الأسعار المرتفعة للنفط، وضرورة إيجاد مصادر جديدة للإيرادات. ففي المتوسط يزيد إنفاق دول مجلس التعاون على فاتورة الأجور بمقدار الضعف على فاتورة الأجور العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى، كما أن فاتورة الأجور تزيد في المتوسط عن الاستثمار العام بحوالي 50٪ في المتوسط.
- بالنسبة للتوقعات المستقبلية لدولة الكويت من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 0.9٪ في 2015 الى 2.8٪ في 2021. من ناحية أخرى يتوقع تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الكويت بالأسعار الجارية من 12.2 ألف دينار (43 ألف دولار أمريكي) في 2014 إلى 7.6 ألف دينار فقط (25.1 ألف دولار أمريكي) في 2016. وسوف يظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة، وإن ارتفع من 3٪ في عام 2014 الى 3.6٪ في المتوسط في 2021.
- شهدت أسعار النفط الخام تراجعا قياسييا خلال السنة المالية الأخيرة 2015/2016، وبعد تقلبات شديدة فقدت الأسعار مقاسة بتغيرات سعر خام مزيج نפט برنت، أكثر من 31.2 في المئة بحلول نهاية شهر مارس 2016 مقارنة مع مطلع أبريل 2015.
- بلغ نمو الطلب العالمي على النفط الخام خلال العام 2015 نحو 1.54 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.69٪ حيث بلغ إجمالي استهلاك النفط 92.98 مليون برميل/يوم، وذلك مقارنة بإجمالي استهلاك 91.44 مليون برميل في 2014.

- بلغ اجمالي العرض من النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك 57.14 مليون برميل يوميا في 2015، حيث تزايد بنحو 1.47 مليون برميل يوميا، وبنسبة نمو 2.64٪. بصفة خاصة تزايد عرض النفط في الولايات المتحدة بنحو 1.03 مليون برميل يوميا ليصل إلى 13.99 مليون برميل يوميا في 2015، أي بنسبة نمو 7.92٪، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، نحو 1.03 مليون برميل يوميا ليصل إلى 25.23 مليون برميل يوميا في 2015، أي بنسبة نمو 4.25٪. بينما بلغ اجمالي إنتاج دول أوبك في 2015 نحو 31.839 مليون برميل يوميا، بنمو بلغ 1.068 برميل يوميا، أي بنسبة نمو 3.47٪، مقارنة بعام 2014.

- بالنسبة لمؤشرات الأداء الاقتصادي في دولة الكويت، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين عامي 2013 و2014 ليصل إلى -1.6٪ مع انخفاض أسعار النفط، كذلك تراجع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي إلى -2.7٪ بين عامي 2013 و2014.

- شهد عرض النقد بتعريفه الواسع (ن2) ارتفاعاً من حوالي (33.8 35.0) مليار دينار عام 2014/2015 إلى (36.4) مليار دينار عام 2015/2016. أي بمعدل نمو (4.1٪) تقريباً. وقد تمثلت أهم مصادر هذا النمو في نمو الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك التجارية من حوالي (17.93) مليار دينار إلى (18.72) مليار دينار، أي بمعدل نمو (4.3٪)، وصافي الموجودات الأجنبية من (16.78) مليار دينار إلى (17.45) مليار دينار خلال نفس الفترة، أي بمعدل نمو (4.0٪).

- شهدت أسعار الفائدة على الودائع المحلية بالدينار الكويتي لأجل شهر، وثلاث أشهر، ارتفاعاً لتصل كمتوسط في عام 2015/2016 إلى (0.698٪) و (0.869٪)، مقابل (0.599٪) و (0.788٪) على التوالي في 2014/2015. كما شهد الائتمان المحلي ارتفاعاً من حوالي (31.07) مليار دينار إلى حوالي (33.69) مليار دينار خلال العامين 2014/2015 و 2015/2016، وبمعدل نمو (8.4٪).

- لا زال الحساب الجاري بميزان المدفوعات في حالة فائض إلا أن هذا الفائض انخفض من (15.48) مليار دينار عام 2014 إلى (1.79) مليار دينار عام 2015، أي بمعدل نمو سالب بلغ (88.4٪). وأن مصدر هذا الفائض هو الصادرات النفطية، والتي تمثل حوالي (88.2٪) من إجمالي الصادرات عام 2015. وتمثل الصادرات غير النفطية حوالي (11.8٪) من إجمالي الصادرات عام 2015، حيث لم تتجاوز قيمتها عام 2015 حوالي

(2.0) مليار دينار، مقابل صادرات نفطية بلغت، نفس العام 2015، حوالي (14.7) مليار دينار، مقابل واردات بلغت عام 2015 حوالي (8.2) مليار دينار. وقد انخفض فائض الميزان السلي إلى نحو (8.4) مليار دينار عام 2015، مقارنة بفائض بلغ (22.0) مليار دينار عام 2014، أي بمعدل نمو سالب بلغ (%61.8).

- شهدت أعوام 2014، و2015 انخفاضاً واضحاً في قيم الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية مقارنة بعام 2013. فبعد أن بلغت هذه القيمة (11.10) مليار دينار في 2013، انخفضت إلى (6.08) مليار دينار عام 2014 وإلى (3.94) مليار دينار عام 2015، وبين عامي 2013 و2015 انخفضت قيمتها بنحو (%64.4). في حين أقل المؤشر العام للأسعار عام 2013 عند (7549) ثم هبط إلى (6535) عام 2014 ليصل عام 2015 إلى (5615). أما فيما يتعلق بمؤشر الأسعار الوزني Weighted Index فقد انخفض هو الآخر من (452.9) عام 2013 ليصل إلى (438.9) عام 2014 ثم إلى (381.7) عام 2015.

- بالمقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (مؤشر معدل التضخم لأسعار التجزئة) في مارس 2015 ومارس 2016 يتضح ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (والذي يتضمن سلّة من السلع والخدمات تبلغ 12 مجموعة) من (136.5) إلى (140.7) وبمعدل تضخم بلغ (%3.08)، ويعود ذلك أساساً لسلوك أسعار عدد من مكونات سلّة السلع والخدمات، وكما يتضح فإن هناك اتجاهات واضحة في انخفاض أسعار المنتجين تركّز أساساً في انخفاض أسعار النفط، والصناعات التحويلية، يليها تكرير النفط. وكما يتضح فإن هناك اتجاهات واضحة في انخفاض أسعار المنتجين تركّز أساساً في انخفاض أسعار النفط، والصناعات التحويلية، يليها تكرير النفط.

- بلغ إجمالي عدد السكان 4239006 نسمة، منهم 1307605 كويتي بنسبة 30.8% من إجمالي السكان في الدولة، وبالمقارنة مع 2014 فقد بلغت نسبة الكويتيين 31.2، وهو ما يشير إلى استمرار تراجع نسبة الكويتيين إلى إجمالي السكان في الدولة. في المقابل بلغت أعداد غير الكويتيين 2931401 غير كويتي بنسبة 69.2% من إجمالي السكان في الدولة.

- من بين السكان الكويتيين في الفئات العمرية 15 عاماً فأكثر يوجد 435904 كويتي داخل قوة العمل، و 389524 كويتي خارج قوة العمل، ومن بين الكويتيين داخل قوة العمل يعمل 331589 في الحكومة، أي بنسبة 76.1٪ من إجمالي قوة العمل، و 92645 يعملون بجهات غير حكومية، أي بنسبة 21.2٪ من إجمالي قوة العمل. من ناحية أخرى بلغ عدد المتعطلين من الكويتيين داخل قوة العمل 11670 كويتي، أي بنسبة 2.7٪ من السكان داخل قوة العمل.

- على الجانب الآخر من بين السكان الوافدين في الفئات العمرية 15 عاماً فأكثر يوجد 2138163 نسمة داخل قوة العمل، منهم 142545 يعملون بالحكومة، أي بنسبة 6.7٪، بينما يعمل 1390424 في الجهات غير الحكومية، أي بنسبة 65٪، و 587696 يعملون في المنازل بنسبة 27.5٪ من إجمالي السكان الوافدين. بينما بلغ عدد المتعطلين بينهم 17498 أي بنسبة 0.8٪ من قوة العمل الوافدة.

- تشير الكثير من الدراسات إلى أن أكثر الفئات الدخلية المستفيدة من الدعم، لاسيما دعم الطاقة، هي الفئات الدخلية الأغنى، وذلك لأن الدعم يستفيد منه كافة المستهلكين. وأن تنامي الدعم غير الموجه لمستحقيه يحمل آثار مضاعفة تتمثل في تكلفة الفرص البديلة والتي قد تكون أفضل من توجيه الدعم لغير مستحقيه، مثل تخصيصه في الإنفاق على تطوير نوعية التعليم، ونوعية الصحة، وتحسين الإنتاجية، والاستثمار في البحث والتطوير، والاستثمارات المنتجة.

- إن أكثر من (70٪) من الدعم في الكويت موجه لدعم الطاقة، وهو الأمر الذي يخلق أنماطاً استهلاكية مبالغ فيها في استهلاك الطاقة، لاسيما دعم الكهرباء والبنزين، وقد يحمل هذا الدعم تكاليف ضمنية عالية في حالة ارتفاع أسعار النفط عالمياً. لذا ينبغي العمل على ضرورة توفير المنتجات النفطية للاستخدام المحلي بأسعار مدعومة، ولكن لمستحقيها فقط.

- من جانب آخر فإن دعم المنتجين، يجب أن يوجه أساساً إلى هؤلاء الذين توفر فيهم القدرات التنافسية الكامنة، وأن يكون الدعم لأجل محدود وبحيث يترتب عليه تنامي قدرات المنتجين في مجال المنافسة، وخفض التكاليف، والتعلم من خلال الممارسة، وأن يرافق هذا الدعم تنامي في حصة السوق، خاصة الخارجي، خدمة لتنويع مصادر الدخل، وخاصة في الأنشطة غير النفطية.

- تزايد إجمالي الانفاق على الدعم، المباشر والدعومات الأخرى، من (864.9) مليون دينار في السنة المالية 2005/2004 إلى (5110.2) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، قبل أن ينخفض بعد ذلك بفعل تراجع أسعار النفط، غير أن معدلات النمو السنوي في الانفاق على الدعم كانت تتزايد بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج أو الإيرادات الحكومية أو السكان. الأمر الذي أدى إلى تصاعد عبء الدعم على الميزانية العامة للدولة. وبلغ معدل النمو المتوسط في الانفاق السنوي على الدعم (23.6٪) وهو معدل مرتفع للغاية.
- تزايد إجمالي الدعم المباشر من (662.8) مليون دينار فقط خلال السنة المالية 2005/2004 إلى (5069.7) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، أي حوالي ستة أضعاف، وهو نمو كبير في غضون هذا المدى الزمني القصير نسبياً. من جانب آخر وعاما بعد آخر أخذ الإنفاق على الدعم يمثل نسبة جوهريّة من إجمالي الإنفاق العام للدولة، فقد بلغت نسبة الدعم المباشر إلى إجمالي الإنفاق العام (14.1٪) في السنة المالية 2005/2004، ارتفعت إلى (23.9٪) في السنة المالية 2015/2014، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفي عام 2005/2004 بلغ الإنفاق على الدعم (5.3٪) من الناتج بالأسعار الجارية، وفي 2015/2014 بلغ الإنفاق على الدعم (10.4٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- ارتفع دعم المنتجات المكررة والغاز المسال عليه بصورة من (11.2) مليون دينار فقط في السنة المالية 2005/2004 إلى (1289) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (138.3٪). كما أن هناك تزايداً ملحوظاً في دعم العمالة الوطنية في الجهات الغير حكومية، من 42.1 مليون دينار في السنة المالية 2005/2004 إلى (542) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (15.6٪)، ويسري نفس التزايد في حالة الخدمات الصحية للمواطنين في الخارج، والتي تزايد الانفاق عليها من (47.8) مليون دينار فقط في السنة المالية 2005/2004 إلى (441.2) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (62.3٪).

- إن ترشيد الدعم في الكويت أصبح ضرورة حيوية لضمان استدامة سلامة المالية العامة للدولة وتخفيف الضغوط على الإنفاق العام، كما أن استمرار نمو الدعم على هذا النحو يعتبر أمر غير مستدام، آخذين في الاعتبار تزايد الضغوط الناجمة عن النمو السكاني الكبير، وتزايد الطلب بالتالي على السلع والخدمات المدعومة، بحيث يتوقع أن يلتهم الدعم نسبة متزايدة من الإنفاق العام للدولة، ومن المعلوم أن الدعم سواء بصورته المباشرة أو غير المباشرة، فضلا عن آثاره المالية، يحدث تشوهات في هيكل الأسواق ويحول دول التوزيع الكفاء للموارد فضلا عن آثاره السلبية على الاستثمار والنمو وعلى هيكل المبادرات في القطاع الخاص.

- في ظل استمرار الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية على نحو متسارع، وتوقع استمرار معدلات الانخفاض على المدى المتوسط فقد قامت وزارة المالية بالآتي:

○ إعادة النظر في الدعوات من خلال اللجنة التي وافق على تشكيلها مجلس الوزراء وتم تشكيلها بموجب قرار وزير المالية لهذا الغرض لترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم إلى مستحقيه، وبحث إعادة تسعير السلع والخدمات العامة في ضوء تكلفتها وأسعارها بدول مجلس التعاون الخليجي للمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية وإصلاح هيكل المالية العامة.

○ وضع سقف أعلى للإنفاق بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2017 يقل عن اعتمادات السنة المالية الحالية 2015/2016، ويلبي احتياجات الجهات الحكومية لتوفير كافة الخدمات العامة مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية.

○ توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2016/2017.

○ توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الإنفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

- بلغت تقديرات تعويضات العاملين وما في حكمها 10435.1 مليون دينار بنسبة 55.2٪ من إجمالي ميزانية السنة المالية 2017/2016 والتي تدرج بالابواب الأول-تعويضات العاملين، والسادس المنح، والسابع المنافع الاجتماعية، وتركزت في (مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة – مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية – اعانات الباحثين عن عمل – الرعاية الاجتماعية).
- يشكل الدعم بميزانية السنة المالية 2017/2016 ما يقارب 15.0٪ من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2017/2016، وتركز في دعم الطاقة والوقود.
- قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2017/16 بمبلغ 10 238 062 000 دينار بنقص مقداره 1 972 563 000 دينار عن تقديرات السنة المالية 2016/15 وبالغلة 12 210 625 000 دينار أي بنسبة 16.15٪.
- تقدر الإيرادات النفطية بمبلغ 8 623 385 000 دينار وتساهم الإيرادات النفطية بنسبة 84.23٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2017/16. بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2016/15 بنسبة 70.62٪.

تم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية:

حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك	2.800 مليون برميل/اليوم
سعر البرميل	35 دولار أمريكي / برميل
سعر الصرف	301 فلس / دولار أمريكي
السنة المالية 2017/16	365 يوماً
خصم تكاليف الإنتاج	المقدرة بمبلغ 2309 مليون دينار

- تقدر الإيرادات غير النفطية بمبلغ 1 614 677 000 دينار، وتساهم بنسبة 15.77٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2017/16. بينما كانت مساهمتها من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2016/15 بنسبة 13.22٪.

- حرصت وزارة المالية على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستيعاب عناصر العمل الكويتية من خريجي الجامعات والمراحل التعليمية المختلفة وفقا لاحتياجات ومتطلبات أجهزة الخدمات الحكومية من وظائف وأعمال لازمة للتنمية الإدارية في كافة المجالات بالوزارات والإدارات الحكومية واستمرار تغطية احتياجات هذه الجهات وفقا لمركزية التعيين تنفيذا لخطة توظيف الكويتيين المعتمدة من مجلس الوزراء بالقرار رقم 551 الصادر بتاريخ 1999/8/8.

#### ❖ توجيه رقم (2) المصروفات الجارية:

- بلغت جملة اعتمادات الباب الأول –تعويضات العاملين للسنة المالية 2017/2016 للوزارات والإدارات الحكومية نحو 6 401 118 000 مليون دينار بمعدل زيادة 18.78٪ عن المعتمد للسنة المالية السابقة 2016/2015 وهو 5 388 912 120 مليون دينار.

- بلغت اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 2 519 616 000 دينار، بنقص مقداره (150 159 980) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 2 669 775 980 دينار أي بنسبة 5.62٪.

- بلغت اعتمادات الباب الخامس – الإعانات للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 526 709 000 دينار، بنقص مقداره (209 038 000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 735 747 000 دينار أي بنسبة 28.41٪.

- بلغت اعتمادات الباب السادس- المنح (مصروفات) للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 4 641 817 000 دينار، بنقص مقداره (95 721 000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 4 737 538 000 دينار أي بنسبة 2.02٪.

- بلغت اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2016/2017 مبلغ 1 061 740 000 دينار بنقص مقداره ( 3 776 000 ) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 1 065 516 000 دينار أي بنسبة 0.35٪.
- بلغت اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2016/2017 مبلغ 984 327 000 دينار بنقص مقداره (1 376 849 900) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 2 361 176 900 دينار أي بنسبة 58.31٪.

❖ توجيه رقم (3) النفقات الرأسمالية:

- بلغت اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2016/2017 مبلغ 2 756 673 000 دينار بزيادة مقدارها 394 339 000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 2 362 334 000 دينار أي بنسبة 16.69٪.

## **الفصل الأول**

# **التوجهات والسياسات الاقتصادية لسنة المالية 2017/2016**

## الفصل الأول

### التوجهات والسياسات الاقتصادية

#### للسنة المالية 2016/2017

##### أولاً: مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي:

تلتزم الادارة الاقتصادية في دولة الكويت بحزمة من المبادئ الأساسية التي تحكم اتجاهات عملية صنع السياسات الاقتصادية في الكويت، وأهم هذه المبادئ ما يلي:

1. المحافظة على درجة عالية من الاستقرار المالي والنقدي، وتمثل هذه الركيزة أحد أهم العناصر الايجابية التي تميزت بها دولة الكويت على مر العقود. ويساعد هذا الاستقرار بدوره على المحافظة على معدل نمو منضبط في المستوى العام للأسعار. يضمن الحفاظ على القوة الشرائية للدينار الكويتي، كما يضمن استمرار التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية لاقتصادنا الوطني، والتصدي للصدمات المالية والنقدية القادمة من الخارج.

2. العمل على اعادة رسم الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي والحد من درجة تدخلها في هذا النشاط، وهو التدخل الذي اتسع منذ السبعينات من القرن الماضي بسبب زيادة الايرادات النفطية التي أدت الى نمو هائل في حجم القطاع الحكومي والعام واستثماراته في البنى التحتية والخدمات العامة. وتعمل الدولة على تصحيح هذا الاختلال في دورها الاقتصادي من خلال الانسحاب التدريجي من دور المنتج للسلع والخدمات، الى دور المنظم لعملية انتاج السلع والخدمات ودور الرقيب على جودتها وعدالة أسعارها، ودور الضامن لمعايير الشفافية والانضباط والإفصاح والحوكمة، والالتزام بالمعايير الدولية في التنظيم والرقابة.

3. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي، وتمارس الدولة دوراً فاعلاً على هذا المسار من خلال اقتراح وصياغة التشريعات الجديدة وإدخال التعديلات اللازمة على الساري منها، وإقرار القوانين التي تنظم عملية تخصيص الأنشطة العامة ذات الطابع التجاري، وتعزز أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وإجراءات منح التراخيص والحد من البيروقراطية المعطلة.

4. تشجيع المبادرات الشبابية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة بيئة الأعمال المناسبة لاستقطاب مشروعات المبادرين، وتوفير التسهيلات والتمويل الميسر ومشاركة الدولة عبر أجهزتها المتخصصة للشباب في تحمل جانب من عنصر المخاطرة، فضلا عن ايجاد البيئة الحاضنة والداعمة لكل الأفكار الواعدة والمبدعة والخلاقة.

5. العمل على تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل المساهمة في جلب المعرفة والتقنية وفتح أبواب التعاون والمشاركة للقطاع الخاص الكويتي مع المستثمرين الأجانب، وتوفير فرص عمل اضافية للمواطنين في هذه المشروعات، والاستفادة من الخبرات المصاحبة وامكانية كسب المزيد من الأسواق الخارجية، من خلال المعرفة المتراكمة لدى الشركات الأجنبية بتلك الأسواق.

6. ضمان متانة القطاع المصرفي والمالي باعتباره وسيطا محوريا في النشاط الاقتصادي المعاصر، وذلك من خلال تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للسلطة النقدية والرقابية ممثلة في بنك الكويت المركزي، بما يضمن الاستقرار النقدي وانضباط المعاملات، والتعامل الناجز مع الأزمات المالية وقت حدوثها، وتأهيل البنوك من أجل التصدي للصدمات المفاجئة، ومنع إنتقالها إلى مكونات القطاع المالي الأخرى وباقي قطاعات النشاط الاقتصادي.

7. ترشيد الإنفاق العام، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وتطوير عملية اعداد الميزانية العامة، وربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الكفاءة والشفافية والحوكمة في مختلف أجهزة وادارات الدولة والحد من اتساع البيروقراطية، وترهل القطاع العام وانخفاض إنتاجيته، واعادة بناء سلم المرتبات والأجور على أسس عادلة وشفافة وموضوعية.

### ثانيا: وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في المدى المتوسط:

أعتمد مجلس الوزراء في 14 مارس 2016 وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء بعد عدة مداولات، وتهدف الوثيقة الى تحقيق استدامة المالية العامة عبر اصلاح عدد من الاختلالات الراهنة. وقد تضمنت الوثيقة ستة محاور للإصلاح المالي والاقتصادي اشتملت على 41 برنامجا منها برامج قصيرة الأجل وأخرى برامج متوسطة الأجل.

وقد جاء في تقديم الوثيقة ما يأتي: ( في ظل ما آلت إليه أسعار النفط، وبسبب اعتمادها الكلي على مصدر وحيد للدخل، تواجه دولة الكويت اليوم تحدياً استثنائياً خطيراً يهدد قدرتها على الاستمرار في توفير الحياة الكريمة للمواطنين واحتياجاتهم الأساسية، ولم يعد ممكناً أو متاحاً للدولة أن تُوَجَّل استحقاق معالجة وضعها المالي والاقتصادي، ووضع البرامج الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل ووقف الهدر في المصروفات العامة وضبط معدلات نموها. وما من شك في أن كلفة الإصلاح المالي والاقتصادي ستتفاقم كلما تأخرنا في التصدي لهذه المعضلة، بل وقد يصبح التصدي لها أمراً بالغ الصعوبة في المستقبل وقد تترتب عليه تبعات قاسية ومؤلمة. إن الهدف المحوري للإصلاح الاقتصادي في الكويت هو تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة رسم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، بما يعيد إلى القطاع الخاص دوره الريادي في هذا النشاط، ويعزز تنوع قطاعاته، ويضمن إيجاد فرص عمل منتجة للخريجين، ويدعم استدامة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. ويشكل الإصلاح المالي مرحلة أولى هامة من مراحل الإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية تضمن إيجاد بيئة استثمارية محفزة وجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي).

وقد عرضت الوثيقة تقديرات التغير في عجز الميزانية العامة خلال 5 سنوات، وتم حساب التقديرات في ظل أسعار متحفظة لبرميل النفط تبدأ بسعر 25 دولاراً وفي ظل سيناريوهات بديلة، كما تم افتراض ثبات المصروفات السنوية عند مستوياتها الحالية. ووفق تقديرات الميزانية العامة بعد الإصلاح والتي تمت بإضافة الوفر المباشر المتحقق من مقترحات ترشيد الإنفاق، بلغ العجز التراكمي مع سيناريو الإصلاح نحو 36.2 مليار دينار كويتي بينما بلغ بدون الإصلاح نحو 50.6 مليار دينار كويتي.

وقد تضمنت الوثيقة المحاور الستة التالية:

- 1- زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام بهدف تخفيض عجز الميزانية واستدامة المالية العامة.
- 2- إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد، بحيث تخرج تدريجياً من نشاط الانتاج المباشر إلى دور التنظيم والرقابة على النشاط الاقتصادي
- 3- تفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك عبر برامج خصخصة الأنشطة العامة ذات الطابع التجاري وعبر توفير التمويل الميسر والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعبر تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- تفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات التي تتم خصصتها بحصص تصل إلى 40% من مشروعات الخصخصة وحصص بنسبة 50% من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

5- إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية بهدف تطبيق العدالة بين العاملين والتخلص من التفاوت بين رواتب المهنة الواحدة وتحسين الأداء الوظيفي ورفع كفاءة القطاع العام من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والمحافظة على استقرار مستوى المعيشة عبر آلية ربط الأجور بمعدل التضخم.

6- الإصلاح الإداري والمؤسسي من خلال رفع كفاءة الإدارة العامة والإدارة المالية، واصدار وتعديل العديد من التشريعات الاقتصادية.

تضمن محور اصلاح ملف الإيرادات: استحداث ضريبة على أرباح الأعمال والشركات، بمعدل ثابت عند (10%) بعد تقييم أثرها على المستهلك وتنافسية قطاع الأعمال. كما تضمن تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبنتها دول مجلس التعاون بمعدل 5% من القيمة المضافة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات. وكذلك تضمن سرعة تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة، وفرض غرامات جزائية على المتأخرين في الدفع، وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة وإعادة تسعير مقابل الانتفاع بأراضي الدولة وفق آلية عادلة تضمن حصول الدولة على مقابل عادل لاستغلال أراضيها.

وفي جانب ترشيد الإنفاق العام وردت البنود التالية:

1- ترشيد مصروفات كافة الوزارات والجهات الحكومية: على سبيل المثال تقنين المهام الرسمية الخارجية، تقليص عدد اللجان وفرق العمل وخفض مكافآتها.

2- وقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة، ووقف التوسع في هياكل الأجهزة الحالية.

3- دمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة.

4- إصلاح نظام تقييم الأداء في القطاع العام عبر ربط التقييم بالإنتاجية.

5- إلغاء عضوية الأعضاء المتفرغين في مجالس الإدارات بعد انتهاء مدتهم الحالية في المؤسسات والهيئات العامة، وإعادة النظر في مكافآت أعضاء مجالس إدارتها.

6- ترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له.

7- إصلاح نظام اعتمادات الإنفاق الحالي، وتطوير طرق إعداد الميزانية.

8- تقييد الأوامر التغييرية في المشروعات العامة.

9- معالجة سلبيات نظام دعم العمالة.

وفي محور إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي ورد أن دور الدولة الجديد هو أن:

1. تنظم وتراقب النشاط الاقتصادي.
2. تشجع وتحفز القطاع الخاص على الدخول إلى مختلف قطاعات الإنتاج.
3. تعزز نظم الشراكة مع القطاع الخاص.
4. تعزز قوى السوق وتضمن التنافسية.
5. تعظم استفادة المواطنين من السلع والخدمات المنتجة (ضمان الجودة وكفاءة الإنتاج والتوزيع).
6. تصحح أية تشوهات في الأسواق ولا تتدخل في ألياتها إلا بهدف مكافحة الممارسات الاحتكارية أو في حالة فشل السوق.

وفي المحور الثالث الخاص بتعزيز دور القطاع الخاص، ودوره في مجال الخصخصة:

- 1- إطلاق قدرات المجلس الأعلى للخصخصة عبر تعديل قانون الخصخصة.
- 2- تأهيل المشروعات العامة المرشحة للخصخصة على أسس تجارية تمهيدا لطرحها في اكتتاب عام يشارك فيه المواطنون.
- 3- إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر وفتح قطاعات الاستثمار أمامه، خصوصا في القطاعات غير النفطية، وتحرير نظم التراخيص، وتوفير التسهيلات اللوجستية.
- 4- تشمل المشاريع المرشحة للخصخصة: المطارات، مؤسسة الموانئ، مطبعة الحكومة، محطات توليد وتوزيع الطاقة، بعض مرافق وأنشطة مؤسسة البترول الكويتية، البريد، الاتصالات السلكية واللاسلكية، مراكز الصرف الصحي، إدارة المدارس والمستشفيات الحكومية.

وفي ذات المحور تم أيضا تعداد مشروعات الشراكة بين القطاعين على النحو التالي:

طرح 11 مشروعا وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الأعوام 2016 – 2019، وهي:

- 1) مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء و تحلية المياه (المرحلة الثانية).
- 2) مشروع محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المدمجة - منطقة العبدلي.
- 3) مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه (المرحلة الأولى).
- 4) مشروع تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمن للصرف الصحي والأعمال المكملة لها
- 5) مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة – موقع كبذ.

- 6) مشروعات البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية.
- 7) أنظمة النقل السريع مترو الكويت.
- 8) مشروع شبكة السكك الحديدية.
- 9) مشروع المركز الخدمي الترفيهي – العقيلة.
- 10) مشروع الاستراحات على الطرق السريعة ومراكز خدمة الشاليهات.
- 11) المدن العمالية - مدينة جنوب الجهراء.

وفي مجال التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قدر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تمويلها خلال الأربع سنوات القادمة بنحو 2727 مشروعاً برأس مال 470 مليون دينار تقريباً، وستولد هذه المشاريع أكثر من 3500 فرصة عمل للمواطنين.

وفي استقطاب المشروعات الأجنبية، بلغ حجم الاستثمار المباشر في عام 2015 نحو 403 ملايين دينار، واشتمل على قطاعات مختلفة مثل تقنية المعلومات والاتصالات، الطاقة، التعليم العالي، الطاقة المتجددة، البحوث والتطوير. وولدت هذه المشاريع أكثر من 209 فرصة عمل للمواطنين، ويمثل هذا نقطة انطلاق مشجعة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وفي المحور الرابع الخاص بمشاركة المواطنين في تملك المشروعات والذي يهدف الى دخول المواطن شريكاً في المشاريع التي سيتم طرحها عبر برنامج الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص أو برنامج التخصيص وكذلك عبر تشجيع الشباب على تملك حصص في مشروعات متوسطة بتمويل من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمت الإشارة الى ما يأتي:

- 1- تخصيص 40 ٪ من أسهم المشروعات التي سيتم تخصيصها ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة للمواطنين، على أن يراعى عند طرحها القدرة الاستيعابية للسوق.
  - 2- تخصيص 50 ٪ من رأس مال المشاريع التي سيتم طرحها خلال السنوات 2016 – 2019 وفق نظام الشراكة بين القطاعين للمواطنين.
  - 3- طرح مشروعات متوسطة يشارك الشباب الكويتيون في تملكها وادارتها ويتم تمويلها من قبل الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من بينها:
    - أ. محطة وقود في 2016/2017.
    - ب. 19 محطة أخرى في 2018.
    - ج. 15 محطة في 2019.
    - د. 20 محطة في 2020.
- وذلك بهدف رفع درجة المنافسة في سوق توزيع الوقود، وتشجيع الأفكار المبدعة في مجالات أخرى في سبيل زيادة التنافسية في تقديم الخدمات.

وفي المحور الخامس الخاص بإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية تضمن في السنة الأولى:

- إصلاح الأجور وتطبيق البديل الاستراتيجي لإصلاح نظام الخدمة المدنية وسوق العمل ويتضمن:

1. تنفيذ سلم الأجور الجديد الخاص بالداخلين الجدد إلى الوظيفة العامة.
2. تقسيم المسميات الوظيفية إلى تسع مجموعات مهنية أنشئت حديثاً، يتم على أساسها توحيد الرواتب.
3. إعداد ديوان الخدمة المدنية لإدارة النظام الجديد وتدريب موظفي الديوان على التعامل مع النظام الجديد.
4. تصميم منظومة جديدة لتقييم الأداء الوظيفي وتحديد سياسات للترقية والمكافأة.

- تخطيط العمالة في القطاع الخاص ويتضمن:

1. مراجعة رسوم تأشيرة العمالة الوافدة – عبر محاكاة رسوم تأشيرة الوافدين في بلدان مجلس التعاون الأخرى.
2. مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات القطاع الخاص – ربط تخصصات الخريجين بمتطلبات سوق العمل.
3. زيادة دعم العمالة لبعض الوظائف والمهن التي يندر إقبال المواطنين عليها في الوقت الحاضر.

- رفع كفاءة القوى العاملة في القطاع العام:

1. وضع اختبار ملزم لجميع المتقدمين للعمل في الخدمة المدنية كشرط لقبولهم.
2. تحديد حد أدنى من المستوى التعليمي لكل مهنة (معايير لفرز المتقدمين).

وتضمن في السنة الثانية ما يأتي:

- إصلاح الأجور:

1. وضع آلية لربط الأجور السنوية بمعدلات التضخم.
2. القيام بمراجعات منتظمة للرواتب وتوصيات للتكيف تستند إلى معايير السوق.
3. تنفيذ نظام تقييم الأداء الجديد - إعادة هيكلة توزيع المكافآت وفق نظام جديد لتقييم الأداء لجميع العاملين في القطاع الحكومي والعام.

• تشجيع العمل في القطاع الخاص:

1. الشروع في عملية تأهيل العمالة الوطنية في المهن المحددة.
2. دمج التدريب المهني لمدة عام مع برنامج الدبلوم - اشتراط تضمن برنامج الدبلوم إكمال التدريب المهني لمدة عام في شركة كبرى من شركات القطاع الخاص براتب مدعوم.

• رفع كفاءة القطاع العام:

1. تحديد سقف زمني للتقدم للعمل بعد التخرج.
2. تعيين الموظفين المبتدئين في القطاع العام لمدة سنة واحدة تحت الاختبار وبنظام أجور خاصة بهذا العام.

وأخيرا فقد تضمن المحور السادس الخاص بالإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة، رفع كفاءة إدارة المالية العامة للدولة، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمر الخاص المحلي والأجنبي، وتطوير إدارة الضريبة، وإقرار وتعديل وتطوير التشريعات، ورفع تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية لتكون ضمن الأسواق الناشئة في السنة المالية 2016/2017.

وقد تضمن كل محور من المحاور السابقة ملاحق تفصيلية بالبرامج والإجراءات المطلوبة موزعة على المديين القصير والمتوسط. ويشكل ما تضمنته وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في المدى المتوسط أهدافا واعدة ومستحقة تتطلب تضافر الجهود لدعمها وإنجاحها من أجل إعادة وضع عجلة الاقتصاد الوطني على مسارها الصحيح، وهي تشكل مرحلة اصلاح ضرورية لم يعد بالإمكان تأجيلها أو المساومة على منطلقاتها المبدئية.

وفي مراحل صياغة هذه الوثيقة وقبل الاستقرار على محاورها وبرامجها بل وحتى بعد الانتهاء من مسودتها، تمت مناقشة أفكارها على نحو مستفيض ومطول مع ممثلين من مختلف المجالس العليا وجهات الاختصاص في الدولة ومع مجلس الأمة والجهات ذات العلاقة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدد من المختصين، قبل أن تتم بلورة الوثيقة بشكلها الحالي، وهي بالتالي ثمرة جهد توافقي ومشارك.

وتندرج ضمن محاور الوثيقة الستة برامج محددة يصل عددها الى 41 برنامجا، يتطلب تنفيذ كل منها مجموعة من الإجراءات التنفيذية، ويتم تنفيذ حزمة الإجراءات الواردة في الوثيقة على مرحلتين الأولى قصيرة المدى واطارها الزمني هو السنتين الماليتين 2016/2017 و2017/2018، والثانية متوسطة ويمتد أفقها الزمني الى السنة المالية 2020/2021. وقد بدأ بالفعل نفاذ هذه الوثيقة منذ أن أتمدها مجلس الوزراء.

وكان مجلس الوزراء قد قرر تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية بالإشراف على تنفيذ الإصلاحات الواردة في الوثيقة، ومن أجل ضمان فاعلية إنجاز برامجها وإجراءاتها في المدى الزمني المحدد لها، وقد صدر القرار الوزاري رقم 28 لسنة 2016 بتشكيل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية لمتابعة تنفيذ الوثيقة، وقد باشرت اللجنة أعمالها منذ الإعلان عن تشكيلها وهي في حال انعقاد مستمر.

### ثالثاً: التوجهات الاقتصادية والمالية للخطة الإنمائية للدولة:

2020/2019 – 2016/2015

تهدف التوجهات الاقتصادية والمالية لخطة التنمية الراهنة متوسطة الأجل 2016/2015 - 2020/2019 الى تهيئة بيئة العمل المناسبة وتنفيذ برامج تساعد على توفير متطلبات تحقيق رؤية الدولة 2035، وهي تحول دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي قادر على جذب الاستثمار، واذكاء روح المنافسة، ورفع كفاءة الإنتاج، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي في بيئة أعمال مشجعة، وفي سبيل تحقيق رؤية الدولة تسعى الخطة الى تطوير الاقتصاد الكويتي ليكون أكثر ديناميكية ومرونة، ويقوم على المنافسة الحرة المنظمة والشفافة، ويوسع من دور وريادة القطاع الخاص، ويعظم المددود المالي للإنفاق العام، ويخلق فرص عمل جديدة للأفراد، ويحفز روح الإبداع والمبادرة وريادة الأعمال في الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي يحقق توفير الحصانة والحماية للنشاط الاقتصادي والمالية العامة من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو النفط.

في ضوء ما سبق، تتبنى هذه الخطة مسارين متوازيين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة وهما: مسار مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة، ومسار تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية للدولة لعام 2035، وذلك على النحو التالي:

## المسار الأول: مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة:

### مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية:

من أبرز تحديات التنمية الاقتصادية هيمنة القطاع النفطي اقتصادياً، وضعف دور القطاع الخاص في التنمية، والخلل في الميزانية العامة، وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف البنية التحتية وضعف ارتباط المخطط الهيكلي بخطة التنمية، وتتبنى الخطة الإنمائية مجموعة توجهات هامة للتعامل مع تلك التحديات على النحو التالي:

1. تنويع هيكل الاقتصاد، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية: وذلك من خلال التوجهات التالية:

أ. رفع نسبة مساهمة الناتج غير النفطي (الخاص والعام) في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 45.3% كمتوسط لآخر ثلاث سنوات إلى نحو 64% كمتوسط خلال سنوات الخطة الخمسية.

ب. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 41.9%، والعمل على تكوين شراكات طويلة الأجل مع القطاع الخاص برؤوس أموال مشتركة تتجاوز 8 مليارات دينار، وعلى الأخص في صناعة البتروكيماويات وما شابهها من صناعات تحويلية ترتبط بها، وتسريع الحكومة لخطوات تطوير منطقة الشمال كمنظومة اقتصادية وعمرانية متكاملة تقوم على تشغيل ميناء مبارك الكبير وربطه بالطرق العابرة للحدود.

ج. توفير حزم متكاملة من الخدمات المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم المبادرين الصغار لريادة الأعمال، وبما يرفع من نسب العمالة الكويتية بالقطاع الخاص.

د. تفعيل دور المجلس الأعلى للتخصيص، ومنحه صلاحيات واسعة لمباشرة أعماله، وإعداد وتطبيق جدول زمني لبرنامج التخصيص يشمل مجالات متعددة من بينها:

- القطاع اللوجستي: تخصيص إدارة المنافذ البرية وإدارة الموانئ وخدمات الجمارك والتخليص والمخبرات عبر مجموعة من الشركات المساهمة المتنافسة.
- قطاع الاتصالات: تفعيل دور الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات الدولية والاتصالات الأرضية وخدمات الإنترنت.

- القطاع المالي: تفعيل تخصيص البورصة الحالية والسماح بقيام بورصات متخصصة، وإنشاء أكثر من شركة مقاصة للتنافس.
- قطاع التعليم: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المدارس في المناطق النموذجية.
- قطاع الصحة العامة: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المستشفيات والمراكز والعيادات الصحية والمختبرات والسماح بإنشائها في المناطق السكنية، والسعي لبناء شراكة حقيقية ومنتافسة بين قطاع التأمين والقطاع الصحي الخاص، بحيث يتاح للمؤمن عليه اختيار الخدمة الصحية الأفضل وبأنسب الأسعار.
- قطاع النفط والغاز: فتح المجال واسعاً للقطاع الخاص للاستثمار في كافة المجالات بما فيها الاستثمار في نقل وتوزيع وتكرير النفط الخام والغاز ومشتقاته، والصناعات اللاحقة المرتبطة به.
- قطاع الإسكان: إشراك القطاع الخاص في تصميم وبناء المناطق السكنية وطرحها على المواطنين بأسعار التكلفة، عبر أدوات تمويلية مختلفة.
- قطاع الكهرباء والماء: تحرير صناعة وتوزيع الكهرباء والماء بإشراك شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والصيانة، وإذكاء روح المنافسة بين هذه الشركات.

## 2. إصلاح الخلل في الميزانية العامة: وذلك من خلال التوجهات التالية:

- أ. تبني برنامج للإصلاح المالي في الدولة، يركز على ترشيد الإنفاق الحكومي باتجاه تقليص الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي، ومعالجة أسباب الهدر في أبواب الميزانية المختلفة وفق تقارير دورية متخصصة.
- ب. إعادة هيكلة الدعم الحكومي، والذي يمثل أكثر من ربع إنفاق الموازنة العامة وإعادة تسعير الخدمات بهدف الحد من هدر استهلاكها، والتحول من دعم أسعار السلع والخدمات مباشرة (الدعم العيني) إلى دعم نقدي فيما يخص المحروقات والكهرباء والماء والمواد الاستهلاكية كلما أمكن ذلك، مع تطبيق برنامج توعوي وتحفيزي لترشيد الاستهلاك لدى الجمهور.
- ج. ضبط التوظيف بالقطاع الحكومي وتحفيز التشغيل بالقطاع الخاص، من خلال الالتزام بتحقيق نسبة نمو سنوية لا تقل عن 10٪ من العمالة الكويتية في القطاع الخاص، وخفض معدلات التوظيف الحكومي خلال سنوات الخطة.

- د. ضبط تكاليف المشروعات الحكومية الكبيرة، من خلال تطبيق نظام خبراء إدارة الاستثمارات العامة بإشراك جهات دولية غير هادفة للربح، تختص بتقييم المشاريع وتدخل في دراسة المشروع دون أي تعطيل لإقرار المشروع.
- هـ. تخفيض متوسط تكلفة إنتاج برميل النفط، على مدى سنوات الخطة حتى لا تفقد الدولة ميزتها النسبية في إنتاج النفط.
- و. البدء في تحصيل ضريبة القيمة المضافة بعد إقرارها، وإعادة تسعير حقوق الانتفاع بالأراضي التي تقدمها الدولة لتتلاءم مع أسعارها الحقيقية.

### 3. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: وذلك من خلال التوجهات التالية:

- أ. تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي في تنويع الاقتصاد، على الأخص في مجالات الاستثمارات الاقتصادية ذات العوائد الإيجابية على الاقتصاد الوطني، وبما يخدم تقدم ترتيب الكويت إقليمياً بنهاية الخطة، وسوف تستكمل الهيئة إنجاز لوائحها الداخلية وتحديد أهدافها الكمية لجذب المزيد من الاستثمارات.
- ب. تشجيع القطاع الخاص الوطني على الشراكة مع المستثمر الأجنبي، في كافة مجالات الاستثمار في الدولة، ونقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة عبر تلك الشراكات.
4. تطوير البنى الأساسية الداعمة للتنمية، بما يتماشى مع متطلبات النمو السكاني وتلبية احتياجات التنمية ورؤية الدولة، وتسعى الدولة في هذا الخصوص إلى تبني فصل المشغل عن المنظم وإشراك القطاع الخاص في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، بحيث يتم تخصيص عددا من محطات الإنتاج الحالية، وتخصيص إدارات المنافذ الجديدة كالمطار الجديد وميناء مبارك الكبير، لرفع كفاءة تشغيلها واستكمال إنشاء شركات المدن الإسكانية. كما ستواصل الحكومة جهودها في تطوير البنية التحتية في مجال النقل والمواصلات من خلال إضافة ما يزيد عن 1,440 كيلومتر من الطرق الرئيسية.
5. تبني رؤية استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية، بما يتطلبه ذلك من مراجعة وتعديل المخطط الهيكلي وألية إدارته والإشراف عليه، وربطه بتوجهات وسياسات خطط التنمية، وإنشاء المناطق الإسكانية الجديدة، والعمل على توفير الأراضي اللازمة ضمن المناطق الجديدة والقائمة لاستخدامات القطاع الخاص لإقامة مرافق استثمارية خدمية صحية وتعليمية واجتماعية، ومشروعات تجارية وحرفية.

## المسار الثاني: تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية

يركز المسار الثاني بصورة أساسية على توفير الشروط والبيئة المناسبة الداعمة لتحقيق رؤية الدولة في التحول إلى مركز مالي وتجاري، وفي هذا الخصوص تركز الخطة على التوجهات التالية:

1. تطوير المنطقة الشمالية للبلاد كقاعدة للمركز التجاري للدولة، بحيث تستقطب الأنشطة التجارية التي ستكون مرتكزاً للانطلاق نحو التحول إلى مركز تجاري إقليمي، وذلك من خلال تشغيل ميناء مبارك الكبير، وإنشاء مدينة الحرير والمنافذ والمستودعات الجمركية، وتزويدها بكافة المتطلبات والخدمات المساندة بواسطة القطاع الخاص. فضلاً عن ربط الميناء والمنافذ بشبكة من الطرق وسكك الحديد لتسهيل عبور التجارة الدولية.
2. توفير الشروط المناسبة للتحول إلى مركز مالي إقليمي، ومن بينها:
  - أ. تطوير مؤسسات وأسواق المال في القطاع المالي، والعمل على رفع كفاءة المؤسسات المالية عن طريق تعزيز المنافسة، وفتح فرص التنافس في الأسواق الخارجية، وأيضاً تعميق الخدمات المالية لتشمل خدمات الرهن العقاري بعد تعديل القوانين المعيقة، لينعكس في استهداف نسب نمو الخدمات المالية بمعدل يفوق وتيرة النمو في باقي مكونات ناتج القطاع الخاص.
  - ب. زيادة المنافسة في سوق رأس المال المحلي، عبر تفعيل تخصيص البورصة الحالية، والترخيص بإنشاء وإدارة بورصات متخصصة لجذب الشركات الخليجية والعالمية.
  - ج. دعوة شركات الوساطة المالية الإقليمية والعالمية لفتح مكاتب لها في الكويت والعمل بالسوق المحلية.
  - د. زيادة عدد شركات المقاصة وتشجيع التنافس فيما بينها.
3. استمرار الاهتمام بالمشروعات الاستراتيجية وتفعيل مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث تواصل الخطة الإنمائية تبني نهج الخطة الإنمائية السابقة في الاهتمام بمجموعة من المشروعات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية لدعم القدرة على تحقيق رؤية الدولة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتلبية بعض الاحتياجات الاجتماعية على حد سواء.

ويندرج تحت هذه المسارات والتوجهات الأهداف والسياسات التي تحدد دور كل من القطاع العام والخاص في التنمية:

أهداف وسياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص:

أ. زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال:

1. الالتزام الجاد بالرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى التي تحدد دور الدولة في الاقتصاد الوطني الذي يركز على جانبي التنظيم والإشراف، وعلى التزام الجهات الحكومية بالخطّة، ووضع برامج تنموية لها صفة الاستدامة، وتأكيد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بتكوين شراكات طويلة الأجل برؤوس أموال مشتركة تتجاوز 8 مليارات دينار، وعلى الأخص في صناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية المرتبطة بها.

2. تهيئة بيئة الأعمال، واستكمال البنية التشريعية بما يسرع من المبادرات الخاصة ويرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني باستكمال إصدار المتطلبات التشريعية التي لم يتم الانتهاء منها خلال الخطة الإنمائية الأولى، وفي مقدمتها مجموعة القوانين ذات الصلة بالشأن الاقتصادي ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

3. إسناد عددٍ من الأنشطة الاقتصادية التي تديرها الأجهزة الحكومية إلى القطاع الخاص في بيئة تنافسية وفقاً للقانون، متضمنة إنتاج الطاقة الكهربائية والمياه وإدارة خدمات الموانئ والمطارات وإدارة الجمارك وغيرها من الخدمات، مع تفعيل دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وإصدار قوانين تضمن المعاملة العادلة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في جميع المجالات.

4. زيادة الإنتاجية الاقتصادية للدولة من خلال رفع مستوى المنافسة في أنشطة القطاع الخاص، ومحاربة الاحتكارات وتخفيض نسبة الأموال المخصصة للدعم المباشر وغير المباشر.

5. الإسراع في تعديل المخطط الهيكلي للدولة ليتوافق مع الخطة الإنمائية، لتوفير وتحديد الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

**ب. زيادة استثمارات القطاع الخاص، وذلك من خلال:**

1. تعزيز دور وآليات السوق وتوسيعها، من خلال الإسراع بتنفيذ برامج التخصيص واعداد قائمة بالشركات والأنشطة الاقتصادية المراد تحويل ملكيتها كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص لتحقيق المزايا الاقتصادية في رفع الإنتاجية والكفاءة، والسعي إلى تخصيص محطات إنتاج الطاقة الكهربائية الحالية وتخصيص إدارة المنافذ الجديدة كمطار الكويت الدولي وميناء مبارك الكبير على سبيل المثال، ووضع تصور واضح لكيفية التعامل مع العمالة الوطنية عند تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
2. تبني مشروعات محورية في عملية التنمية، سواء المسند منها إلى القطاع الخاص أو ما سينفذ بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تأسيس الشركات المساهمة العامة لتحقيق المستهدفات العامة للدولة والتي تمهد البيئة للتحويل الاقتصادي المستهدف.
3. الاستفادة من الخدمات الاستثمارية المتوافرة للمصارف المحلية ذات المستوى المرتفع من الكفاءة في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة التي تسعى الخطة لتنفيذها، وبحث أفضل السبل لعمليات تمويل تلك المشروعات، وخاصة تلك التي سيتم إسنادها للقطاع الخاص.
4. فك التداخل في الاختصاصات من خلال مبدأ النافذة الواحدة لإنجاز الأعمال، والعمل على هندسة إجراءات العمل لتبسيط الإجراءات وتقليل الدورة المستندية وتفعيل إنجاز الأعمال إلكترونياً.

## **الفصل الثاني**

### **التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي**

## الفصل الثاني

### التطورات الاقتصادية العالمية

### وتأثيرها على الاقتصاد المحلي

#### أولاً: تطورات النمو الاقتصادي في العالم

وفقاً لآخر تقارير صندوق النقد الدولي عن "آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook" والذي صدر في يناير 2016، بعنوان "انكماش الطلب وتراجع الآفاق المتوقعة" وتقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الذي صدر في إبريل 2015، بعنوان "تباطؤ طويل لفترة طويلة من الزمن"، فإن تعافي الاقتصاد العالمي يشهد مزيداً من الضعف وسط تزايد الاضطرابات المالية. حيث تراجع النشاط الاقتصادي العالمي في الاقتصادات المتقدمة، وليس هناك شواهد على تخفيف الضغوط على اقتصادات الأسواق الناشئة في العالم، كما أن هناك مخاوف من تأثر الاقتصاد العالمي بالاتجاهات الجديدة للنمو في الصين. من جانب آخر فإن أسعار المواد الأولية تتراجع وعلى رأسها النفط، خصوصاً في أوائل عام 2016، على الرغم من استعادته لمعظم خسائره في بداية العام.

ووفقاً للتقرير من المتوقع أن يظل النمو محدوداً في الاقتصادات المتقدمة، نتيجة لعدة عقبات أهمها انخفاض الإنتاجية والاتجاهات الديموغرافية غير المواتية وأثار الأزمة المالية العالمية، على الرغم من الأثر الإيجابي المتوقع لتيسير السياسات النقدية والاسعار المنخفضة للنفط. ذلك أن استمرار ضعف الطلب في العالم وارتفاع معدلات الصرف، بصفة خاصة بالنسبة للدولار، وتعدد الأوضاع المالية للدول سوف يشكل ضغوطاً نحو تعافي هذه الاقتصادات. من جانب آخر فإن منطقة اليورو تواجه الضغوط الناجمة عن تراجع التضخم والزيادة المفرطة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول المنطقة.

وعلى النطاق العالمي تشير توقعات الصندوق إلى أن العالم سوف يحقق نمواً متواضعاً قدر بنحو 3.2% في 2016، وهو ما يقل عن التوقعات السابقة للصندوق والتي نشرها في عدد يناير 2016 بنسبة 0.2%. غير أنه من المتوقع أن يتحسن التعافي الاقتصادي في 2017 وما بعدها مدفوعاً بتعافي اقتصادات الأسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية.

ويشير الصندوق إلى أن البيانات الأولية للنمو العالمي خلال النصف الثاني من 2015 كانت أضعف مما كان متوقعاً، مع حدوث تباطؤ خلال الربع الأخير من العام وهو ما انعكس على النمو في الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الاقتصادات الآسيوية المتقدمة. وعلى الرغم من تنوع الصورة في اقتصادات الأسواق الناشئة فإن كل من البرازيل وروسيا وعدد من الدول الأخرى المصدرة للمواد الأولية تواجه ضغوطاً اقتصادية شديدة. وبشكل عام كان الأداء الاقتصادي في العالم على النحو التالي:

- تراجع النمو في الولايات المتحدة إلى 1.4 في المئة في الربع الرابع من عام 2015، بسبب ضعف الصادرات وانخفاض الاستثمار في القطاعات غير السكنية. غير أن مؤشرات سوق العمل واصلت التحسن، بصفة خاصة كان النمو في أعداد الوظائف الجديدة قوياً، على النحو الذي أدى إلى استمرار تراجع معدل البطالة.
- في أوروبا كان الانتعاش على نطاق واسع مع تزايد الطلب المحلي الذي عوض التأثير السلبي لتراجع الطلب الخارجي، وقد كان النمو أقل مما كان متوقعاً في إيطاليا، وأعلى مما كان متوقعاً في إسبانيا.
- في اليابان، أتى النمو أقل بكثير من المتوقع في الربع الرابع نتيجة للانخفاض الحاد في الاستهلاك الخاص.
- تراجع النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة الآسيوية الأخرى المتكاملة بصورة وثيقة مع الصين مثل هونغ كونغ وتايوان بشكل حاد خلال النصف الأول من 2015، بسبب تراجع صادراتها. غير أن النشاط الاقتصادي في هذه المناطق تعزز في النصف الثاني من العام، وإن كان ضعيفاً بسبب تواضع النمو في الصادرات.
- في الصين كان النمو أقوى قليلاً من التوقعات السابقة، مما عكس صلابة الطلب المحلي، خصوصاً الاستهلاكي، كما عوض النمو القوي في قطاع الخدمات تراجع النمو في أنشطة التصنيع.
- في أمريكا اللاتينية جاء تراجع النشاط الاقتصادي في البرازيل أعمق مما كان متوقعاً. كان الركود في روسيا في عام 2015 متماشياً مع التوقعات، كما ساءت الظروف الاقتصادية في معظم رابطة دول الكومنويلث المستقلة (الاتحاد السوفيتي السابق) (CIS) التي تأثرت من انعكاسات النمو الروسي عليها وكذلك نتيجة لضعف أسعار النفط.
- تشير مؤشرات الاقتصاد الكلي أن النشاط الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط جاء أقل من التوقعات نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتراجع في أسعار السلع الأساسية الأخرى، فضلاً عن الصراعات الجيوسياسية والفتن المحلية في عدد قليل من البلدان.

أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يأخذ مسار النمو في الاقتصادات الرئيسية في العالم، كما هو موضح في الجدول رقم (1)، على النحو التالي:

#### - الولايات المتحدة

من المتوقع أن يستمر النمو في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة، وذلك بدعم من قوة المالية العامة وتحسن سوق المساكن. هذه المصادر للنمو من المتوقع أن تعوض أثر تراجع الصادرات الناتج عن ارتفاع قيمة الدولار وتراجع النمو لدى شركاء الولايات المتحدة في التجارة، وانخفاض الاستثمار في الطاقة والصناعات التحويلية، وضعف الظروف المالية المحلية لبعض القطاعات في الاقتصاد المحلي، على سبيل المثال قطاع النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها. ونتيجة لذلك من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2.4٪ في 2016 وزيادة متواضعة في معدل النمو في 2017. غير أن آفاق النمو طويلة الأجل ضعيفة حيث من المتوقع ألا يتجاوز معدل النمو 2٪ متأثراً بشيخوخة السكان ونمو الانتاجية الكلية.

#### - منطقة اليورو

من المتوقع أن يستمر انتعاش منطقة اليورو متواضعاً في 2016/2017، مع ضعف الطلب الخارجي بما يفوق الآثار الإيجابية للأسعار المنخفضة للطاقة والتوسع المالي المتواضع، والظروف المالية الداعمة. ومن المتوقع أن يبقى النمو المحتمل ضعيفاً، نتيجة لموروثات الأزمة (ارتفاع الدين الخاص والدين العام، وانخفاض الاستثمار، وتآكل المهارات بسبب ارتفاع معدلات البطالة على المدى الطويل، وأثار الشيخوخة، وبطء الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج). ومن المتوقع أن تنمو منطقة اليورو بمعدل 1.5٪ في 2016 وبمعدل 1.6٪ في 2017 بينما يظل النمو في حدود 1.5٪ في الأجل المتوسط. وعلى المستوى القطري من المتوقع أن تنمو ألمانيا بمعدل متواضع 1.6٪ في 2017 وفرنسا (1.1 في المئة في عام 2016 و 1.3 في المئة في عام 2017)، وإيطاليا (بمعدل 1 في المئة في 2016 و 1.1 في المئة في عام 2017). كذلك من المتوقع أن يضعف نمو إسبانيا (إلى 2.6 في المئة في 2016 و 2.3 في المئة في عام 2017) وإن كان النمو فيها يبقى أعلى من المتوسط في منطقة اليورو. من جانب آخر يتوقع أن يتباطأ النشاط في البرتغال (إلى 1.4 في المئة في 2016 و 1.3 في المئة في عام 2017)، في حين يتوقع عودة الاقتصاد اليوناني إلى النمو في عام 2017.

#### - اليابان

في اليابان، من المتوقع أن يظل النمو عند 0.5 في المئة في عام 2016، قبل أن يتحول إلى نمو سالب (-0.1 في المئة في عام 2017) حيث مازالت الزيادة المقررة في معدل ضريبة الاستهلاك

(من 2 نقطة مئوية) في حيز التنفيذ. من جانب آخر فإن الارتفاع الأخير للدين وضعف الطلب من الأسواق الناشئة يتوقع أن يؤدي إلى تقييد النشاط في النصف الأول من عام 2016، غير أن انخفاض أسعار الطاقة والإجراءات المالية المعتمدة من خلال الميزانيات التكميلية من المتوقع أن تعزز النمو (مع التحفيز المالي يتوقع إضافة 0.5 نقطة مئوية لنمو الناتج). من جانب آخر من المتوقع أن تؤدي سياسات التيسير الكمي والنوعي لبنك اليابان المركزي بما في ذلك معدلات الفائدة السالبة على مودعات البنوك ومعدلات الاحتياطيات الزائدة التي تم اعتمادها في فبراير إلى تدعيم الطلب الخاص. ومع ذلك تظل آفاق النمو ضعيفة في المدى الطويل والتي تعكس في المقام الأول تراجع أعداد القوى العاملة.

### جدول 1: توقعات النمو في الاقتصاد العالمي (%)

توقعات صندوق النقد الدولي IMF			
2017	2016	2015	المجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم
3.5	3.2	3.1	الناتج العالمي
2	1.9	1.9	الدول المتقدمة
2.5	2.4	2.4	الولايات المتحدة
1.6	1.5	1.6	منطقة اليورو
1.7	1.6	1.6	- ألمانيا
1.3	1.1	1.1	- فرنسا
1.1	0.5	0.8	- إيطاليا
2.3	2.6	3.2	- إسبانيا
0.1	0.5	0.5	اليابان
2.2	1.9	2.2	المملكة المتحدة
1.2	1.5	1.2	كندا
2.4	2.1	2	دول متقدمة أخرى
4.6	4.1	4	اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية
1.3	1.1	2.8	دول الكومنولث المستقلة
0.8	1.8	3.7	-روسيا
2.3	0.9	0.6	-الدول الأخرى
6.3	6.4	6.6	اقتصادات الأسواق الناشئة في آسيا
6.2	6.5	6.9	-الصين
7.5	7.5	7.3	-الهند
5.1	4.8	4.7	-دول الآسيان
1.5	0.5	0.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0	3.8	3.8	-البرازيل
2.6	2.4	2.5	-المكسيك
3.5	3.1	2.5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
4	3	3.4	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: IMF World Economic Outlook "Too Slow for Too Long" April 2016

## - الدول المتقدمة الأخرى

تبدو صورة النمو في الاقتصاديات المتقدمة الأخرى مختلطة بشكل واضح، وهو ما يعكس جزئياً الآثار المتفاوتة لتراجع أسعار السلع، فضلاً عن درجات مختلفة من الآثار غير المباشرة لإعادة التوازن الاقتصادي في الصين. ففي المملكة المتحدة يتوقع أن يبلغ معدل النمو 1.9 في المئة في 2016 و 2.2 في المئة في عام 2017) مدفوعاً بنمو القطاع الخاص المحلي مصحوباً بدعم من من انخفاض أسعار الطاقة وسوق العقارات المزدهر، مما يساعد على تعويض الرياح المعاكسة من ضبط أوضاع المالية العامة، وتزايد حالة عدم التأكد الناتجة عن استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016. كذلك يتوقع حدوث نمو قوي للسويد (حوالي 3.7 في المئة في عام 2016، يتراجع إلى 2.8 في المئة في عام 2017) نتيجة السياسة النقدية التوسعية، وزيادة الاستثمار السكني في استجابة لارتفاع أسعار المنازل، وزيادة الإنفاق العام نظراً لحدوث تدفقات كبيرة للاجئين. في سويسرا من المتوقع أن يزيد النمو بصورة متواضعة إلى 1.2 في المئة في عام 2016 و 1.5 في المئة في عام 2017. أما بالنسبة للدول المصدرة للسلع الأولية من الاقتصادات المتقدمة سوف تستمر في التكيف مع انخفاض الدخل وانخفاض الاستثمار. على سبيل المثال في النرويج، حيث من المتوقع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.0 في المئة هذا العام، باعتبار أن انخفاض أسعار النفط يؤثر على الاستثمار والاستهلاك وأن كان سيرتفع تدريجياً بعد ذلك. أما في كندا، من المتوقع نمو الناتج بنسبة 1.5 في المئة في عام 2016، مع تراجع مساهمة قطاع الطاقة، يقابلها جزئياً تأثير إيجابي للعملة التنافسية وزيادة المتوقعة في الاستثمارات العامة، قبل أن يتسارع النمو إلى 1.9 في المئة في عام 2017. وفي استراليا، ومن المتوقع حدوث نمو دون مستوى الإمكانيات بحدود 2.5 في المئة في 2016 ليتسارع النمو إلى 3 في المئة خلال العامين المقبلين، بدعم جزئي من العملة التنافسية.

## - الصين

من المتوقع أن يتباطأ النمو في الصين إلى 6.5 في المئة هذا العام و 6.2 في المئة في عام 2017، وذلك بارتفاع طفيف عن مستوى التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2015، على نحو يعكس سياسة التحفيز المعلنة. أكثر من ذلك من المتوقع ضعف النمو في القطاع الصناعي، مع استرخاء الطاقة الفائضة، خصوصاً في قطاع العقارات وصناعات المنبع ذات الصلة، وكذلك في قطاع التصنيع. وينبغي أن يكون نمو قطاع الخدمات قوي مع استمرار إعادة توازن الاقتصاد والتحول من الاستثمار إلى الاستهلاك، ومن المتوقع أن تتعزز إعادة التوازن على الطريق الصحيح من خلال النمو المرتفع للدخل، وسوق العمل القوي، والإصلاحات الهيكلية المصممة لدعم الاستهلاك.

## - الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى

بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والنامية في آسيا الناشئة، فإن فرص نمو النشاط لا تزال قوية. ففي الهند من المتوقع تحقيقها لنمو يصل إلى 7.5 في المئة في 2017/2016، كما كان متوقفاً في أكتوبر. وسيستمر النمو مدفوعاً بالاستهلاك الخاص، الذي استفاد من انخفاض أسعار الطاقة وزيادة الدخل الحقيقي. ومع تحسن الأوضاع وعودة القطاع الصناعي للنشاط من المتوقع حدوث انتعاش في الاستثمار الخاص لتعزيز النمو. ومن بين الخمس دول في مجموعة الآسيان (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، فيتنام)، فإن النمو سيتراجع في عام 2016 في ماليزيا وفيتنام (4.4 في المئة و 6.3 في المئة، على التوالي)، ولكن ستحدث زيادة معتدلة في إندونيسيا، والفلبين، وتايلاند (إلى 4.9 في المئة، 6.0 في المئة و 3.0 في المئة على التوالي). مع تزايد النمو في هذه الدول في 2017 وما بعد ذلك، مدعومة بقوة الطلب المحلي وزيادة التدرجية في الصادرات.

## - أمريكا اللاتينية والكاريبي

من المتوقع أن يكون النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سالباً للعام الثاني على التوالي (-0.5 في المئة في 2016). غير أنه من المتوقع أن يتعزز النشاط الاقتصادي في جميع البلدان في المنطقة في 2017، بارتفاع النمو إلى 1.5 في المئة، وإن كان من المتوقع أن يكون هناك اختلافات كبيرة عبر المناطق والبلدان المختلفة في المنطقة. فبينما تظل أمريكا الجنوبية متأثرة بشدة من التراجع في أسعار السلع الأولية، فإن كل من المكسيك، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي سوف تستفيد من الانتعاش في الولايات المتحدة وانخفاض أسعار النفط. وبشكل عام فإن معظم البلدان في المنطقة سوف تستمر في النمو، حتى لو كان متواضعاً. فالمكسيك ستتمتع بوتيرة معتدلة (2.4 في المئة في 2016 و 2.6 في المئة في عام 2017)، بدعم من ارتفاع الطلب المحلي والآثار غير المباشرة من تعافي اقتصاد الولايات المتحدة. بينما من المتوقع أن ينكمش الناتج في البرازيل، بمعدل 3.8 في المئة في عام 2016 (بعد انكماش 3.8 في المئة في عام 2015)، حيث من المتوقع أن يؤثر الركود على التوظيف والدخل الحقيقي، ولا تزال هناك شكوك حول قدرة الحكومة على رسم وتنفيذ السياسات المناسبة لمواجهة الصدمات الكبيرة التي تتعرض لها البرازيل. غير أن ضعف العملة البرازيلية يتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على النمو في 2017، على الأقل في وقف تراجع النمو.

## - رابطة دول الكومنولث المستقلة

لا تزال التوقعات الاقتصادية لرابطة دول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفيتي السابق) ضعيفة جداً، والتي تعكس أساساً الركود في روسيا وتداعيات ذلك الإقليمية، وكذلك تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة في المنطقة، ومن المتوقع أن ينخفض الناتج في المنطقة بنسبة

1.1٪ في عام 2016. بينما يتوقع عودة الانتعاش في 2017، بنسبة 1.3 في المئة. أما في روسيا، فمن المتوقع تراجع الناتج بنسبة 1.8 في المئة في عام 2016 (بعد انكماش 3.7 في المئة في العام الماضي)، مع تعمق تأثير العقوبات الدولية وتفاقم آثار انخفاض أسعار النفط وضعف هيكلية الاقتصاد. أما بالنسبة لاقتصاد أوكرانيا فمن المتوقع عودته إلى النمو الإيجابي في عام 2016، مدعوماً بتحسّن ثقة المستهلك والمستثمر، والارتفاع التدريجي في الدخل الحقيقي، والتخفيف التدريجي في شروط الائتمان.

### - الدول الناشئة والنامية في أوروبا

بالنسبة للنمو في البلدان الناشئة والنامية في أوروبا، فمن المتوقع أن يظل مستقراً على نطاق واسع في حدود 3.5 في المئة في عام 2016 و 3.3 في المئة في عام 2017، وقد استفادت المنطقة من انخفاض أسعار النفط والانتعاش التدريجي في منطقة اليورو، غير أن ارتفاع ديون الشركات يعيق الاستثمار الخاص. بالنسبة لتركيا من المتوقع أن يظل النمو مستقراً عند 3.8 في المئة في عام 2016، مع الارتفاع الكبير في الحد الأدنى للأجور واستمرار زيادة الطلب المحلي، على الرغم من عدم الاستقرار الجيوسياسي، وضعف الطلب الخارجي، وتباطؤ نمو الائتمان.

### - إفريقيا

من المتوقع أن يبقى النمو ضعيفاً هذا العام في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عند 3.0 في المئة، أي بحوالي نصف نقطة مئوية أقل عما كان عليه في عام 2015، وتراجع 1.3 نقطة مئوية عن توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2015، ومن المتوقع ارتفاع النمو إلى 4.0 في المئة في عام 2017، بدعم من انتعاش طفيف في أسعار السلع الأولية، وتعد الظروف الخارجية غير المواتية أهم الدوافع وراء التباطؤ المستمر للمنطقة. فقد عانت البلدان كثيفة الاستخدام للموارد من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية، وبالنسبة للدولة المصدرة للنفط في المنطقة من المتوقع أن تنمو بمعدل 2.0 في المئة في عام 2016 و 3.4 في المئة في عام 2017، وضمن هذه المجموعة يتوقع أن ينخفض النمو إلى 2.5 في المئة في أنغولا و 2.3 في المئة في نيجيريا. أما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة فقد كان تأثير انخفاض أسعار النفط أقل المتوقع، وبالنسبة لجنوب أفريقيا من المتوقع أن ينخفض النمو إلى النصف إلى 0.6 في المئة في عام 2016 نتيجة انخفاض أسعار الصادرات، وتشديد السياسة النقدية والمالية.

## - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ضعفت التوقعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAP) إلى حد كبير بسبب استمرار الانخفاض في أسعار النفط وتكثيف الصراعات والمخاطر الأمنية، ويتوقع أن يبلغ النمو في المنطقة عموماً 3.1 في المئة في 2016 و 3.5 في المئة في عام 2017، أي بانخفاض 0.8 نقطة مئوية و 0.7 نقطة مئوية على التوالي عما كان متوقفاً في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2015. من المتوقع أيضاً أن تظل أسعار النفط منخفضة لمدة أطول، وعلى بلدان المنطقة المصدرة للنفط اتخاذ خطوات أخرى ملموسة لكبح جماح الإنفاق الحكومي، وخفض الدعم، وزيادة الإيرادات الحكومية. وبالنسبة لدول مجلس التعاون يتوقع انخفاض النمو من 3.3 في المئة في عام 2015 إلى 1.8 في المئة في عام 2016 على أن يرتفع إلى أكثر من 2 في المئة على المدى المتوسط.

### ثانياً: التضخم في العالم

مع انخفاض أسعار النفط في ديسمبر 2015 والتي يتوقع أن تستمر هذا العام، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة التوقعات حول أسعار المستهلك بخصف تلك التوقعات في الاقتصادات المتقدمة، والتي يتوقع أن تظل جميعها دون المستوى المستهدف للبنوك المركزية في الدول المتقدمة في عام 2016.

- باستثناء فنزويلا (حيث من المتوقع أن يستمر معدل التضخم في الارتفاع إلى ما يقرب من 500 في المئة في المتوسط هذا العام وحتى العام المقبل)، فإن التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية يتوقع أن ينخفض إلى 4.5 في المئة في عام 2016، من 4.7 في المئة في عام 2015، مما يعكس تراجعاً في أسعار السلع الأساسية والآثار الناتجة عن تخفيض العملات في العام الماضي.

- في منطقة اليورو يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 0.4 في المئة في عام 2016 التضخم (من الصفر تقريباً في عام 2015) ليرتفع إلى 1.1 في المئة في عام 2017 بدعم من تيسير السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي. على أن يأخذ في الارتفاع بشكل تدريجي على المدى المتوسط.

- بالنسبة لليابان، من المتوقع أن يكون معدل التضخم -0.2 في المئة في عام 2016 بسبب انخفاض أسعار الطاقة وارتفاع قيمة الين في الأشهر الأخيرة. غير أنه على المدى المتوسط، من المتوقع أن يرتفع التضخم إلى ما بين 1-1.5 في المئة، نتيجة السياسة النقدية التيسيرية وإغلاق فجوة الناتج الذي سيحدث ضغوطاً تصاعدياً على التضخم.

- في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 0.8 في المئة في عام 2016 من 0.1 في المئة في عام 2015، على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار وتأثير الأسعار المنخفضة للنفط على الأسعار. أما على المدى المتوسط فمن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى حوالي 2.25 في المئة، ليتماشى مع مستهدفات الاحتياطي الفيدرالي.
- سيبقى متوسط معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الأخرى أيضاً دون المستويات المستهدفة للبنوك المركزية، وغالباً ما سيكون ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. بصفة خاصة من المتوقع أن يعود إلى المعدل المستهدف العام المقبل في كوريا وأن يتحقق ذلك على المدى المتوسط في سنغافورة والسويد. ويتوقع أن تنخفض أسعار المستهلكين في سويسرا في عام 2016 و 2017 نظراً لارتفاع قيمة العملة العام الماضي.
- في اقتصادات الأسواق الناشئة، سوف يقابل الضغط النزولي من انخفاض أسعار النفط تزايد الضغوط نتيجة تخفيض سعر الصرف الاسمي، وخاصة في البلدان التي انخفضت فيها قيمة العملات بصورة كبيرة، مثل البرازيل وكولومبيا وروسيا، وكازاخستان في الآونة الأخيرة. غير أنه من المتوقع أن يتباطأ معدل التضخم تدريجياً نحو المستويات الرسمية المستهدفة للتضخم في السنوات اللاحقة.
- أما في الصين، فمن المتوقع أن يبقى التضخم منخفضاً إلى نحو 1.8 في المئة في عام 2016، نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية، وزيادة الطلب على الرمينبي، وضعف النمو في الطلب المحلي.
- في الهند، لا تزال الأوضاع النقدية متوافقة مع تحقيق المستوى المستهدف للتضخم 5 في المئة في النصف الأول من عام 2017، على الرغم من أن الأمطار الموسمية غير المواتية وزيادة الأجور في القطاع العام التي من المتوقع أن تشكل ضغوطاً نحو ارتفاع التضخم. في البرازيل، من المتوقع أن ينخفض التضخم قليلاً إلى 8.7 في المئة هذا العام، بالمقارنة مع 9.0 في المئة العام الماضي، حيث يتوقع تراجع تأثيرات تعديلات الأسعار وتراجع قيمة العملة.
- في روسيا، من المتوقع أن ينخفض التضخم من 15.5 في المئة في عام 2015 إلى 8.4 في المئة في عام 2016. وفي تركيا، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 9.8 في المئة لعام 2016 أي ما يقرب من 5 في المئة فوق المعدل المستهدف.

## ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يشير تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق النقد الدولي بعنوان Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia والمنشور في إبريل 2016 إلى أنه قد تم تخفيض آفاق النمو بدرجة كبيرة في معظم البلدان المصدرة للنفط، في ظل الأوضاع الحالية للسوق العالمي للنفط الخام، حيث من المتوقع ارتفاع النمو في البلدان المصدرة للنفط من 2٪ في عام 2015 إلى 3٪ هذا العام. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع إنتاج النفط في العراق ورفع العقوبات عن إيران. أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع أن يزداد تباطؤ النشاط الاقتصادي. كما أنه على الرغم من التدابير الجاري تنفيذها لضبط أوضاع المالية العامة هذا العام، فإن ميزانيات هذه الدول سوف تتدهور نظراً للهبوط الحاد في أسعار النفط. وهناك حاجة إلى زيادة الجهود لتخفيض عجز الميزانيات على المدى المتوسط، بهدف ضمان استدامة أوضاع المالية العامة في دول المجلس. كما أنه من الأولويات المهمة ضمان قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل الكافية للأعداد المتزايدة من المواطنين، نظراً لانخفاض قدرة القطاع العام على خلق فرص العمل حالياً، وسيطلب ذلك إصلاحات هيكلية عميقة لتحسين الآفاق متوسطة الأجل وتيسير التنوع الاقتصادي ويوضح الجدول رقم (2) توقعات صندوق النقد الدولي حول اتجاهات النمو في المنطقة.

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، في المنطقة، من المتوقع تعزيز النشاط الاقتصادي فيها مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط، وإن كان هذا الارتفاع غير متوازن، فقد ارتفع النمو من 3٪ في الفترة من 2011-2014 إلى 3.75٪ في 2015، ومن المتوقع أن يستمر النمو عند هذا المستوى في الفترة من 2016/2017. غير أن الاضطرابات الأمنية والتوترات الاجتماعية المستمرة والصراعات الإقليمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون قد تسببت في النمو غير المتوازن لهذه الدول. وتحتاج هذه الدول إلى تحقيق المزيد من الإصلاحات لضبط أوضاع المالية العامة وتشبيث الدين العام إلى مسار مستدام، فضلاً عن الحاجة إلى خفض عملاتها لرفع مستويات تنافسيتها، وكذلك إصلاح بيئة الأعمال.

تشهد السوق العالمية للنفط الخام اليوم واقعاً جديداً حيث حدث انخفاض كبير في سعر النفط منذ منتصف 2014 بنسبة 70٪ تقريباً، لتدور حول 40 دولاراً في المتوسط في الوقت الحالي، ومن المتوقع أن ترتفع بصورة طفيفية بنهاية هذا العقد لتصل إلى 50 دولاراً. وتعكس هذه الأسعار نمو المعروض النفطي العالمي نظراً لارتفاع صادرات إيران واستمرار غيرها من الدول المنتجة في المنطقة في إنتاجها عند مستويات مرتفعة في وقت يشهد ضعفاً للنمو العالمي.

انخفضت عائدات صادرات دول مجلس التعاون والجزائر بمقدار 390 مليار دولار في 2015 (17.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي) هذه الخسائر تم تعويضها بصورة جزئية من خلال تراجع أسعار واردات هذه الدول بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية غير النفطية. وعلى الرغم من تحقيق هذه الدول لفائض مستمر في حسابها الجاري، فمن المتوقع أن يتحول هذا الفائض إلى عجز في 2016 بنسبة 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه من المتوقع تحسن الحسابات الجارية على المدى المتوسط مع تعافي أسعار النفط إلى حد ما والتصحيح المالي.

تدهورت أرصدة المالية العامة بشكل كبير بما يعكس الخسائر الكبيرة في عائدات الصادرات وتحولت فوائض الميزانية إلى عجز كبير يتوقع أن يصل في المتوسط إلى 12.75٪ من الناتج في دول مجلس التعاون والجزائر في 2016، وأن يستمر عند مستويات 7٪ في المدى المتوسط.

بدأ العديد من الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إصلاحات جوهريّة في أسعار الطاقة، فقد رفعت معظم دول مجلس التعاون أسعار الوقود والمياه والكهرباء، بينما أعلن البعض عن زيادات أخرى في السنوات القادمة. كذلك قامت عمان والإمارات بتطبيق آلية التسعير التلقائي. كذلك رفعت الجزائر أسعار الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، كما رفعت إيران أسعار الوقود، على الرغم من أن أسعار الطاقة المحلية أقل بكثير من المستويات المرجعية العالمية في معظم البلدان. وسمحت كل من الجزائر وإيران بخفض قيمة عملتيهما مما سمح بزيادة الإيرادات النفطية في الميزانية بالعملة المحلية، غير أن هذه المكاسب المؤقتة في الإيرادات لن تدوم إذا لم تتم السيطرة على الإنفاق، وخاصة الأجور. بينما احتفظت دول مجلس التعاون بمعدلات صرفها مربوطة بالدولار.

تواجه دول مجلس التعاون والجزائر تحديات بالنسبة لمراكزها المالية على المدى المتوسط. ففي ظل التوقعات الحالية لأسعار النفط، من المتوقع أن يصل عجز المالية العامة التراكمي لهذه الدول 900 مليار دولار تقريباً خلال الفترة من 2016-2021، وستصبح الجزائر والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية من كبار الدول المدينة خلال هذه الفترة لأن احتياجاتها المالية تتجاوز احتياجاتها المالية السائلة في الوقت الحالي.

أن إجراءات التصحيح المالي في الدول النفطية سوف تستدعي الاختيار بين بدائل صعبة بما في ذلك حجم ودور القطاع العام وتعديل العقد الاجتماعي، وخفض الإنفاق العام الذي زاد تضخمه خلال فترة الأسعار المرتفعة للنفط، وضرورة إيجاد مصادر جديدة للإيرادات. ففي المتوسط يزيد إنفاق دول مجلس التعاون على فاتورة الأجور بمقدار الضعف على فاتورة الأجور العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى، كما أن فاتورة الأجور تزيد عن الاستثمار العام بحوالي 50٪ في المتوسط.

لقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً الى تخفيض الاعتماد على النفط، كما لم يعد من الممكن استمرار استخدام نموذج النمو الحالي القائم على إعادة توزيع الموارد عن طريق الحكومة نظراً لانكماش المالية العامة والتزايد السريع في قوة العمل. وفي ضوء الضغوط على الميزانية لن يتمكن القطاع العام من استيعاب كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

إن تعميق الإصلاحات الهيكلية أصبح ضرورياً لدعم تنويع النشاط الاقتصادي غير النفطي لخلق فرص عمل للمواطنين. وتشمل أولويات الإصلاح إدخال مزيد من التحسينات في مناخ الأعمال وخفض فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، وزيادة التوافق بين مناهج التعليم والمهارات التي تتطلبها الأسواق، كما أن من شأن خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة أن تزيد الإنتاجية والكفاءة، وقد أعلنت عمان والمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال عزمهما خصخصة مجموعة مختارة من أصول الدولة.

جدول 2: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2014-2017

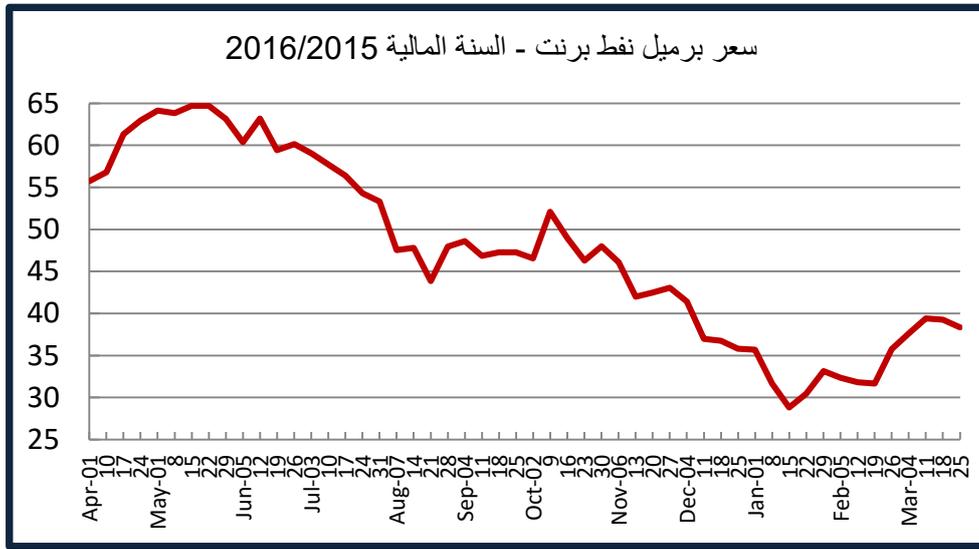
السنة	البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
2014	2.7	3.5	4.3	2.9
2015	1.9	3.3	0.0	3.8
2016	2.9	1.8	4.0	3.5
2017	3.1	2.3	3.7	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – إبريل 2016

## رابعاً: تطورات أسواق النفط خلال السنة المالية 2016/2015

شهدت أسعار النفط الخام تراجعاً قياسيماً خلال السنة المالية الأخيرة 2016/2015، وبعد تقلبات شديدة خلالها فقدت الأسعار، مقاسة بتغيرات سعر خام مزيج نפט بحر الشمال برنت وهو أحد أهم الأسعار القيادية للنفط في العالم وذلك في السوق الفورية، أكثر من 31.2 في المئة بحلول نهاية شهر مارس 2016 مقارنة مع مطلع أبريل 2015. ويعكس الرسم البياني رقم (1) حركة سعر برميل برنت في السوق الفورية بالدولار الأمريكي خلال السنة المالية 2016/2015.

### الرسم البياني 1: حركة سعر برميل نפט برنت – السنة المالية 2016/2015



### انطلاقة الربع الأول

في الربع الأول من السنة المالية 2016/2015 (الربع الثاني من 2015) ارتفعت أسعار خام مزيج برنت القياسي العالمي بنسبة 13 بالمئة، على أساس ربع سنوي لتصل إلى 61 دولاراً للبرميل، نتيجة لتضافر عاملين هما، التحسن العام في الطلب على النفط وتباطؤ وتيرة نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي. وكان إنتاج النفط الأمريكي قد تباطأ بنحو 4 بالمئة في الربع الثاني، حيث أثر انخفاض أسعار خام غرب تكساس على منتجي النفط الصخري، وكانت أسعار النفط الخام قد أضافت نحو 10 دولارات للبرميل خلال شهر أبريل نتيجة لتصاعد التوتر في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تباطؤ نمو الإنتاج الأمريكي إلى جانب مؤشرات على نمو نسبي في الطلب العالمي. وقد حفزت بيانات متباينة حول المؤشرات الاقتصادية مضاربات دفعت الأسعار في أبريل إلى أعلى مستوى لها في الفترة المنقضية من 2015.

وفي مايو 2015 شهدت أسعار الخام تذبذباً واسع النطاق نتيجة تأثرها بحزمة من المتغيرات الأساسية وبوتيرة متسارعة، وكانت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام قد تراجعت بحدة في أواخر مايو 2015 على وقع ارتفاع قوي في سعر صرف العملة الأمريكية، إلا أن الأسعار تحسنت بنسبة ضئيلة في نهاية الشهر بدعم من توقع استمرار الانخفاض في مخزونات النفط الخام الأميركية للأسبوع الرابع على التوالي، وبدعم من تصريحات أطلقها دبلوماسيون غربيون استبعدت احتمال التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران بحلول المهلة التي امتدت إلى نهاية يونيو.

### ارتفاع الدولار وتباطؤ النمو

قبل منتصف العام 2015 شهدت أسعار النفط تراجعاً نسبياً نتيجة لمجموعة من التطورات، في مقدمتها استمرار التقلبات الحادة التي شهدتها سعر صرف الدولار وظهور مؤشرات تفيد بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع وفترة الإمدادات، خاصة بعد أن أظهرت البيانات أن صادرات السعودية قد بلغت 7.9 مليون برميل في مارس وهو أعلى مستوى لهذه الصادرات في غضون عشر سنوات، وكان مصرف "غولدمان ساكس" قد توقع حينها أن تشهد أسعار النفط حركة تصحيحية نزولية.

من جانب آخر أدت زيادات إنتاج الخام من دول أوبك ومصادر أخرى خارج أوبك إلى استمرار تشبع أسواق النفط العالمية في الربع الثاني لعام 2015. وأستمر نمو الطلب على النفط من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في توفير العامل الرئيس لنمو طلب النفط العالمي. فوفقاً لبيانات منظمة أوبك وعلى أساس المقارنة السنوية في الربع الثاني للعام 2015، جاء نحو 95 بالمئة من إجمالي النمو في الطلب العالمي من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بينما بقي نمو الطلب على النفط في الاتحاد الأوروبي واليابان سلبياً، وأدى ذلك إلى إلغاء جزئي لتأثير النمو السنوي القوي في الطلب من الولايات المتحدة. وقد أدى تراجع أسعار الخام الأمريكي القياسي، خام غرب تكساس الوسيط على أساس سنوي، وكذلك أسعار بيع البنزين بالتجزئة في الولايات المتحدة، إلى زيادة الاستهلاك.

### الاتفاق النووي الإيراني

شهدت أسعار النفط في يوليو 2015 تراجعاً قوياً، حيث فقد برميل نفط برنت، نحو 13.6٪ من قيمته، وأضاف هذا التراجع إلى الانخفاض الذي سجله ذلك السعر في يونيو والذي بلغت نسبته 4.8٪، وفي ذات السياق فقد خام غرب تكساس المتوسط نحو 18٪ من قيمته خلال شهر يوليو مسجلاً أكبر هبوط شهري له منذ ديسمبر 2014، وثاني أكبر انخفاض شهري له في السنوات السبع الأخيرة.

ويعود هذا التراجع القوي للأسعار الى عدة أسباب كان أبرزها تزايد المخاوف من ارتفاع الصادرات الإيرانية بعد أن توصلت إيران ومجموعة الدول الرئيسة الست (مجموعة 5+1) الى اتفاق بشأن الرقابة على النشاط النووي الإيراني يخفف من الحظر الاقتصادي المفروض على طهران ويعيد فتح الأسواق أمام صادراتها النفطية تدريجياً. وتوقع المراقبون أن تتطلب عودة النفط الإيراني الى الأسواق العالمية بقوة الى عدة شهور. غير أي توقع أي زيادة في الإنتاج، وان كانت متواضعة، في سوق مشبعة كافية للضغط على الأسعار. كما أسهمت البيانات الأمريكية التي أشارت الى زيادة هامة في المخزون الاستراتيجي للتجاري للنفط الخام في الولايات المتحدة في يوليو بنحو 2.5 مليون برميل، في اضعاف أسعار النفط.

### أدنى الأسعار وأشدّها صعوداً خلال شهر

في أواخر أغسطس 2015 شهدت أسعار الخام تحسناً لافتاً، وسجلت أكبر زيادة لها خلال يوم واحد منذ عام 2009، حيث ارتفع برميل برنت أكثر من 10٪، مسجلاً 50.13 دولاراً. كما سجل سعر الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس المتوسط زيادة مماثلة شكلت أول مكسب أسبوعي خلال تسعة أسابيع. وكان قد جرى قبل هذا التحسن القياسي، تداول خامي القياس النفطيين الرئيسيين - برنت وغرب تكساس - قرب أدنى مستوياتها في ستة أعوام ونصف العام، وسجل خام القياس الأمريكي ثامن أسبوع على التوالي من التراجعات في أطول سلسلة خسائر له منذ العام 1986، حيث كانت أسعار الخام قد هوت آنذاك الى أقل من 10 دولارات للبرميل من نحو 30 دولاراً على مدى خمسة شهور اثر قيام أوبك باغراق الأسواق بهدف استعادة حصتها من السوق التي انكسرت في اعقاب زيادة الإنتاج من خارجها آنذاك.

وجاء هذا التحسن في الأسعار على وقع زيادة ملموسة في المشتريات وبيانات بشأن النمو الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة، وانكماش في امدادات الخام القادمة من نيجيريا بعد إغلاق خطي أنابيب رئيسيين في البلاد بسبب حوادث تسرب وسرقة، وإعلان مفاجئ عن تراجع مخزونات الخام الاستراتيجية الأمريكية، فضلاً عن تعافي الأسواق المالية في الصين، واستعادة الأسواق المالية في شمال أمريكا والاتحاد الأوروبي لجانب كبير من خسائرها التي تسببت بها موجة بيع قوية بعد حالة الذعر التي سيطرت على الأسواق بسبب تقارير عن هشاشة الاقتصاد الصيني.

### التدخل الروسي المفاجئ في الأزمة السورية

خلال شهر سبتمبر 2015، شهدت أسعار النفط الخام تقلبات حادة ورغم أن هامش التغير في سعر اقبال برميل خام القياس الأمريكي لم يتجاوز 3.32 دولار أي نحو 7.5٪، إلا أن التقلبات كانت أكثر حدة أثناء جلسات السوق، وكان غياب الاستقرار هو الأمر اللافت، وشهدت الأسعار تماسكاً نسبياً مع نهاية الشهر عند مستوى أعلى من بداية الشهر، في وقت تزايدت فيه المخاوف من

تداعيات التدخل العسكري الروسي المفاجئ في الأزمة السورية، فضلا عن معلومات أشارت الى تباطؤ إمدادات الخام من جانبي الأطلسي. وكان إنتاج دول منظمة أوبك من النفط قد تراجع خلال سبتمبر 2015 بمقدار 233 ألف برميل في اليوم. ووفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قابلت فائض الإنتاج زيادة في المخزون بنحو 4 ملايين برميل.

### تراجع توقعات النمو العالمي

ترافق مع تلك التطورات توقع مدير عام صندوق النقد الدولي السيدة كريستين لاغارد قيام الصندوق بخفض توقعاته السابقة لمعدل نمو الإقتصاد العالمي خلال عامي 2015 و 2016 وذلك بسبب التباطؤ الناجم عن تراجع نمو إقتصادات الدول الناشئة التي تؤثر بدورها على معدل النمو العالمي وعلى أسعار النفط، ولأن الصين باتت من أكبر مستهلكي النفط في العالم، فان اسعار النفط الخام باتت أكثر تأثراً بالبيانات الصينية التي كشفت عن تراجع أرباح الشركات الصناعية الصينية بأسرع وتيرة لها خلال أربع سنوات.

وخلال شهر أكتوبر سجل سعر النفط زيادة طفيفة بعدما أبقى مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة دون تغيير. وبعدها أظهر تقرير حكومي أسبوعي أن زيادة مخزونات الخام تتماشى مع التوقعات. وكانت أسعار النفط قد بدأت بالتماسك في مطلع أكتوبر بسبب تصاعد التوتر في سوريا، فضلا عن المخاوف المتعلقة بتأثير إعصار جواكين على منشآت النفط في الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وكانت العقود الآجلة للنفط قد قفزت مخترقة نطاق تداول استمر شهرا، وذلك بدعم من مشتريات اضافية وتحسن في حركة أسواق الأسهم الصينية، واعراب عدد من البلدان المنتجة للنفط عن استعدادها للاجتماع لبحث الأوضاع في الأسواق مما عزز التوقعات بتراجع محتمل في حجم الامدادات، بالإضافة الى صدور بيانات أمريكية تشير الى احتمال انحسار نخمة المعروض العالمي، وتلقت الأسعار دعما اضافيا من بيانات أمريكية أشارت الى زيادة الطلب العالمي على النفط.

### المنافسة على الحصص

في نوفمبر 2015 فقد سعر برميل النفط الخام نحو 10.7٪ من قيمته، وسجل خام تكساس المتوسط القياسي اقضالا متدنيا في اليوم الأخير من الشهر بلغ 41.60 دولارا. وقد تواصل انخفاض الأسعار وسط تنافس دول أوبك مع منتجين آخرين على حصة السوق وعرضهم لخصومات سعرية مغرية بهدف تحفيز الطلب، وحذر وزير نفط فنزويلا من مغبة وصول الاسعار الى 20 دولارا للبرميل في حال لم تتخذ أوبك الخطوات المناسبة لتحقيق الإستقرار في السوق. في غضون ذلك، طالب وزير النفط الإيراني بحصة أكبر في سقف انتاج أوبك البالغ 30 مليون برميل، في وقت تراجعت فيه واردات الهند من الخام بينما زادت واردات الصين من روسيا، في مقابل خفضها ل وارداتها التقليدية من كل من السعودية وايران.

وفي خضم الصراع بين روسيا ودول أعضاء في أوبك حول حصصها من السوق الأوروبية، حل العراق محل السعودية كثاني أكبر مصدر للنفط إلى أوروبا، واستعدت إيران بقائمة مبكرة لمشتري خامها بعد رفع العقوبات عنها. وأستحوذت روسيا على حصص سوقية من أوبك في كثير من أسواق آسيا بفضل خط أنابيب يمتد إلى المحيط الهادئ والصين، وخلق هذا التحول فرصا للمنافسين في الأسواق الأوروبية التي كانت تهيمن عليها روسيا وباعت السعودية في 2015 خاما لشركات تكرير بولندية وسويدية.

### أوبك تبقي سقف الانتاج في ديسمبر

في ديسمبر 2015، تلقى الاتجاه التراجعي لأسعار النفط الخام دعما جديدا بفضل التكهانات التي سبقت المؤتمر الوزاري لدول أوبك في فيينا، ثم بعد ذلك بفضل قرار المنظمة بعدم القيام بأي إجراء من شأنه وقف التدهور المتسارع في الأسعار التي وصلت الى أدنى مستوى لها في 7 سنوات، وقبيل المؤتمر أبلغت السعودية الأعضاء الآخرين في أوبك أنها لن تطرح ولن توافق على أي مقترح يفرض قيودا على سقف الإنتاج الحالي للمنظمة، وانتهى الاجتماع بالإبقاء على سقف الإنتاج السابق، مما يعني تواصل الصراع على الحصص السوقية بين البلدان المنتجة. وكانت أوبك قد قررت زيادة فنية في سقف الإنتاج بهدف استيعاب عودة إندونيسيا إلى عضوية المنظمة، وبلغت الزيادة نحو 1.5 مليون برميل يوميا. ولكن مصادر خارجية أشارت الى أن الإنتاج الفعلي لدول المنظمة يتجاوز السقف الجديد المعلن، وكانت أوبك قد تخلت عن مراقبة حصص الإنتاج منذ بضع سنوات وباتت دولها تنتج ما يعادل الطلب على نفوطها.

### سعر النفط الى أدنى مستوى في 12 عام

في الشهر الأول من العام الجاري 2016، سجلت أسعار النفط الخام تراجعا حادا، حيث فقد نفط القياس العالمي مزيح برنت 8.77٪ من قيمته بين أول يوم للتعامل في شهر يناير ونهاية الشهر، وقد هبطت الأسعار بفعل تفاقم النزاع بين قطبي أوبك السعودية وإيران مما قلل من فرص التوصل الى توافق بين دول المنظمة على خفض الإنتاج، وساعدت تقارير أشارت إلى زيادة حجم مخزونات الخام في الولايات المتحدة على انخفاض الأسعار، وفي 12 يناير سجلت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعا الى أدنى مستوى لها خلال ما يقرب من 12 عاما. إذ انخفض خام برنت إلى أقل من 30 دولارا للبرميل، وفي 15 يناير هوت أسعار النفط الى مستويات أدنى مع تزايد المخاوف من إمكانية أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران الى استئنافها لصادراتها النفطية واغراق السوق التي تعاني أصلا من التخمة من جراء زيادة العرض العالمي وضعف الطلب. وتراجع خام برنت أكثر من 4.5 في المئة إلى 29.42 دولار، في حين تراجع خام غرب تكساس الى 29.47 دولار. كما تراجع سعر برميل النفط الكويتي الى 20.72 دولار في 18 يناير، بفعل منافسة شديدة من خامات مماثلة وخصوصيات يقدمها منتجون آخرون بهدف كسب المشترين، فضلا عن الهاجس

الايرواني، شكل تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين أحد أهم الاسباب التي أثرت على الطلب في سوق النفط العالمي حيث بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي لها 6.9٪ خلال 2015 مقارنة مع 7.3٪ خلال 2014، وهذا أدنى معدل نمو سجلته الصين على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، وفي الأسبوع الأخير من يناير عادت الأسعار للتماسك، بل وقفزت مدفوعة بعاملين أحدهما العاصفة الثلجية التي ضربت الساحل الشرقي للولايات المتحدة، والثاني تلميح روسيا إلى تعاون محتمل لها مع منظمة أوبك مما أنعش آمالا باحتمال التوصل إلى اتفاق على خفض فائض الامدادات العالمية. وشهدت الأسعار في الثلث الأول من فبراير 2016 تراجعاً، ولكنها سرعان ما استعادت زخمها بقوة وبمعدل وصل إلى 12 بالمائة بعد ورود معلومات تفيد بأن الدول الاعضاء في اوبك تنوي خفض انتاجها. وكان وزير الطاقة الاماراتي قد أشار إلى أن دول اوبك مستعدة لخفض الانتاج حسب ما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الامريكية، كما نقل عن وزير النفط الفنزويلي إن الدول المنتجة للنفط تتجه إلى التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص. لكن بعض المراقبين أبدوا شكوكهم، وأشاروا إلى أن فنزويلا وروسيا حاولتا دون نجاح في وقت سابق حث السعودية وغيرها من المنتجين الكبار على خفض انتاجهم. كما توقع محللون اقتصاديون في مصرف كومرس بانك ان يدفع تدني الانتاج الامريكي بوجه الخصوص سعر النفط إلى الارتفاع إلى 50 دولاراً للبرميل بنهاية العام الحالي، وفي منتصف فبراير توصلت السعودية وعضوين آخرين من أوبك هما قطر وفنزويلا، إلى اتفاق مع روسيا، على تجميد إنتاج النفط عند مستويات يناير، إذا فعل منتجون آخرون نفس الشيء، في محاولة لتقليص تخمة المعروض العالمي ودعم الأسعار. لكن إيران التي تخطط لزيادة إنتاجها بعد رفع العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي رفضت المقترح، كما أعلن العراق عن توجه لزيادة إنتاجه. وفي نهاية فبراير أعلنت السعودية أنها تسعى إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وأنها ستتواصل بشكل دائم مع جميع المنتجين الرئيسيين في محاولة للحد من التقلبات، وأن المملكة ترحب بأي تعاون مع المنتجين، وأنها ستظل ملتزمة بتلبية الطلب العالمي على الطاقة على أسس تجارية بحتة.

### تفاؤل مبكر بانتهاء موجة هبوط الأسعار

حققت أسعار النفط الخام في مطلع شهر مارس 2016 زيادات بعد الخسائر التي نتجت عن توقعات ارتفاع المخزون الاستراتيجي للخام في الولايات المتحدة، وساهم اعلان روسيا عن دعمها لمقترح تجميد الإنتاج عند مستويات يناير الماضي في دعم الأسعار. وكذلك اعلان الرئيس الروسي عن وجود إجراءات جذرية تستهدف إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية إضافة إلى خطة تجميد الإنتاج التي

كانت موسكو قد أقرتها بالتعاون مع السعودية وقطر وفنزويلا. كما جاء التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية متفائلا حيث رأى ان "موجة الهبوط في السوق ربما تكون قد بلغت منتهاها"، وكانت أسعار النفط الخام قد سجلت تراجعاً في أواخر مارس بعد أن ذكر تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن عدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة قد ارتفع بعد 12 أسبوعاً متواصلاً من الانخفاض، وعزز انخفاض الأسعار تعرض العاصمة البلجيكية بروكسل والتي تتخذ منها المفوضية الأوروبية مقراً الى تفجيرات ارهابية مما أدى الى هبوط في مؤشرات الأسواق العالمية

#### - الطلب العالمي على النفط الخام

يوضح الجدول رقم (4) اتجاهات الطلب العالمي على النفط الخام في عام 2015، ومن الجدول يتضح الآتي:

- بلغ نمو الطلب العالمي على النفط الخام خلال العام 2015 نحو 1.54 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.69% حيث بلغ إجمالي استهلاك النفط 92.98 مليون برميل/يوم، وذلك مقارنة بإجمالي استهلاك 91.44 مليون برميل في 2014.
- سجل الطلب على النفط الخام في الولايات المتحدة بنحو 0.3 مليون برميل يوميا في 2015، أي بنسبة 1.56%.
- استمرت زيادة الطلب على النفط في أوروبا بشكل عام، وقد تزايد الاستهلاك بنحو 0.26 مليون برميل في 2015، أي بنسبة 1.94%.
- شهد الطلب على النفط في آسيا باسفيك تراجعا بنحو 0.04 مليون برميل يوميا، بنسبة تراجع 0.49%.
- بالنسبة لإجمالي الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فقد تزايد الطلب بنحو 0.46 مليون برميل يوميا في 2015، أي بنسبة 1%.
- في المقابل تزايد الطلب في الدول النامية بنحو 0.72 مليون برميل يوميا بنسبة 2.39%، وقد بلغت أعلى معدلات النمو في الطلب في الهند 6.99%.

#### جدول 4: الطلب العالمي على النفط الخام في 2015 (برميل/يوم)

السنة	2014	2015	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2015	معدل النمو	%
الأمريكتين	24.14	24.24	24.12	24.76	24.37	24.37	0.24	0.98	
منها الولايات المتحدة	19.41	19.62	19.54	20.02	19.68	19.71	0.30	1.56	
أوروبا	13.45	13.47	13.57	14.14	13.68	13.71	0.26	1.94	
آسيا باسيفيك	8.13	8.75	7.72	7.63	8.28	8.09	-0.04	-0.49	
اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	45.72	46.45	45.40	46.53	46.33	46.18	0.46	1.00	
باقي آسيا	11.58	11.63	12.06	12.03	12.30	12.01	0.42	3.64	
منها الهند	3.79	4.01	3.98	3.94	4.27	4.05	0.26	6.99	
أمريكا اللاتينية	6.61	6.33	6.58	6.85	6.47	6.56	-0.05	-0.78	
الشرق الأوسط	7.86	7.95	7.98	8.55	7.97	8.11	0.26	3.28	
أفريقيا	3.90	4.01	3.98	3.92	4.06	3.99	0.09	2.26	
اجمالي الدول النامية	29.96	29.91	30.61	31.35	30.80	30.67	0.72	2.39	
دولا الاتحاد السوفيتي مسبقا	4.64	4.48	4.32	4.69	4.99	4.62	-0.02	-0.43	
دول أوروبية أخرى	0.65	0.66	0.62	0.66	0.75	0.67	0.02	2.88	
الصين	10.46	10.44	11.06	10.69	11.13	10.83	0.37	3.51	
الأقاليم الأخرى	15.76	15.57	16.01	16.04	16.86	16.13	0.37	2.32	
اجمالي دول العالم	91.44	91.94	92.01	93.93	94.00	92.98	1.54	1.69	
التقديرات السابقة	91.44	92.00	92.03	93.87	93.98	92.98	1.54	1.69	

- المصدر: التقرير الشهري لمنظمة أوبك إبريل 2016.

#### - عرض النفط الخام في الدول من خارج منظمة الأوبك

يوضح الجدول رقم (5) عرض النفط الخام من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك في عام 2014، مقارنة مع عام 2014، ومن الجدول يتضح الآتي:

- بلغ اجمالي العرض من النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك 57.14 مليون برميل يوميا في 2015، حيث تزايد بنحو 1.47 مليون برميل يوميا، وبنسبة نمو 2.64٪.
- تزايد عرض النفط في الولايات المتحدة بنحو 1.03 مليون برميل يوميا ليصل إلى 13.99 مليون برميل يوميا في 2015، بنسبة 7.92٪، وهو أعلى معدل لنمو الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك.
- من جانب آخر فقد بلغ اجمالي العرض في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، 1.03 مليون برميل يوميا ليصل إلى 25.23 مليون برميل يوميا في 2015، أي بنسبة نمو 4.25٪ عن عام 2014.
- اقتصر النمو في عرض النفط في الدول النامية على 0.2 مليون برميل يوميا في 2015، أي بنسبة 1.74٪.

### جدول 5: عرض النفط الخام من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك (برميل/يوم)

السنة	2014	2015	2015	2015	2015	2015	معدل النمو	%
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2015	2015		
الأمريكتين	21.04	20.69	21.14	21.19	21.01	21.01	0.93	4.64
منها الولايات المتحدة	13.78	14.05	14.06	14.05	13.99	13.99	1.03	7.92
أوروبا	3.69	3.77	3.68	3.89	3.76	3.76	0.14	4.01
آسيا والباسيفيك	0.43	0.45	0.50	0.47	0.46	0.46	-0.05	-9.15
اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	25.16	24.90	25.32	25.55	25.23	25.23	1.03	4.25
باقي آسيا	2.71	2.71	2.65	2.73	2.70	2.70	0.10	3.83
أمريكا اللاتينية	5.23	5.16	5.17	5.18	5.18	5.18	0.18	3.52
الشرق الأوسط	1.30	1.27	1.26	1.25	1.27	1.27	-0.07	-5.11
أفريقيا	2.39	2.37	2.36	2.35	2.37	2.37	-0.01	-0.43
اجمالي الدول النامية	11.63	11.51	11.45	11.52	11.53	11.53	0.20	1.74
دولا الاتحاد السوفيتي مسبقا	13.77	13.68	13.61	13.73	13.69	13.69	0.15	1.10
منها روسيا	10.83	10.83	10.83	10.89	10.85	10.85	0.17	1.61
دول أوروبية أخرى	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	0.00	-0.25
الصين	4.33	4.39	4.38	4.37	4.37	4.37	0.07	1.67
الأقاليم الأخرى	18.23	18.20	18.12	18.24	18.20	18.20	0.22	1.22
اجمالي عرض النفط من خارج دول الأوبك	55.67	56.80	57.07	57.48	57.14	57.14	1.47	2.64

المصدر: التقرير الشهري لمنظمة أوبك إبريل 2016.

### - إنتاج دول منظمة أوبك:

يوضح جدول رقم (6) عرض النفط من الدول الأعضاء في منظمة أوبك خلال الفترة من 2014 حتى إبريل 2015، ومن الجدول يتبين أن إجمالي إنتاج دول أوبك بلغ في 2015 نحو 31.839 مليون برميل يوميا، بنمو بلغ 1.068 برميل يوميا، أي بنسبة نمو 3.47٪، مقارنة بعام 2014. وقد استمر العرض في النمو في 2016، كما هو موضح في الجدول، حيث بلغ إجمالي العرض من دول منظمة أوبك 32.440 مليون برميل يوميا في إبريل 2016. ويوضح الجدول التالي أن إنتاج معظم الدول الأعضاء في أوبك قد استمر في النمو، بصفة خاصة إيران والتي تزايد إنتاجها من 2,766 مليون برميل يوميا في 2014 إلى 3,451 مليون برميل في إبريل 2016، والعراق، والتي تزايد إنتاجها من 3,265 مليون برميل يوميا في 2014 إلى 4,354 مليون برميل يوميا في إبريل 2016، والمملكة العربية السعودية التي تزايد إنتاجها من 9,683 مليون برميل يوميا في 2014 إلى 10,125 مليون برميل يوميا في إبريل 2016.

**جدول 6: انتاج دول منظمة أوبك (برميل/يوم)**

السنة	2014	2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2015	فبراير 2016	مارس 2016	إبريل 2016
الجزائر	1,151	1,109	1,109	1,108	1,084	1,084	1,082	1,074
أنجولا	1,660	1,752	1,762	1,786	1,757	1,760	1,770	1,788
ألاكوادور	542	546	541	547	549	553	554	547
اندونيسيا	696	695	695	706	717	717	726	731
إيران	2,766	2,837	2,860	2,880	3,114	3,148	3,253	3,451
العراق	3,265	3,924	4,153	4,238	4,260	4,173	4,200	4,354
الكويت	2,774	2,728	2,721	2,718	2,768	2,772	2,772	2,640
ليبيا	473	404	381	402	379	388	355	345
نيجيريا	1,911	1,845	1,846	1,851	1,743	1,754	1,694	1,637
قطر	716	668	659	666	664	670	672	669
المملكة العربية السعودية	9,683	10,108	10,259	10,106	10,130	10,128	10,133	10,125
الإمارات العربية المتحدة	2,761	2,853	2,880	2,878	2,802	2,767	2,723	2,780
فنزويلا	2,373	2,369	2,368	2,365	2,323	2,327	2,318	2,298
<b>اجمالي أوبك</b>	<b>30,771</b>	<b>31,839</b>	<b>32,134</b>	<b>32,249</b>	<b>32,289</b>	<b>32,241</b>	<b>32,251</b>	<b>32,440</b>

المصدر: التقرير الشهري لمنظمة أوبك إبريل 2016.

## **الفصل الثالث**

# **مؤشرات الأداء الاقتصادي لدولة الكويت**

## الفصل الثالث

### مؤشرات الأداء الاقتصادي

#### لدولة الكويت

##### أولاً: المعالم الرئيسية للاقتصاد الكويتي

يصنف الاقتصاد الكويتي، كأغلبية البلدان النامية المصدرة للنفط، على أنه اقتصاد غير متنوع يعتمد أساساً على القطاع الاستخراجي النفطي، وذلك منذ بدء التصدير عام 1948، ولازال الاقتصاد يعتمد منذ ذلك الحين على هذا المورد، وبالشكل الذي امتد تأثيره على المساهمات القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي، حيث يستحوذ القطاع النفطي على حوالي 60٪ من الناتج، وتستحوذ الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة على ما يقرب من 90٪ من إجمالي الإيرادات، وفي الصادرات بنسبة لا تقل عن ذلك. كما يعاني الاقتصاد الكويتي من اختلال جوهري في أسواق العمل، وبشكل واضح في توزيع العمال حسب الجنسية وحسب المهارة، فضلاً عن غلبة المستويات التعليمية الدنيا في العمالة الوافدة غير المهارة.

لعل من أهم الاختلالات الاقتصادية بالدولة أن القطاعات السلعية غير النفطية، الزراعة والصناعة التحويلية والكهرباء والماء والغاز والتشييد تحتل أهمية متواضعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي. في حين تستحوذ الأنشطة الخدمية غير النفطية على مساهمة أكبر مع تركيز المساهمات الخدمية في الإدارة العامة الحكومية أساساً.

ورغم استهداف الخطط الاقتصادية لرفع مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج، واستيعاب العمالة، فإن هذه المساهمة لازالت أقل من المتوقع، كما أن مساهمة هذه الأنشطة في استيعاب العمالة الوطنية لازالت محدودة، وهو الأمر الذي يلقي الكثير من الأعباء على القطاع العام كمصدر شبه وحيد لتوفير فرص العمل للعمالة الوطنية، وما يترتب على ذلك من تنامي الأعباء على الباب الأول بالموازنة العامة للدولة، بالنظر إلى تواضع مساهمة الأنشطة الصغيرة والمتوسطة في استيعاب العمالة الوطنية.

كذلك تتواضع مساهمة القاعدة الضريبية المكونة لإيرادات ضريبة الشركات، بالإضافة إلى غياب ضريبة الدخل على الأفراد، وتواضع مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات كمصادر رئيسية لتمويل الإنفاق العام، خاصة الجاري. كذلك يتحيز الإنفاق بشكل عام لغير صالح الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي يستدعي المزيد من الإصلاحات المالية لاستعادة التوازن الداخلي".

وليس الأمر بأفضل حالاً في مجال "التوازن الخارجي" المتمثل في وضع ميزان المدفوعات. خاصة في الحساب الجاري المتضمن الصادرات والواردات، وحركة عوامل الإنتاج، والتحويلات. حيث لا زالت التدفقات الخارجية (مثل الواردات من السلع والخدمات، وتحويلات العاملين، وغيرها) تمثل تسرباً كبيراً من الدخل القومي الإجمالي، ويعتبر هذا التسرب أمراً طبيعياً شريطة أن تتم تغطيته بالصادرات غير النفطية. غير أن تغطية الصادرات النفطية لهذه التسربات قد أخذت في التراجع بعد نهاية عام 2014، الأمر الذي يمكن أن يهدد التوازن الخارجي في حالة عدم ضغط الواردات، وعدم تحسن الصادرات غير النفطية.

لذا فإن الاقتصاد الكويتي بحاجة ماسة لإصلاح اقتصادي هيكلية ينطلق من تنويع مصادر الدخل، لما لذلك من أهمية في ضمان إصلاح أوجه الاختلالات المشار إليها أعلاه، وبشكل مستدام، وهو الأمر الذي يلقي بالعديد من التحديات والأعباء على خطط التنمية وما تحتاجه من موازنات متوسطة الأجل لترجمة الإصلاحات الهيكلية إلى إصلاحات مالية.

## ثانياً: موجز التطورات الاقتصادية في دولة الكويت

### - نمو الناتج المحلي الإجمالي

شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، تقلبات خلال الفترة (2005/2014)، فبعد أن كان معدل النمو في حدود 7.5٪ بين عامي 2005/2006، تغير بين عامي (2009/2010) ليصل إلى (78.3٪) بفعل ارتفاع أسعار النفط (ارتفع متوسط سعر سلة أوبك للبرميل من 61.06 إلى 77.45 دولار) واستمر هذا النمو بشكل متصاعد ليصل إلى حوالي 6.6٪ بين عامي (2011/2012)، حيث ارتفع سعر برميل النفط لسلة أوبك من (107.45) دولار إلى (109.45) دولار خلال هذين العامين. غير أن معدل النمو قد انخفض بين عامي 2013/2014 ليصل إلى (-1.6٪) مع انخفاض أسعار النفط.

أما عن تطورات معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي فقد شهدت هي الأخرى تقلبات خلال الفترة (2005/2014). حيث وصلت إلى حوالي (11.6٪) خلال (2005/2006)، قفز بعدها هذا المعدل ليصل بين عامي (2009/2010) إلى (18.8٪)، ثم (1.1٪) بين (2011/2012)، وإلى (-2.7٪) بين (2013/2014)، علماً بأن تقديرات بنك الكويت الوطني لنمو الناتج غير النفطي لعام 2015 كانت في حدود (4٪). ويوضح الجدول رقم (7) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للفترة (2013/2014).

**جدول 7: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والثابتة  
2014/2013**

2014.2013	
5.7-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1.6-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
2.2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية
2.7-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة

المصدر: محسوبة من: الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2014.  
سنة الأساس 2010.

يوضح الجدول (8) هيكل الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة للفترة 2014/2013. وكما يلاحظ فإن أهم معالم الاختلالات التقليدية، التي يتسم بها الاقتصاد الكويتي، ومنذ فترة طويلة، هي ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الاستخراج النفطي في الناتج والتي وصلت عام 2011 إلى حوالي 63.4٪ بالأسعار الجارية يقابلها (59.1٪) بالأسعار الثابتة، ولم تتغير هذه النسب جوهرياً عام 2014، حيث كانت (60.4٪) و(59.6٪).

في مجال قطاعات الأنشطة غير النفطية فتأتي "خدمات المجتمع والخدمات الشخصية" (المتضمنة الإدارة الحكومية والدفاع والضمان الاجتماعي وخدمات التعليم)، في المقدمة حيث ساهمت، بالأسعار الجارية، عام 2011 بحوالي (15.4٪)، يشكل التعليم منها حوالي (23.8٪). يقابلها في عام 2014 (18.2٪)، ويمثل التعليم من هذه النسبة حوالي (23.0٪)، ولا تختلف هذه النسب بشكل أساسي بالأسعار الثابتة.

أما فيما يخص الأهمية النسبية القطاعية للأنشطة غير النفطية الأخرى، ما عدا خدمات المجتمع والخدمات الشخصية، فتأتي مساهمة "الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال"، التي تساهم بحوالي (7.1٪) في 2011 يقابلها (7.2٪) عام 2014. في حين يأتي دور أنشطة "الوساطة المالية والتأمينية" لتشكيل حوالي (6.9٪) من الناتج عام 2011 يقابلها (7.9٪) لعام 2014. ثم تأتي أهمية القطاعات التحويلية التي تساهم في (5.6٪) من الناتج عام 2011، يقابلها (6.6٪) عام 2014، وتمثل مساهمة المنتجات النفطية المكررة من هذه النسبة عام 2011 حوالي (50.4٪) يقابلها (44.9٪) لعام 2014. أما أهمية قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج فقد بلغت عام 2011 نحو (5.2٪) يقابلها (6.4٪) عام 2014. ولا توجد اختلافات جوهريّة في حالة استخدام الأسعار الثابتة المقابلة للنسب المذكورة.

وأخذا بعين الاعتبار أن توجه الدولة، ضمن الرؤية الاقتصادية الحالية، هو الاهتمام بالأنشطة المالية لتعكس الدور المرتقب للدولة كمركز مالي، والاهتمام بأنشطة النقل لتعكس الدور المرتقب للدولة كمركز تجاري، فمن المتوقع أن ترتفع مساهمات هذين القطاعين في الناتج بشكل أكبر من النسب المذكورة أعلاه.

بالنسبة للضرائب غير المباشرة، والإعانات، فإنها تمثل كرقم صافي (صافي الضرائب غير المباشرة) حوالي (7.8%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 مقارنة بـ (9.6%) عام 2014. وتشير المعلومات المتاحة إلى أهمية الدعم، وهو الأمر الذي يعكس دور الدولة في دعم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والذي تسعى الدولة أن يكون دائماً على أسس رشيدة، وحصراً الاستفادة بالمستحقين فقط.

جدول 8: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بالأسعار الجارية، وبالأسعار الثابتة

2014 – 2011

2014		2013		2012		2011		القطاع
ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	
178.0	208.4	165.0	175.4	163.7	175.3	165.8	186.6	الزراعة وصيد البحر
22948.7	28148.3	23148.2	31383.6	23571.4	31848.9	21443.1	26984.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
2541.0	2747.2	2742.6	2904.2	2779.2	2906.1	2325.0	2386.2	الصناعة التحويلية، ومنها:
1143.3	1163.3	1357.2	1384.9	1381.2	1406.6	1190.6	1203.4	- منتجات نفطية مكررة
796.4	954.8	778.6	919.9	698.5	862.5	737.1	772.6	الكهرباء والغاز والمياه
806.9	969.4	785.8	897.3	770.4	832.7	744.8	772.9	التشييد والبناء
1403.8	1618.3	1381.4	1543.9	1327.7	1449.0	1330.6	1400.8	تجارة الجملة والمفرد
342.5	366.5	322.3	336.5	297.6	309.7	290.2	288.9	المطاعم والفنادق
2471.4	2382.3	2502.4	2477.5	2436.7	2455.8	2260.5	2282.8	النقل والتخزين والاتصالات
3075.1	3458.0	2919.1	3190.6	2871.2	3039.1	2871.2	2958.1	الوساطة المالية والتأمين
2967.9	3391.7	2920.6	3226.9	2921.3	3125.2	2901.3	3027.7	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
7015.5	8796.2	6876.1	8063.1	6333.2	7541.5	6146.1	6548.7	خدمات المجتمع والخدمات الشخصية والاجتماعية، ومنها:
1617.1	2208.8	1577.7	2055.8	1502.2	1872.2	1452.5	1562.0	- التعليم
874.6	1159.4	855.0	1059.9	821.5	983.0	801.5	866.2	- الصحة والعمل الاجتماعي، منها:
703.5	903.9	694.8	836.5	645.0	764.6	627.8	673.1	* الصحة
814.8	957.6	841.6	943.4	790.5	869.7	715.0	748.0	الخدمات الترفيهية والثقافية والخدمات المنزلية
1754.8	1976.4	1788.5	1956.6	1685.2	1783.1	1709.4	1760.1	ناقصاً: الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة
4315.3	4501.1	3642.3	3770.1	3818.7	4040.5	3242.2	3338.5	صافي الضرائب غير المباشرة
38477.0	46564.1	39111.4	49392.2	38667.3	48722.3	36263.9	42511.7	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

سنة الأساس (2010)

بالنسبة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق، فيوضح الجدول رقم (9) تطور هذا الإنفاق ومصادره بين عامي 2013 و 2014. ويلاحظ في هذا المجال أن إنفاق الأجانب على شراء الصادرات الكويتية (النفطية أساساً) شكّل حوالي ثلثي الإنفاق (بين 66 – 70٪ تقريباً) وأن إنفاق الاستهلاك الخاص يمثل حوالي ربع إجمالي الإنفاق أو الناتج المحلي الإجمالي (بين 20 – 25٪ تقريباً) في حين يشكل الإنفاق الحكومي أقل من الربع (بين 16 – 20٪ تقريباً). وأن الإنفاق للأغراض الاستثمارية تتراوح بين (13 – 17٪ تقريباً) من إجمالي إنفاق الناتج المحلي الإجمالي. في حين يمثل تسرب الناتج المحلي الإجمالي، على شكل الواردات حوالي الثلث (بين 26 – 33٪ تقريباً). علماً بأن هيكل توزيع إنفاق الناتج لا يختلف بشكل واضح بين عامي 2013 و 2014. أي أن النسب المشار إليها أعلاه متقاربة إلى حد بعيد. كما أن التقييم بالأسعار الثابتة لم يؤثر كثيراً على تغيير الأهمية النسبية للإنفاق.

#### جدول 9: هيكل إنفاق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والثابتة

2014 / 2013

2014		2013		
ثابت	جاري	ثابت	جاري	
8024.4	9011.3	7378.5	8093.8	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
11487.4	13147.1	11170.8	12419.7	الإنفاق الاستهلاكي الخاص
6584.1	7269.4	6245.0	6773.2	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
83.8	94.1	287.3	315.3	التغير بالمخزون
25248.7	31603.9	26054.1	34999.8	الصادرات
12951.4	14561.7	12024.3	13209.6	ناقصاً: الواردات
38477.0	46564.1	39111.4	49392.2	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2014.

أما شكل الاختلال الاقتصادي الثاني فيتمثل في اختلال الموازنة العامة للدولة سواء على جانب الإيرادات أو النفقات، واعتماداً على آخر موازنة عامة 2015/2016 فإن الإيرادات النفطية لازالت تمثل أكبر حصة في إجمالي الإيرادات العامة (88.1٪)، وهو الأمر الذي يعمق من أهمية العوائد الربعية غير القابلة للتجديد في الموازنة. في حين تقل أهمية مصادر الدخل القائمة على التنوع، والمتمثلة في ضرائب الشركات الناتجة عن أنشطة إنتاجية متنوعة، والتي لا

تزيد حصتها في الإيرادات العامة عن (0.8٪). وهو الأمر الذي يضعف من دور الموازنة كأداة لإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب، خصوصاً في ظل غياب الضرائب على دخول الأفراد، وهو ما يضعف أيضاً من دور القطاع العائلي في تمويل الموازنة. وبشكل عام تتواضع أهمية الضرائب غير المباشرة (2.3٪)، بينما ترتفع أهمية إيرادات الخدمات (6.5٪).

أما على جانب النفقات فإن دور الإنفاق الاستثماري، والذي يعتبر أداة مالية أساسية لتنويع مصادر الدخل، لازال متواضعاً حيث لا يتجاوز (10.8٪) من إجمالي النفقات العامة. في حين تستحوذ الأجور والمرتبات (الباب الأول) على حوالي (28.1٪)، مع تضخم كبير في الإنفاق على النفقات التحويلية والمصرفية المختلفة (والتي تتضمن بعض الأجور والمرتبات) لتصل إلى (46.0٪) من إجمالي النفقات العامة. علماً بأن التحويلات لهيئات ومؤسسات عامة تمثل الحصة الرئيسية من تحويلات الباب الخامس الخاص بالتحويلات، وتمثل التحويلات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية تقريباً ثلث إجمالي التحويلات (2105٪)، وتتضح أهمية التحويلات من خلال الدور الذي تمارسه الدولة في مجال الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، متجسداً في دعم العديد من الهيئات والمؤسسات التي تقدم خدماتها للمواطنين، شاملاً بذلك أنشطة المجتمع المدني، والمتقاعدين، والأنشطة الصحية والتعليمية، وغيرها.

أما الشكل الثالث للاختلال الاقتصادي فيظهر في ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. حيث مازالت الصادرات النفطية تهيمن على الحساب التجاري، مع تواضع الصادرات غير النفطية. في حين تتركز الواردات في السلع الاستهلاكية، ثم الوسيطة، وأخيراً السلع الاستثمارية. وعلى الرغم من أن الميزان التجاري يسير في صالح الكويت، فإن ميزان الخدمات في غير صالح دولة الكويت ولا صالح الدول المصدرة للخدمات مثل خدمات النقل والسفر والخدمات الحكومية، في حين تحقق الكويت فائداً في مجال الدخل الأساسي (دخل الاستثمارات)، فإنها تحقق عجزاً في مجال الدخل الثانوي (تحويلات الحكومة والأفراد).

ويتجسد الشكل الرابع للاختلالات في السكان، وسوق العمل. حيث لازال السكان غير الكويتيين يمثلون حوالي (68.3٪) من إجمالي السكان عام 2014. مع تدني الحالة التعليمية في حالة السكان غير الكويتيين، حيث يمثل السكان غير الكويتيين من الأميين وحملة الشهادة الابتدائية والمتوسطة حوالي 68.0٪ من السكان، يقابلها نسبة 48.9٪ في حالة الكويتيين حسب آخر إحصاءات متوفرة لعام 2011 (المجموعة الإحصائية، 2014). مع تركيز قوة العمل في العمالة الوافدة (حوالي 82.8٪)، بينما تقتصر نسبة العمالة الكويتية على 18.2٪. ويعمل في القطاع الخاص (56.8٪) من قوة العمل، منها (3.6٪) قوة عمل كويتية، و(53.2٪) غير كويتية، بينما يعمل في القطاع الحكومي (18.5٪)، منها (13.0٪) كويتي و(5.5٪) غير كويتي، ثم القطاع العائلي (23٪) غير كويتي بالكامل وفقاً لإحصاءات عام 2014.

### ثالثاً: أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية

تهدف السياسة النقدية بالدولة إلى تكريس دعائم الاستقرار النقدي، من خلال تطبيق سياسة سعر صرف تستهدف المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار، بما يساهم في تخفيف حدة الضغوط التضخمية المستوردة، وكذلك توجيه سياسة سعر الفائدة بما يعزز جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخلات المحلية التي تشكل المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات ومتطلبات تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، والحد من تدفق المدخرات إلى خارج الدولة.

ووفقاً لبيانات بنك الكويت المركزي الخاصة بعرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، والذي يشمل النقود المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، فإن هذا العرض شهد ارتفاعاً من حوالي (35.0) مليار دينار عام 2014/2015 إلى (36.4) مليار دينار عام 2015/2016. أي بمعدل نمو (4.1٪) تقريباً. وقد تمثلت أهم مصادر هذا النمو في نمو الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك التجارية من حوالي (17.93) مليار دينار إلى (18.72) مليار دينار، أي بمعدل نمو (4.3٪)، وصافي الموجودات الأجنبية من (16.78) مليار دينار إلى (17.45) مليار دينار خلال نفس الفترة، أي بمعدل نمو (4.0٪).

من جانب آخر فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع المحلية بالدينار الكويتي ارتفاعاً عام 2016/2015 بالمقارنة مع عام 2014/2015. حيث ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الدينار لأجل شهر، وثلاث أشهر، لتصل، كمتوسط في عام 2016/2015 إلى (0.698٪) و (0.869٪)، مقابل (0.599٪) و (0.788٪) على التوالي، في السنة السابقة 2015/2014. مع تراجع أسعار الفائدة على الودائع بالدولار خلال نفس الفترتين، وارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك بالدينار الكويتي، لأجل شهر، وذلك خلال عام 2016/2015 بمعدل (0.573٪)، مقارنة بالعام السابق 2015/2014 (0.516٪).

بالنسبة لمعدل الصرف فإن السياسة المتبعة في هذا الشأن تتمثل في المحافظة على الاستقرار النسبي لمعدل صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، وذلك ترجمة لسياسة معدل الصرف المعمول بها منذ 20 مايو 2007 (القائمة على ربط سعر صرف الدينار بسلة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت).

ويوضح الجدول رقم (10) متوسط معدل صرف الدينار مقابل عدد من العملات الأجنبية الرئيسية للعامين 2015/2014 و 2016/2015.

**جدول 10: متوسط معدل صرف الدينار الكويتي مقابل عدد من العملات الأجنبية الرئيسية  
2016/2015 و 2015/2014**

2016/2015	2015/2014	العملة
302.18	287.83	دينار كويتي (فلس)
0.6630	0.6190	جنيه استرليني
0.9061	0.7854	يورو
0.9724	0.9290	فرنك سويسري
120.15	109.62	ين ياباني

المصدر: بنك الكويت المركزي،

وكما يلاحظ من الجدول أعلاه فإن متوسط معدل صرف الدولار مقابل الدينار قد ارتفع بين العامين المذكورين بنحو (14.355) فلس، أي بنسبة (5.0%).

بالنسبة لتطورات الائتمان المحلي، والذي يعكس الائتمان المقدم من البنوك المحامية لمختلف القطاعات الاقتصادية، كما هو موضح بالجدول رقم (11)، فقد شهد ارتفاعاً من حوالي (31.07) مليار دينار إلى حوالي (33.69) مليار دينار خلال العامين 2015/2014 و 2016/2015، وبمعدل نمو (8.4%). وكما يتضح من الجدول فإن حوالي (42.2%) من الائتمان اتجه إلى تمويل التسهيلات الشخصية، يليه العقار ثم التجارة، عام 2016/2015، ولا تختلف هذه النسبة جذرياً عن تلك السائدة في العام السابق. مع تواضع الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي.

**جدول 11: توزيع الائتمان المحلي حسب القطاعات الاقتصادية  
(مليون دينار)**

2016/2015	2015/2014	القطاع
3078.6	2899.1	التجارة
2036.0	1735.0	الصناعة
1952.3	1906.4	الإنشاء
1393.1	1353.4	المؤسسات المالية بخلاف البنوك
14216.8	12633.2	التسهيلات الشخصية
7964.3	7974.5	العقار
646.5	419.4	النفط

المصدر: بنك الكويت المركزي،

أما فيما يرتبط بالسيولة المحلية، يحرص البنك المركزي، وفي إطار عمليات السياسة النقدية، على تنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي بما يساهم في استقرار هيكل سعر الفائدة وتعزيز تدفق الدينار بين القطاع المصرفي والاقتصاد، بما يخدم متطلبات الأوضاع الاقتصادية المستجدة. وخدمة لهذا الغرض تعتمد السياسة النقدية على عدة أدوات منها أولاً، قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وثانياً، إصدار البنك المركزي للسندات الخاصة به، وثالثاً، إدارة إصدارات الدين العام من أذونات وسندات الخزنة الكويتية نيابة عن وزارة المالية، ورابعاً، التدخل لتنظيم مستويات السيولة لدى القطاع المصرفي محلياً.

وقد لوحظ انخفاض ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي خلال عام 2015/2016. ويقدر هذا الانخفاض بحوالي (298.5) مليون دينار عن العام السابق 2014/2015، أي بمعدل انخفاض بلغ (10٪) (من 2991.4 مليون دينار عام 2014/2015 إلى 2692.9 مليون دينار عام 2015/2016). وقد قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2015/2016 بطرح (40) إصدار من سندات، وبقيمة (5700) مليون دينار. علماً بأن المستحق من إصدارات سابقة، لنفس السنة، قد بلغ (5800) مليون دينار. وبناء على ذلك شهد رصيد سندات البنك انخفاضاً بالرصيد، وصل نهاية عام 2015/2016 إلى (1825) مليون دينار، مقابل (1925) مليون دينار نهاية عام 2014/2015.

وأخيراً بالنسبة لأدوات الدين العام (أذونات و سندات الخزنة الكويتية والذي يديره البنك نيابة عن وزارة المالية)، فقد تم طرح (26) إصدار من سندات الخزنة بقيمة (1300) مليون دينار عام 2015/2016. علماً بأن المستحق من السندات في هذا العام (27) إصدار بقيمة (1350) مليون دينار. وبناء على ذلك استقر رصيد أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة) عند مستواه البالغ نحو 1587.3 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

#### رابعاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

كما يوضح الجدول رقم (12) فإن الحساب التجاري أو حساب السلع والخدمات (ضمن الحساب الجاري)، والذي يُعنى بالصادرات والواردات السلعية والخدماتية، لا زال في حالة فائض إلا أن هذا الفائض انخفض من (15.48) مليار دينار عام 2014 إلى (1.79) مليار دينار عام 2015، أي بمعدل نمو سالب بلغ (88.2٪). وأن مصدر هذا الفائض هو الصادرات السلعية، والمتجسدة أساساً بالصادرات النفطية، والتي تمثل حوالي (88.2٪) من إجمالي الصادرات عام 2015.

وتمثل الصادرات غير النفطية حوالي (11.8%) من إجمالي الصادرات عام 2015، حيث لم تتجاوز قيمتها عام 2015 حوالي (2.0) مليار دينار، مقابل صادرات نفطية بلغت، نفس العام 2015، حوالي (14.7) مليار دينار، مقابل واردات بلغت عام 2015 حوالي (8.2) مليار دينار. وقد انخفض فائض الحساب التجاري إلى نحو (8.4) مليار دينار عام 2015، مقارنة بفائض بلغ (22.0) مليار دينار عام 2014، أي بمعدل نمو سالب بلغ (61.8%).

#### جدول 12: ميزان المدفوعات 2014 / 2015 (ألف دينار)

2015	2014	الحساب
1797+	15357+	أولاً: الحساب الجاري
8419+	17042+	حساب السلع والخدمات
4122-	4198+	حساب الدخل الأساسي
4971-	5883-	حساب الدخل الثانوي
123-	1136+	ثانياً: حساب رأس المال
123-	1136+	التحويلات الرأسمالية
-	-	الأصول غير المنتجة غير المالية
1673+	16493+	ثالثاً: رصيد الحساب الجاري ورأس المال (صافي إقراض (+) صافي اقتراض (-))
2066-	16584-	رابعاً: الحساب المالي
1538-	3592-	الاستثمار المباشر
9890-	11867	الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي)
46+	28+	المشتقات المالية (صافي)
8430+	790-	استثمارات أخرى (صافي)
886+	363-	الأصول الاحتياطية (بنك الكويت المركزي)
393+	91+	خامساً: السهو والخطأ
886-	363+	ميزان المدفوعات الكلي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتتركز الصادرات غير النفطية أساساً في صادرات منتجات الإثيلين، والتي تمثل حوالي (54%) من إجمالي الصادرات غير النفطية عام 2015، و (11.4%) صادرات من الأسمدة المصنعة. في حين بلغت أنشطة إعادة التصدير حوالي (31.6%) من إجمالي الصادرات غير النفطية، كما هو موضح بالجدول رقم (13) أدناه.

جدول 13 : الصادرات غير النفطية، وإعادة التصدير  
2014 و 2015 (مليون دينار)

2015	2014	الصادرات غير النفطية
145.1	146.6	الأسمدة المصنعة
694.2	701.4	منتجات الإثيلين
431.4	435.9	أخرى
1270.7	1283.9	المجموع
588.8	518.9	إعادة التصدير
1859.5	1802.8	إجمالي الصادرات غير النفطية

المصدر: بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية، أكتوبر – ديسمبر 2015.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية بالدولة فيشير إلى سيادة الدول الآسيوية غير العربية (51.4٪)، تليها الدول العربية (39.0٪)، ثم الدول الأمريكية (5.7٪)، ثم الدول الأوروبية (2.0٪)، ثم الدول الأوقيانوسية (0.9٪)، ثم الدول الأفريقية غير العربية (1٪)، ثم دول أخرى (0.002٪) (بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2014).

بالنسبة للواردات فإنها تتركز أساساً في واردات السلع، والتي بلغت قيمتها عام 2014 نحو (3.8) مليار دينار، ثم الواردات من السلع الوسيطة والتي بلغت لنفس العام حوالي (3.6) مليار دينار، وأخيراً الواردات من السلع الاستثمارية والتي بلغت قيمتها حوالي (1.4) مليار دينار، لنفس العام، كما هو موضح بالجدول رقم (14) أدناه.

جدول 14 : الأهمية النسبية للواردات الاستهلاكية، والوسيطة، والاستثمارية  
2014/2013

2014	2013	الواردات حسب فئات السلع المستوردة
43.2	44.7	استهلاكية
40.3	39.7	وسيطة
16.5	15.6	استثمارية
100.0	100.0	المجموع

المصدر: محسوبة من الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2014.

ويلاحظ تركّز التوزيع الجغرافي للواردات في الدول الآسيوية ودول مجلس التعاون (55.2٪) و (57.2٪) لعامي 2013 و 2014، ثم الدول الأوروبية (26.8٪) و (25.7٪) ثم بلدان أمريكا الشمالية، (11٪) و (10.6٪)، لنفس العامين على التوالي، وكما هو موضح بالجدول رقم (15).

جدول (15): الأهمية النسبية لواردات دولة الكويت

حسب التوزيع الجغرافي (%)

2014	2013	
57.2	55.2	الدول الآسيوية
2.0	2.0	الدول الأفريقية
2.3	2.1	دول أقيونوسيا
10.6	11.0	دول أمريكا الشمالية
1.9	2.6	دول أمريكا الجنوبية والوسطى
25.7	26.8	الدول الأوروبية
0.3	0.3	دول متفرقة

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2014.

خامساً: تطورات سوق الكويت للأوراق المالية

شهدت أعوام 2014، و2015 انخفاضاً واضحاً في قيم الأسهم المتداولة مقارنة بعام 2013. فبعد أن بلغت هذه القيمة إلى (10, 11) مليار دينار في 2013، انخفضت إلى (6,08) مليار دينار عام 2014 وإلى (3.94) مليار دينار عام 2015، وبين عامي 2013 و2015 انخفضت قيمة بنحو (64.4%). في حين اقل الرقم القياسي لأسعار الأسهم عام 2013 عند (7549) ثم هبط إلى (6535) عام 2014 ليصل عام 2015 إلى (5615) (بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية، أكتوبر – ديسمبر 2015). ويوضح الجدول رقم (16) معدلات انخفاض قيم الأسهم المتداولة بين عامي 2013 و2015.

جدول (16): معدلات انخفاض قيم الأسهم المتداولة حسب القطاع

2015\_2013

معدل الانخفاض (%)	القطاع
78.6	النفط والغاز
62.8	المعادن الأساسية
68.4	الصناعية
30.6	السلع الاستهلاكية
84.2	الرعاية الصحية
41.3	خدمات المستهلكين
69.1	الاتصالات
48.5	البنوك
85.3	التأمين
78.6	العقارات
74.8	الخدمات المالية
81.6	التكنولوجيا
64.4	إجمالي قيمة الأسهم المتداولة

المصدر: محسوبة من: بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية، أكتوبر – ديسمبر 2015.

أما فيما يتعلق بمؤشر الأسعار الوزني Weighted Index فقد انخفض هو الآخر من (452.9) عام 2013 ليصل إلى (438.9) عام 2014 ثم إلى (381.7) عام 2015. ويمكن الإشارة إلى العديد من العوامل السلبية التي أثرت على أداء السوق، كما يحصرها بنك الكويت المركزي (التقرير الاقتصادي، 2014)، وهي تراجع أسعار النفط، وتأخير التعديلات على قانون هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتصاعد حدة التوترات الجيوسياسية الإقليمية. وفي الجانب الآخر هناك عدد من العوامل الإيجابية التي دعمت أداء السوق، منها الأرباح الربعية للشركات في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً (0.2%) عن الفترة المقابلة من عام 2013. كما حققت الشركات المدرجة ارتفاعاً في صافي الأرباح بـ (66) مليون دينار (بمعدل يزيد 4% عن عام 2013). ويتجسد العامل الإيجابي الثاني في تحسين الالتزام بتقديم البيانات المالية للشركات حسب المواعيد المحددة (بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، 2014).

#### سادساً: معدل التضخم:

بالمقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (مؤشر معدل التضخم لأسعار التجزئة) في مارس 2015 ومارس 2016 يتضح ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (والذي يتضمن سلة من السلع والخدمات تبلغ 12 مجموعة) من (136.5) إلى (140.7) وبمعدل تضخم بلغ (3.08%)، ويعود ذلك أساساً لسلوك أسعار عدد من مكونات سلة السلع والخدمات، وعلى رأسها "السكن" الذي ارتفع معدل تضخمه بـ (6.25%)، ثم "الأغذية والمشروبات"، التي ارتفع معدل تضخمها بـ (4.14%)، ثم "خدمة التعليم" (3.48%)، و"المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة" (2.89%). كما يتضح ذلك من الجدول رقم (17) التالي: .

**جدول 17: الأرقام القياسية لسعر المستهلك حسب مكونات سلة السلع والخدمات  
بين مارس 2015 ومارس 2016**

معدل التضخم	مارس 2016	مارس 2015	مكونات السلة
4.14	153.6	147.5	الأغذية والمشروبات
1.13	152.5	150.8	السجائر والتبغ
0.62	128.4	129.2	الكساء والأحذية
6.25	149.5	140.7	خدمات السكن
2.89	146.2	142.1	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
1.17	129.6	128.1	الصحة
1.44	123.3	125.1	النقل
0.79	101.5	100.7	الاتصالات
1.15	128.8	130.3	وسائل الترفيه والخدمات الثقافية
3.48	139.6	134.5	التعليم
2.36	138.7	135.5	المطاعم والفنادق
0.69	131.5	130.6	سلع وخدمات أخرى
3.08	140.7	136.5	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، مارس 2016.

**الرقم القياسي لسعر المنتجين:**

يهتم هذا الرقم بتطور معدل التضخم في الأنشطة الإنتاجية، والتي تشمل الصناعات الاستخراجية، والتحويلية، وإنتاج الكهرباء والماء والغاز. ويوضح الجدول رقم (18) أدناه تطور الرقم القياسي لأسعار المنتجين بين الربع الرابع من عام 2014 والربع الرابع من عام 2015.

**جدول 18: نسب تغير الرقم القياسي لأسعار المنتجين  
بين الربع الرابع من عامي 2014 و 2015**

التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المنتجين	النشاط الإنتاجي
38.80	تكسير النفط
27.77	الصناعات التحويلية
33.77	استخراج الغاز الطبيعي
47.62	استخراج النفط
47.57	الصناعات الاستخراجية
38.17	الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، الربع الرابع من عام 2015.

وكما يتضح فإن هناك اتجاهاً واضحاً في انخفاض أسعار المنتجين تركز أساساً في انخفاض أسعار النفط، والصناعات التحويلية، يليها تكرير النفط. ويوضح الجدول رقم (19) تفاصيل تطور هذه الأرقام حسب الأنشطة الإنتاجية التفضيلية.

**جدول 19: الرقم القياسي لأسعار المنتجين  
الربع الرابع 2014 والربع الرابع 2015 والتغير النسبي**

التغير النسبي (%)	الربع الرابع 2015	الربع الرابع 2014	النشاط الإنتاجي
47.57-	46.30	88.30	الصناعات الاستخراجية:
47.62-	46.20	88.20	استخراج النفط
33.77-	61.40	92.70	استخراج الغاز الطبيعي
27.77-			الصناعات التحويلية:
38.80-	54.10	88.4	تكرير النفط
0.70-	110.90	111.70	الصناعات الكيماوية
3.31-	110.90	114.70	المواد المعدنية
9.98+	130.10	118.30	الصناعات الغذائية
0.54-	110.50	111.10	منتجات أخرى غير معدنية
1.40+	108.60	107.10	الورق والنشر والطباعة
8.90-	95.20	104.50	المطاط والبلاستيك
4.73+	115.10	109.90	أجهزة كهربائية
3.89+	114.80	110.50	النسيج
9.69+	132.50	120.80	النجارة والخشب
0.00	105.30	105.30	صناعة المشروبات
0.00	100.00	100.00	إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء:
0.00	100.00	100.00	الكهرباء
0.00	100.00	100.00	الماء
38.17-	56.20	90.90	الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، مارس 2016.

### سابعاً: السكان والقوى العاملة

- يتضح من الجدول رقم (20) أنه في 2015/12/31، بلغ إجمالي عدد السكان 4239006 نسمة، منهم 1307605 كويتي بنسبة 30.8٪ من من إجمالي السكان في الدولة وبالمقارنة مع 2014 فقد بلغت نسبة الكويتيين 31.2٪، وهو ما يشير إلى استمرار تراجع نسبة الكويتيين إلى إجمالي السكان في الدولة. في المقابل بلغت أعداد غير الكويتيين 2931401 غير كويتي بنسبة 69.2٪ من إجمالي السكان في الدولة.

- يتسم هيكل السكان الكويتيين بالفتوة النسبية، حيث بلغت نسبة السكان أقل من 20 عاماً 46.3٪ من إجمالي السكان الكويتيين، وهو ما يعكس ارتفاع معدلات الإعالة بين الكويتيين (نسبة السكان خارج سن العمل إلى السكان في سن العمل)، كما يعكس طبيعة الضغوط المستقبلية التي يشكها السكان من المواطنين على الموارد المالية للدولة، والتي تنعكس في صورة استمرار الضغوط المستقبلية على قطاعات التعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات الأساسية، كما يعكس تصاعد الضغوط المستقبلية على سوق العمل، والتي تتمثل في كيفية العمل على خلق فرص عمل للدخول الجدد لسوق العمل من المواطنين، بعيداً عن الجهاز الحكومي.
- على الجانب الآخر يتركز السكان غير الكويتيين في الفئات العمرية من 20 إلى 60 عاماً، أي في سن العمل، حيث تصل نسبة هؤلاء نحو 80.5٪ من إجمالي السكان الوافدين.
- أن هذا الهيكل السكاني للمواطنين يستلزم ضرورة القيام باستثمارات جوهريّة في البنى التحتية للدولة لاحتواء الطلب المستقبلي على الخدمات العامة، كما يتطلب القيام بإنفاق ضخم لتوفير خدمات الرعاية السكنية والتي تواجه طابوراً طويلاً من المنتظرين لدورهم في الرعاية السكنية التي تقدمها الحكومة.

جدول 20: أعداد السكان وفقاً للجنسية وفئات العمر (31/12/2015)

جملة	الجنسية								فئات العمر
	غير كويتي				كويتي				
	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	
1090421	533045	557376	484557	235475	249082	605864	297570	308294	أقل من 20 عاماً
2983821	1030918	1952903	2359518	706797	1652721	624303	324121	300182	60-20
164764	69497	95267	87326	24865	62461	77438	44632	32806	أكبر من 60 عاماً
4239006	1633460	2605546	2931401	967137	1964264	1307605	666323	641282	الجملة

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

يوضح الجدول رقم (21) توزيع السكان في الأعمار 15 سنة حتى 60 سنة حسب الجنسية والحالة العملية في 2015/12/31.

- من بين السكان الكويتيين في الفئات العمرية 15 عاما فأكثر يوجد 435904 كويتي داخل قوة العمل، و 389524 كويتي خارج قوة العمل، ومن بين الكويتيين داخل قوة العمل يعمل 331589 في الحكومة، أي بنسبة 76.1% من إجمالي قوة العمل، و 92645 يعملون بجهات غير حكومية، أي بنسبة 21.2% من إجمالي قوة العمل. من ناحية أخرى بلغ عدد المتعطلين من الكويتيين داخل قوة العمل 11670 كويتيا، أي بنسبة 2.7% من السكان داخل قوة العمل.
- على الجانب الآخر من بين السكان الوافدين في الفئات العمرية 15 عاما فأكثر يوجد 2138163 نسمة داخل قوة العمل، منهم 142545 يعملون بالحكومة، أي بنسبة 6.7%، بينما يعمل 1390424 في الجهات غير الحكومية، أي بنسبة 65%، و 587696 يعملون في المنازل بنسبة 27.5% من إجمالي السكان الوافدين. بينما بلغ عدد المتعطلين بينهم 17498 أي بنسبة 0.8% من قوة العمل الوافدة.
- أن البطالة المفتوحة لا تمثل مشكلة، على الأقل حتى الآن في دولة الكويت، سواء بين المواطنين أو السكان الوافدين، ويرجع ذلك لارتفاع درجة استيعاب القطاع الحكومي لفائض الداخلين الجدد الى سوق العمل من المواطنين، بينما توجد شواهد قوية على انتشار البطالة المقنعة والاستغلال الأقل من الكامل للعمالة الكويتية في هذا القطاع. على الجانب الآخر فإن القطاع غير الحكومي يحرص على استقطاب العمالة الوافدة لأسباب عديدة، ويشكل هذا الخلل في سوق العمل أحد أهم المخاطر التي ستواجه الكويت في المستقبل لاستيعاب الداخلين الجدد من العمالة الوطنية، ما لم ترتفع قدرة القطاع غير الحكومي على تدبير الوظائف المناسبة للعاملين في هذه القطاعات من العمالة الكويتية.

جدول 21: السكان 15 سنة فأكثر حسب الحالة العملية (ديسمبر 2015)

الجنسية	النوع	داخل قوة العمل				خارج قوة العمل
		يعمل بالحكومة	يعمل بجهة غير حكومية	يعمل في المنازل	متعطل	
كويتي	ذكور	176424	47595	0	4660	163510
	إناث	155165	45050	0	7010	226014
	جملة	331589	92645	0	11670	389524
غ كويتي	ذكور	95154	1260681	288982	13728	78479
	إناث	47391	129743	298714	3770	293048
	جملة	142545	1390424	587696	17498	371527
الإجمالي		474134	1483069	587696	29168	761051

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

## ثامنا: التوقعات المستقبلية لدولة الكويت

يوضح الجدول (3) توقعات صندوق النقد الدولي حول المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية لدولة الكويت خلال الفترة من 2014 حتى 2021، ومن الجدول يلاحظ أن الصندوق يتوقع أن يتزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 40.2 مليار دينار في 2015 الى 47.1 مليار دينار في 2021، بمعدل نمو يتزايد من 0.9٪ في 2015 الى 2.8٪ في 2021. ويعد ذلك تخفيضا لتوقعات الصندوق لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عن السنة السابقة، حيث كان يتوقع الصندوق أن يصل معدل نمو الناتج إلى 3.2٪ في عام 2020.

من ناحية أخرى يتوقع الصندوق تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الكويت بالأسعار الجارية من 12.2 ألف دينار (43 ألف دولار أمريكي) في 2014 إلى 7.6 ألف دينار فقط (25.1 ألف دولار أمريكي) في 2016، على أن يأخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج في الارتفاع بشكل مضطرد حتى يصل إلى 10.6 ألف دينار في 2021 (35.1 ألف دولار أمريكي).

يتوقع صندوق النقد الدولي أيضا أن يتزايد الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي من 15.5٪ في عام 2014 إلى 23.2٪ في عام 2021، في الوقت الذي يتراجع فيه الادخار الوطني كنسبة من الناتج بصورة واضحة من 46.9٪ عام 2014 إلى 28.8٪ في عام 2021، وهو ما يقل بنسبة 10٪ تقريبا عن تقديرات الصندوق في تقرير العام الماضي.

من ناحية أخرى سوف يظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة، وإن ارتفع من 3٪ في عام 2014 إلى 3.6٪ في المتوسط في 2021. بينما ستظل معدلات البطالة عند مستوى 2.1٪ حتى العام 2021. كذلك من المتوقع استمرار النمو السكاني في الدولة بحيث يرتفع عدد السكان من 4 مليون نسمة في 2014 إلى 4.7 مليون نسمة في 2021. ويوضح الجدول التالي توقعات الأداء الاقتصادي لدولة الكويت وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

جدول 3: توقعات الأداء الاقتصادي للكويت وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي

*2021	*2020	*2019	*2018	*2017	*2016	*2015	2014	السنة
47.091	45.791	44.532	43.311	42.209	41.138	40.174	39.815	النتائج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة
2.838	2.829	2.819	2.609	2.604	2.4	0.901	0.029	معدل نمو الناتج الحقيقي
10,647.50	9,937.04	9,473.30	8,926.45	8,380.47	7,630.46	8,776.35	12,234.58	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية دينار كويتي
35,082.38	32,741.48	31,213.49	29,411.70	27,612.75	25,141.53	29,363.03	43,005.43	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية دولار أمريكي
23.2	23.9	24.1	24.5	25.5	27.8	19.7	15.5	اجمالي الاستثمار
28.8	30.4	30.0	29.3	28.9	26.9	31.4	46.9	اجمالي الادخار المحلي
3.6	3.6	3.5	3.5	3.5	3.4	3.4	3.0	معدل التضخم (أسعار المستهلك)
4.048	3.949	3.764	3.228	3.331	4.301	2.451	9.946	معدل نمو الواردات من السلع والخدمات
1.512	1.854	1.306	0.906	-1.369	7.292	-1.472	-7.985	معدل نمو الصادرات من السلع والخدمات
2.072	2.072	2.072	2.072	2.072	2.072	2.072	2.072	معدل البطالة
4.716	4.716	4.588	4.463	4.342	4.225	4.11	3.999	عدد السكان
9.136	9.843	8.321	6.064	4.012	-1.073	13.89	53.802	رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (دولار أمريكي)

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي World Economic Outlook Data Base April 2015.

\* توقعات

## تاسعا: تطورات الأوضاع الاقتصادية العربية والخليجية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي

### أولاً : على المستوى العربي

تلعب دولة الكويت دوراً بارزاً من خلال مشاركتها الفاعلة في كافة الاجتماعات ذات الأهمية التي تعقد في نطاق جامعة الدول العربية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وترجمة الأهداف والسياسات العامة للدولة إلى قرارات وتوصيات على مستوى التعاون العربي، والاستفادة من الأنشطة والبرامج والفرص المتاحة في مجال الاستشارات والدراسات والتدريب التي تقدمها المؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشارك دولة الكويت في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية ومن ضمنها اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وغيرها من الاتفاقيات العربية ذات الصلة.

وعلى مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية أصبحت السلع عربية المنشأ المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005م. ودولة الكويت لا تستوفي أية رسوم ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية ولا تفرض أية قيود جمركية، كما أنها لا تطبق أية رزنامة زراعية، وقامت بإلغاء تبادل نماذج التوقيع على شهادات المنشأ والاكتفاء بتبادل نماذج الأختام والجهات المخولة للتصديق .

وأنشأت نقاط اتصال بين الدول العربية لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصدرين والموردين العرب حيث قامت نقطة الاتصال الوطني لدولة الكويت بالمساعدة في حل أغلب المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الكويتية في الخارج والموردين في دولة الكويت، علماً بأن نقطة الاتصال لدولة الكويت هي وزارة المالية- قطاع الشؤون الاقتصادية - إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي .

هذا وقد كلفت القمة العربية الاقتصادية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب بمتابعة قرارات القمة والمشاريع المقررة، حيث تعرض الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تقارير دورية في دورة شهر سبتمبر وفبراير من كل عام عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات القمة سواء من الدول أو من المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بمبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد / الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - والتي أطلقها خلال القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي عقدت بدولة الكويت في شهر يناير 2009م، بإنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره مليار دولار أمريكي تدار من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث بلغ عدد الدول التي أعلنت مساهمتها في المبادرة (17) دولة، وهي كل من (الكويت، والسعودية، وعمان، والجزائر، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، ومصر، والمغرب، وسوريا، والسودان، وتونس، وفلسطين، والمغرب، وليبيا، والأردن، والبحرين)، إضافة إلى مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات الدول 1,308 مليار دولار، تم سداد كامل القسطين الأول والثاني ومعظم القسط الثالث ليبلغ إجمالي المسدد مبلغ 967,5 مليون دولار حتى تاريخ 2013/12/30م.

وقد منح الحساب الخاص منذ بداية نشاطه حتى نهاية عام 2013 (17) قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية (538) مليون دولار أمريكي، لحكومات ولؤسسات تمويل وسيطة وذلك للمساهمة في تمويل خطط وطنية طموحة لتمويل ودعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في (12) بلد عربي.

وفيما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي، فقد تم دعوة لجنة الاتحاد الجمركي العربي واللجان الفنية المعنية إلى وضع برنامج عمل وحدود زمنية لإنهاء الموضوعات المكلفة بإتمامها في إطار تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي خلال المرحلة القادمة، ويجري حالياً تقييم المنافذ الجمركية العربية المؤهلة في ضوء المعايير التي تم الاتفاق عليها لتحديد مدى جاهزيتها لتطبيق أحكام الاتحاد الجمركي العربي ومتطلباته وجاري العمل في إعداد دليل موحد للإجراءات الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.

### ثانياً : على المستوى الخليجي

بالنسبة لسير العمل بالاتحاد الجمركي الخليجي، قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر في ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م، حيث يتم تحصيل رسوم جمركية من نقطة الدخول الأولي بواقع 5٪ وفق آلية المقاصة (تتبع السلع)، وتقوم الوزارة بالمشاركة في اللجان الوزارية والفنية على مستوى دول المجلس وذلك للوصول إلى اتفاق بين الدول الأعضاء وذلك للإيمان الكامل بالعمل الجماعي الخليجي ولتحقيق الاستفادة القصوى من ثمار التعاون الاقتصادي .

ونتيجة لقرارات المجلس الأعلى والسياسات والإجراءات التي قامت بها دول المجلس مجتمعة ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بصورة واضحة، حيث كان حجم التجارة البينية لدول المجلس حوالي 6 مليارات دولار أمريكي في عام 1983م، وفي عام 2002 الذي يسبق إقامة الاتحاد الجمركي كان حجم التجارة البينية 15 مليار دولار أمريكي، وارتفعت في عام 2012م لتصل إلى حوالي 88 مليار دولار أمريكي، وهذا الأمر جاء بتأثير مباشر بعد تطبيق قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالاتحاد الجمركي الخليجي وتعمل دول مجلس التعاون على تطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي بشكل متكامل مع انقضاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي.

بالنسبة لسير العمل بالاتحاد النقدي، تسعى دول مجلس التعاون إلى إطلاق عملة خليجية موحدة حيث أصدر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر 2000م) قراراً باعتماد الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس، وأن تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي (لجنة وزراء المال والاقتصاد) ولجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس بوضع برنامج عمل لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي، وفي الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى (دولة الكويت – ديسمبر 2009م) والخاص بالاتحاد النقدي تمت مباركة رؤساء دول المجلس على مصادقة الدول الأعضاء (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر ودولة الكويت) لاتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، كما تم تكليف مجلس إدارة المجلس النقدي بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول في ضوء ذلك.

بالنسبة للسوق الخليجية المشتركة فقد صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة، وتهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية"، وتجدر الإشارة إلى أن أهم مزايا السوق الخليجية المشتركة هي زيادة سرعة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التشغيل وجودة وتنوع الإنتاج، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وإيجاد فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الذاتية إلى جانب زيادة الاهتمام بتحسين الأوضاع الاجتماعية للدول الأعضاء.

وتظهر الإحصائيات استفادة شرائح عريضة ومتنوعة من مواطني دول المجلس من قرارات المواطنة الخليجية والتي اتخذتها دول مجلس التعاون، حيث أن هناك زيادة مضطردة في أعداد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس حيث كان يبلغ عدد المواطنين المتنقلين في عام 1995 4.5 مليون مواطن وفي عام 2013م وصل العدد إلى ما يربو على 17.8 مليون مواطن، كما أن هناك زيادة متصاعدة في أعداد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية والمهن في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في عام 1995 حوالي 3033 مواطن وهذا الأمر زاد بصورة واضحة حيث بلغ حوالي 40753 ألف رخصة عمل في نهاية عام 2013م.

أما فيما يتعلق بأعداد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقار في دول المجلس الأخرى، فقد سجلت الإحصائيات في عام 1995 وجود 981 مواطن ممتلك للعقار، إلا أن أعداد المستفيدين ازدادت بصورة كبيرة حيث سجلت ما يربو إلى 20555 حالة في عام 2013م، وفيما يخص تداول وشراء الأسهم فإن المؤشرات الإحصائية تظهر تفاعلاً كبيراً مع هذا القرار حيث بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 304 ألف مساهم في عام 2005م أما في عام 2012 فقد بلغ عد المساهمين حوالي 452 ألف مساهم.

بالنسبة لسير العمل في سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثمانين (مايو 2009م)، تشكيل لجنة مالية وفنية من الجهات المختصة بالدول الأعضاء لاستكمال الدراسات التفصيلية اللازمة لتنفيذ مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حيث عقدت اللجنة المالية والفنية المكلفة باستكمال الدراسات التفصيلية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون عدة اجتماعات حيث تم الاتفاق على المواصفات الفنية الرئيسية لمرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع والجدول الزمني لإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع لانتهاؤها منها في عام 2013م، وتشغيل المشروع بشكل متكامل خلال عام 2018م وذلك بالمواصفات الفنية للمشروع التي تم الاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء.

هذا وقرر المجلس الأعلى في دورته 30 (ديسمبر 2009م) بعرض نتائج دراسة اللجنة المذكورة أعلاه على اللجنة الوزارية للنقل والمواصلات ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس وذلك تمهيداً لرفع التوصيات المناسبة بهذا الشأن لدورة المجلس الأعلى. حيث يعتبر مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون مجدياً اقتصادياً ويساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق التناسق بين دول المجلس، وتحسين خدمات النقل وتخفيض التكلفة. وسوف يكون خط سكك الحديد الممتد من دولة الكويت مروراً بجميع دول المجلس وصولاً إلى سلطنة عُمان بطول 2117 ألف كيلو متر شاملاً الربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية من خلال الجسر المقترح إنشاؤه.

بالنسبة لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، فقد أصدر المجلس الأعلى في دورته الـ (36) قراره بفرض ضريبة القيمة المضافة لدول المجلس بشكل موحد بمعدل 5٪، على أن يتم البدء في تطبيقها بداية عام 2018م على أن تصدر كل دولة من دول المجلس قانون (نظام) محلي لضريبة القيمة المضافة على أن يعكس في القانون (النظام) الأحكام المشتركة الواردة في الاتفاقية.

كما وافقت دول المجلس على اتفاقية للضرائب الانتقائية في دول مجلس التعاون، حيث تفرض ضريبة انتقائية لمكافحة التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والسلع ذات الطبيعة الخاصة، على أن يتم تحديد جدول زمني لجاهزية تطبيق دول المجلس للضريبة الانتقائية، ليتم تطبيقها خلال عام 2017م.

### إدارة المفاوضات الاقتصادية

تماشياً مع توجه دولة الكويت بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري، فقد سعت الدولة من خلال المفاوضات وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحقيق ذلك التوجه من خلال المزايا التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك والحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى في مجال فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع وإزالة القيود الجمركية على أهم صادرات دولة الكويت من المنتجات البتروكيمياوية والبتروولية وغيرها من السلع، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات لخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص الكويتي والمساهمة في خلق المناخ والبيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع المشتركة وتطوير القطاعات الصناعية المختلفة وإدخال التقنية العلمية إليها وتبادل الخبرات.

بالنسبة لاتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية المختلفة، تسعى دولة الكويت، وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للتوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وجمهورية سنغافورة والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2013/9/1م، وكذلك التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2014/7/1م، وبناء على ذلك تم تزويد الجهات المحلية باتفاقيات التجارة الحرة المذكورة لتطبيقها والاستفادة منها، ونشرها على موقع وزارة المالية والبوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت. كما تم استئناف مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري في دورته الاستثنائية (42) في 9 يناير 2016م بالموافقة على استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية، عقد الفريق التفاوضي لمجلس التعاون اجتماعاً مع نظيره الصيني في مقر الأمانة العامة في 17 يناير 2016م تم فيه مناقشة القضايا العالقة في مفاوضات التجارة الحرة والتحضير للجولة السادسة من المفاوضات مع الصين.

بالنسبة لتفعيل الاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك، تسعى دولة الكويت في إطار مجلس التعاون ومن خلال التوقيع على الاتفاقيات الإطارية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية ووضعها في إطار مؤسسي وتعاقد يهدف لتوسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم والتقنية والبيئة وغيرها على أسس من المنفعة المتبادلة مع الأخذ بالاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين الطرفين حيث أبرمت دول المجلس عدداً من الاتفاقيات الإطارية مع كل من الصين، ماليزيا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، آسيان، اليابان، الهند، باكستان، وتركيا، البيرو ومجموعه الميركسور وغيرها من الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

وفيما يتعلق بالحوار الاقتصادي السادس بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، وحرصاً من دول المجلس على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، فقد تم عقد اجتماع الحوار الاقتصادي السادس بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2015م في مدينة بروكسل، والذي تم من خلاله تبادل الخبرات والتجارب ومتابعة آخر التطورات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين، كما تم الاتفاق فيه على الاستمرار بعقد الحوار بشكل سنوي على أن يتم عقد الحوار الاقتصادي السابع في مقر الامانة العامة بالرياض.

أما فيما يخص منتدى الحوار الاستراتيجي بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً على ما تضمنته الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي صادقت عليها دولة الكويت وفق المرسوم رقم (31) لسنة 2014م، تم عقد منتدى الحوار الثالث بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2015م في قطر، حيث تمت مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين مثل التجارة والاستثمار، والاتحاد الجمركي، وبراءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، والمواصفات والمقاييس، واشترطات استيراد الأغذية، ومكافحة الغش التجاري، والمبادئ التجارية لخدمات تقنية المعلومات والاتصالات، والمبادئ الخاصة بالاستثمار الدولي، وجاري العمل على تفعيل التوصيات الصادرة عن المنتدى حول المواضيع التي تمت مناقشتها.

**الفصل الرابع**  
**دراسات خاصة بالمالية العامة**  
**الأبعاد الاقتصادية لترشيد الدعم**

## الفصل الرابع

### الأبعاد الاقتصادية لترشيد الدعم

#### تمهيد

الدعم إما أن يكون "صريحاً"، ويمثل الفارق ما بين سعر التكلفة، وسعر المستهلك، أو يكون "ضمنياً" يمثل الفارق ما بين السعر المحلي، والدولي. ويترتب على الحالة الأولى تضحية باعتبارات الكفاءة، أي الإنتاج عند سعر أقرب للسعر التنافسي، ويمثل في الحالة الثانية تأثيراً على الاقتصاد الكلي من حيث إمكانية تخصيص الفرق ما بين السعر المحلي والدولي لاستثمارات أكثر جدوى اقتصادياً واجتماعياً.

ويجب أن لا يغيب عن البال بأن الدعم بحد ذاته ليس أمراً سيئاً أو مكروهاً (طالما) تم توجيهه لمستحقيه سواء المستهلكين أو المنتجين. فعلى جانب المستهلكين يعرف المستحق بأنه ذو الدخل المنخفض الذي قد لا يتمكن من الإنفاق على حاجاته الأساسية بدون دعم السلع الأساسية. وعلى جانب المنتجين، فقد يكون الدعم مهماً في حالة الأنشطة الناشئة والمبتدئة، بتحمل جزء من تكاليف الإنتاج على شكل دعم، على أن يربط هذا الدعم بأمدة زمنية محددة، يتم تخفيفه تدريجياً لتشجيع المنتجين وتحفيزهم بالعمل على أسس من الكفاءة والتنافسية والتعلم من خلال الممارسة خلال فترة الدعم. وفي كلتا الحالتين؛ حالة المستهلكين والمنتجين، فإن الدعم قد يكون خياراً مبرراً في حالة الأزمات والصدمات، ولكن بشكل مؤقت حتى مرور هذه الأزمات وتلك الصدمات.

كما أنه من المهم أن لا ينظر للدعم على أنه حق مستدام، بل هو إجراء وقي تستلزمه مبررات الاستقرار الاجتماعي (حماية ذوي الدخل المنخفضة والمتوسطة)، وحماية المنتجين لأجل قصيرة. كما أن أي تصور بأن الدعم هو سياسة مالية يمكن أن تبدأ ولا تنتهي قد يضر بتخصيص الموارد اقتصادياً واجتماعياً، وأن ضمان حراك الفئات الدخلية الأقل نحو الأعلى، وحراك المنتجين من منتجين ناشئين إلى منافسين، هو أحد الشروط الضرورية للتخفيف من الدعم، وربما الحد منه بشكل كبير.

إن أحد الأسئلة المهمة المرتبطة بالدعم هي كيفية تمويل الدعم. إن القاعدة الأساسية في تمويل الدعم، باعتباره إنفاق جاري، لا بد وأن يمول من إيراد جاري أيضاً، وهو الضرائب. إلا أنه نظراً لغياب الضرائب المباشرة، فقد تم تاريخياً، ولا زال، تخصيص جزء من الإيرادات النفطية لتمويل الدعم سواء مستحقه، المشار إليهم أعلاه، أو غير مستحقه من ذو الدخل المرتفعة، والذين ترتفع مستويات استهلاكهم من السلع والخدمات المدعومة، نظراً لارتفاع دخلهم، وترتفع بالتالي درجة استفادتهم من الدعم، أو المنتجين الذي تعدو فترة الصناعة أو النشاط الناشئ الذي يحتاج إلى دعم الدولة، أو هؤلاء غير القادرين على المنافسة محلياً ودولياً.

وفي ظل غياب الدور الرئيسي للضرائب، لا سيما المباشرة، في تمويل الإنفاق العام، لذا فإن مشكلة الدعم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديرات أسعار النفط والإيرادات النفطية. وطالما أن الإيرادات النفطية مستمدة من أصل ناضب (وقد تعالج أحياناً بأنها إيراد استثماري لارتباطها بأصل نفطي) فإن تنامي الدعم غير الموجه لمستحقه يحمل آثار مضاعفة في هذه الحالة. منها، أولاً، أن جزءاً من الإيرادات النفطية لا يستثمر في إيجاد بديل آخر لتوليد الدخل، يحل محل النفط مستقبلاً، خصوصاً وأن الإنفاق الاستثماري لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإنفاق العام، حيث يصل إلى 10.8% في موازنة 2016/2015، يقابلها أكثر من نصف الإنفاق على الأجور، أخذاً في الاعتبار المفهوم الشامل للأجور والتعويضات، ويقابلها 31.9% دعم وتحويلات من إجمالي الإنفاق العام.

ثانياً، ترتبط مشكلة الدعم بأن له تكلفة أو فرص بديلة قد تكون أفضل، مثل تخصيصه في الإنفاق على تطوير نوعية التعليم، ونوعية الصحة، وتحسين الإنتاجية، والاستثمار في البحث والتطوير، والاستثمارات المنتجة. وأن التأخر في تعزيز الاستثمار في الفرص البديلة، سوف يؤخر من تحقيق الهدف الرئيسي للاقتصاد الكويتي وهو تنويع مصادر الدخل، الذي يمثل الخيار الأهم لضمان اقتصاد مستدام مستقبلاً، يساهم، وبشكل جوهري، في تمويل الإنفاق العام بدلاً من النفط، وعلى أسس مستدامة لا تتعرض كثيراً للصدمات الخارجية بنفس الشكل الذي تتعرض له الإيرادات النفطية حالياً.

ثالثاً، أن أكثر من (70%) من الدعم موجه لدعم الطاقة، وهو الأمر الذي يخلق أنماطاً استهلاكية مبالغ فيها في استهلاك الطاقة، لا سيما دعم الكهرباء والبنزين (أنظر الإطار رقم 1) حول السلع والأنشطة المدعومة بدولة الكويت). كما أن له آثاراً بيئية ضارة، بالإضافة إلى أن هذا الدعم قد يحمل بتكاليف ضمنية عالية في حالة ارتفاع أسعار النفط عالمياً. كما أن الإفراط في هذا التوجه لدعم الطاقة، وبدون أسس توجهه إلى مستحقه فقط، يكبح من دور الآليات السعرية المبررة اقتصادياً واجتماعياً لتوجيه الموارد نحو أفضل استخدام ذو عائد اقتصادي واجتماعي يضمن الكفاءة، وعدالة توزيع الدخل (أنظر الإطار رقم 2) حول عدالة توزيع الدعم).

### الإطار رقم (1): أهم السلع والخدمات والأنشطة المدعومة بدولة الكويت

1. دعم البنزين
2. دعم الكهرباء والماء
3. دعم الغاز المسال
4. دعم الوقود لقطاع الطيران
5. دعم تكاليف المعيشة
6. دعم الإيجار
7. الدعم المالي
8. دعم الزراعة والثروة السمكية
9. دعم العلاج بالخارج
10. دعم الرعاية الاجتماعية
11. دعم الصناعة
12. دعم أنشطة مجتمعية
13. أشكال دعم أخرى

المصدر: وزارة المالية.

### الإطار رقم (2): رفاه اقتصادي غير عادل:

#### أصحاب الدخل المرتفعة يتمتعون بدعم أكبر من أصحاب الدخل المنخفضة

تشير الكثير من الدراسات إلى أن أكثر الفئات الدخلية المستفيدة من الدعم، لاسيما دعم الطاقة، هي الفئات الدخلية الأغنى. وذلك لأن الدعم يتم توفيره على أساس وحدة الطاقة (على سبيل المثال لكل لتر أو متر مكعب أو طن)، ويستفيد منه كافة المستهلكين. وبناء على ذلك فإن أكثر المستفيدين من الدعم هم القطاعات الأغنى. ووفقاً لدراسة وكالة الطاقة الدولية (IEA) لعام 2011 فإن من ضمن ما قيمته (409) مليار دولار أنفقت على دعم استهلاك الطاقة عام 2010، لم يصل إلى فئة الـ (20) الأقل دخلاً إلا (8٪) فقط من هذا المبلغ. ووفقاً لدراسة أخرى (Granado, et al., 2012) فإن فئة الـ (20٪) الأغنى حصلت، على المستوى الدولي، على (42.8٪) من منافع الدعم، وأن فئة الـ (20٪) الأفقر حصلت على حوالي (7.2٪) فقط من هذه المنافع، وأن فئة الـ (20٪) التالية حصلت على (11.4٪).

المصدر: IEA, 2011

.Granado, et al., 2012

رابعاً، يرتبط بالدعم أحد أهم القضايا المرتبطة باليتين زمنييتين لتنفيذ إصلاح الدعم. يطلق على الآلية الزمنية الأولى آلية الدفع الواحدة، أو الإصلاح بالصدمة. في حين يطلق على الآلية الثانية الإصلاح من خلال التدرج زمنياً. ويوضح الجدول رقم (22) مزايا وعيوب كل آلية اعتماداً على عدة معايير تخص الاقتصاد الكلي والجزئي، والاعتبارات السياسية والإدارية وغيرها.

جدول 22: مزايا وعيوب ترشيد الدعم دفعة واحدة أو تدريجياً

مقياس الأداء	تدريجياً	دفعة واحدة
أ. الاقتصاد الكلي: - خفض التكاليف - التأثير على التضخم والنتائج	- خفض تدريجي. - تأثير منخفض مع كل تدرج برفع الأسعار، مع توقعات بارتفاع معدل التضخم في الأجل الطويل.	- خفض أي. - ارتفاع معدل التضخم ولكن لأجل قصير.
ب. الاقتصاد الجزئي والاعتبارات الاجتماعية: - تأثير سلبي على القطاعات العائلية والأعمال	- التأثير منخفض ومعتدل، ويمكن إدارته من خلال تبني خطط إصلاح، مع حاجة القطاعات العائلية والأعمال لوقت أطول للتكيف.	- التأثير كبير، مع حاجة أنية لتغيير برامج الإصلاح. وفترة أطول لتكيف القطاعات العائلية والأعمال.
ج. الاعتبارات السياسية: - إضافة مخاطر لاستقرار سياسي - استخدام رأس المال السياسي	- منخفضة، إلا أنها تعطي فرصة أطول للمعارضين لتنظيم صفوفهم ضد الإصلاح. - مرتفع، تتطلب كل زيادة في الأسعار رأس مال سياسي. مع زيادة احتمال طلب تأجيل ترشيد الدعم.	- مرتفعة. - مرتفع.
د. الاعتبارات الإدارية: - إضافة أعباء على النقص الحالي في مجال إدارة استراتيجية الإصلاح - إضافة مخاطر لإجراءات التنفيذ المتواضعة	- منخفضة إلى معتدلة. يمكن أن تغذي الآثار الفعلية الخطأ اللاحقة. - منخفضة، وتسمح بإعادة تقييم وتعديل في استراتيجية الإصلاح المنفذة.	- مرتفعة. من الصعوبة التنبؤ بآثار الصدمة الاقتصادية القوية. - مرتفعة، وتتطلب تنبؤات قوية بآثار الاستعدادات الإدارية.
هـ. أسواق الطاقة: - خفض الطلب على الطاقة - الخوف من تخزين الطاقة للمضاربة على السعر بعد ارتفاعه	- خفض تدريجي. - معتدل في ظل كل زيادة تدريجية إلا أن هذا الاعتدال يتحول إلى خوف أكبر في حالة ما إذا كانت جدولة الزيادات السعرية معروفة مسبقاً.	- خفض أي. - مرتفعة ولكن دفعة واحدة. ويرتفع الخوف إذا كان تاريخ الزيادات السعرية معروفاً مسبقاً.

المصادر: GSI and iisd, 2013.

## الدعم والإصلاح الاقتصادي

بشكل عام لا يجب أن ينظر إلى الدعم من الناحية المالية فقط، والتي تستند إلى دور ترشيد الدعم في تخفيف عجز الموازنة فقط، بل يجب أن تتسع النظرة لتشمل أهمية ضمان الكفاءة الاقتصادية (دعم القدرات التنافسية للمنتجين)، والكفاءة الاجتماعية (ضمان العدالة في التوزيع العادل للدعم لمن يستحقه). وأن مثل هذا الإصلاح يتطلب جهوداً جماعية بين الجهات المسؤولة عن تحديد أهداف الاقتصاد الكويتي وأولوياته، والجهات المسؤولة عن البرمجة المالية، والجهات المسؤولة عن دعم التنافسية ومحاربة الاحتكار وضمان استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، والأهم من ذلك ضرورة الإصلاح الإداري والمؤسسي اللازم للإدارة الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم إيجاد اقتصاد مستدام.

قد يتخذ دعم الدولة للمستهلكين والمنتجين عدة أشكال، بالإضافة للأشكال المباشرة المتعارف عليها مثل دعم الطاقة والسلع الغذائية. ومن هذه الأشكال:

أ. تتحمل الدولة، في الشكل الأول، جزءاً من سعر السلعة أو الخدمة، أيأ كانت الحالة سواء كان المشتري مستهلكاً، أو كان البائع منتجاً. وفي حالة المستهلك يكون السعر أقل من سعر السوق، وفي حالة المنتج يكون السعر أعلى من سعر السوق.

ب. تتحمل الموازنة العامة للدولة فروق أسعار الفائدة على قروض معينة، قد تكون إسكانية، أو صناعية، أو زراعية. وذلك ليتمكن المنتجين من الإنتاج على أسس أكثر تنافسية من خلال تحمل جزء من تكلفة التمويل.

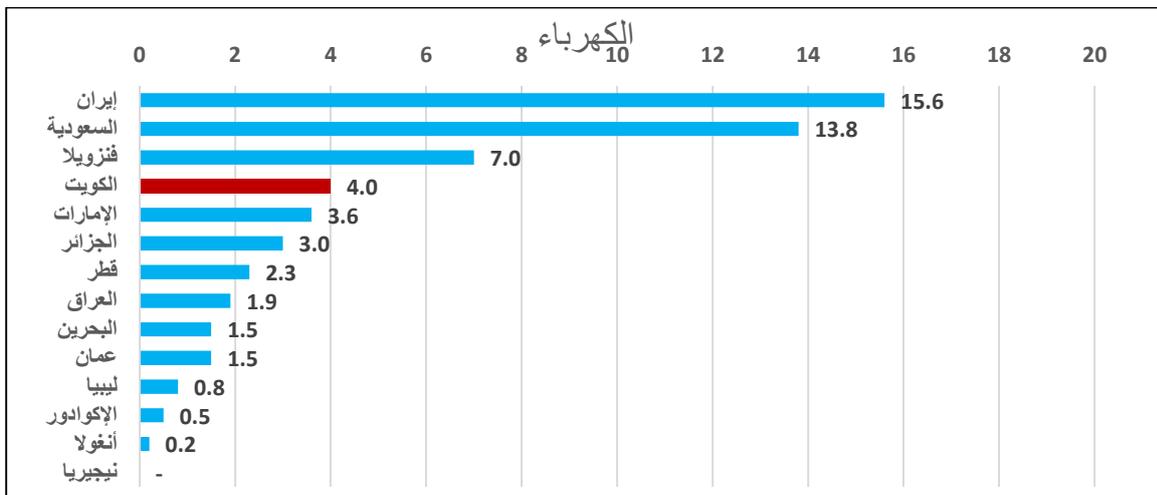
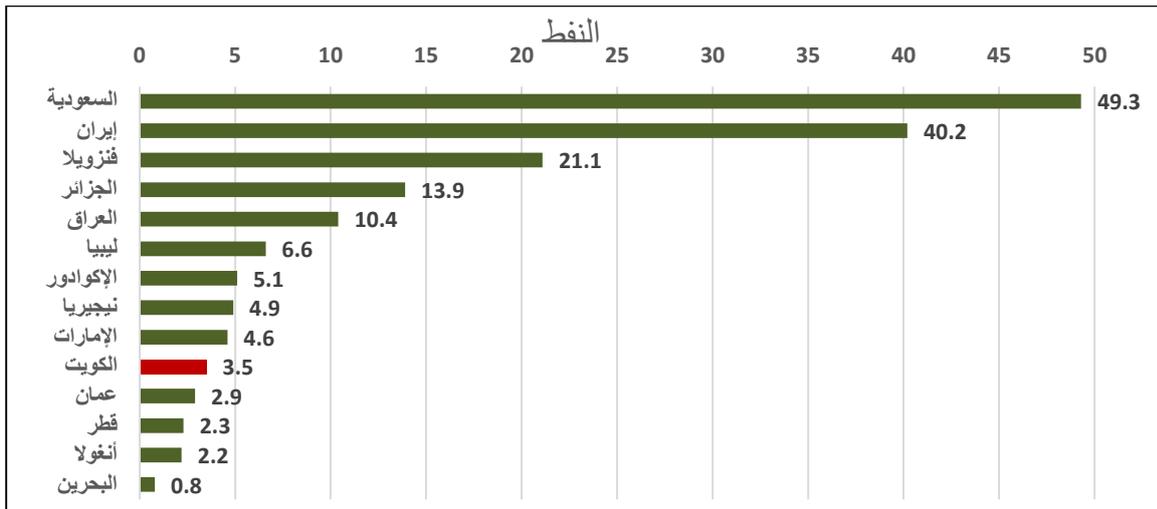
ج. حرمان الموازنة العامة من بعض الإيرادات، في حالة الإعفاء الضريبي، أو عدم دفع الضرائب. حيث يتيح هذا الإعفاء للمنتجين القدرة على إنتاج السلعة أو الخدم وبيعها بسعر أقل من أسعار السوق، وتعظيم الأرباح من خلال رفع المبيعات. أو البيع بسعر السوق، وتحقيق أرباح مرتفعة جداً.

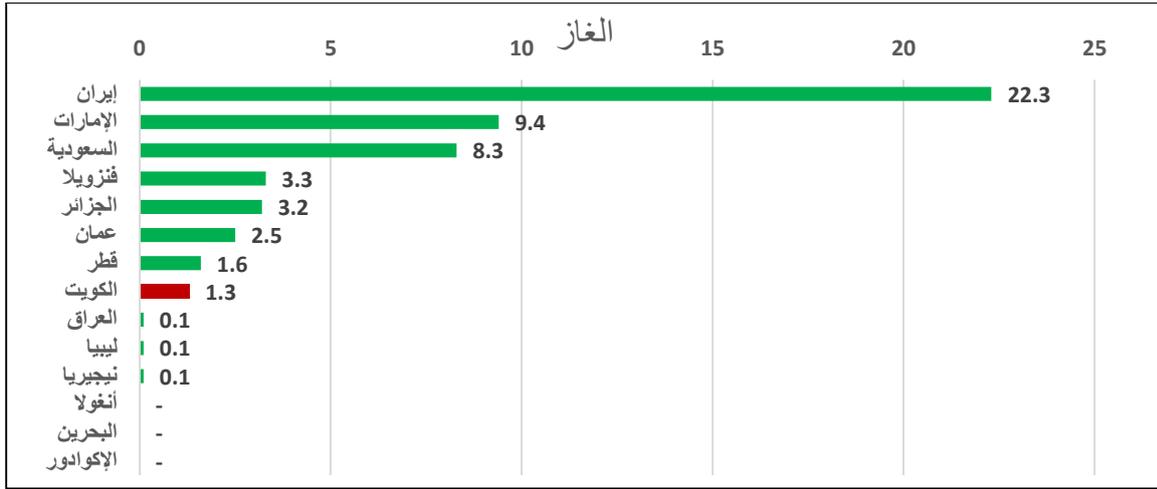
## أهم معالم الإطار الاقتصادي للدعم

لعل من أهم ما يتم تناوله في مجال الدعم هو دعم الطاقة، التي تمثل أكثر من (70%) من إجمالي الدعم المقدم في الكويت (أنظر الرسم البياني رقم (2) حول دعم الطاقة بدولة الكويت مقارنة مع دول أخرى). ورغم أهمية النظرة (المالية) التي تستهدف مدى مساهمة خفض دعم الطاقة في تخفيض العجز المالي للموازنة العامة للدولة، إلا أن الأهم من ذلك هو النظرة الاقتصادية، وهي الآثار المحتملة لخفض الدعم على الاقتصاد الكويتي بالكامل. وعادة ما تتم معالجة هذا الإطار ضمن عدة محاور، لعل منها:

- أ. زيادة عوائد تصدير الطاقة باستخدام الأسعار الدولية، بدلاً من بيع حصة معينة منها بأسعار مدعّمة.
- ب. المحافظة على القدرات التنافسية للمنتجين محلياً، وبالسوق الخارجي، من خلال احتساب تأثير خفض الدعم على هياكل تكاليف المنتجين.
- ج. مسؤولية دعم غير القادرين، أو المستحقين للدعم، تنفيذاً لأحد أشكال العدالة الاجتماعية (المادة رقم 20 من الدستور الكويتي).
- د. تقييم بدائل الإنفاق البديلة للدعم والتي توفر مزايا اقتصادية واجتماعية أفضل للاقتصاد والمجتمع.

الرسم البياني 2: دعم منتجات الطاقة بدولة الكويت مقارنة بدول نفطية أخرى لعام 2014  
(مليار دولار، بأسعار 2013)





المصدر: IEA database.

إن هذه النظرة الاقتصادية للدعم وأثاره خاصة تلك المرتبطة بالخفض والترشيد، لا بد وأن تلقى الكثير من الاهتمام لأنها تمس كافة أنشطة الاقتصاد، بما في ذلك النواحي المالية المرتبطة بالموازنة. وهو الأمر الذي يتطلب قواعد بيانات، وأدوات تحليل، ومؤسسات مختلفة، ينتج عن تعاونها تقييم شامل للدعم وأثاره على حاضر ومستقبل الاقتصاد الكويتي.

إن الفرص البديلة لتصدير المنتجات النفطية المصنعة باستخدام الأسعار الدولية (خاصة في حالة ارتفاع الأسعار، بدلاً من استهلاكها بدرجات تصنيعية أقل محلياً، يترتب عليها الحصول على قيم مضافة قد تصل إلى أربعين ضعف من البديل المحلي. وهو الأمر الذي سيساهم أكثر في إضاعفة قيم المنتجات البترولية المصنعة. إلا أن هذه المعالجة الاقتصادية لا تستبعد، بطبيعة الحال، أهمية وضرورة توفير المنتجات النفطية للاستخدام المحلي، وبأسعار مدعومة، ولكن لا مستحقيها فقط. ومن منظور الفرص البديلة، فلا شك أن التحول نحو الاقتصاد المعرفي بشكل خاص، وتطوير نوعية التعليم وتخصصاته وربطه بأسواق العمل، بوجه عام، له من العوائد الاقتصادية والاجتماعية، التي تفوق عوائد دعم غير المستحقين، ونفس الشيء يسري على التحول نحو خلق خدمات صحية متطورة، عامة وخاصة، حيث سيساهم بشكل واضح في رفع مثل هذه العوائد. الأمر الذي يخدم وبشكل مباشر هدف إيجاد اقتصاد كويتي مستدام. ويوضح الجدول رقم (23)، على سبيل المثال، حالة العوائد على التعليم الخاص، في حالة الكويت، وبعض البلدان المتقدمة (ذكور/إناث/إجمالي). حيث يلاحظ انخفاض العوائد على المستويات الدولية المتقدمة. وهو الأمر الذي يبرر المزيد من الاهتمام بهذه العوائد أملاً في رفع مدخلات التعليم في أي توجه للتنوع وما يحتاجه من مستويات تعليمية تنافسية.

جدول 23: عائد التعليم الإجمالي الخاص بدولة الكويت  
بالمقارنة مع دول متقدمة للذكور والإناث

الدولة	العائد	
	الذكور	الإناث
الكويت (2010)	5.5	6.7
المملكة المتحدة	12.0	14.0
الولايات المتحدة	7.8	9.0
اليابان	7.5	9.2

المصدر: Alqattan, Stergioulas and Alzayer, 2012.

وعند التطرق للقدرات التنافسية للمنتجين الكويتيين، فإن العمل على دعم هؤلاء المنتجين، ممن توفّر فيهم القدرات التنافسية الكامنة، يجب أن يكون الدعم لأجل محدود وبحيث يترتب عليه تنامي قدرات المنتجين في مجال المنافسة، وخفض التكاليف، والتعلم من خلال الممارسة، وأن يرافق هذا الدعم تنامي في حصة السوق، خاصة الخارجي، خدمة لتنويع مصادر الدخل، وخاصة في الأنشطة غير النفطية.

وفي هذا المجال فإن التحليل الاقتصادي يستلزم التحقق الشامل من آثار إصلاح الدعم، من خلال الترشيح، وعلى مستوى كافة الأنشطة الإنتاجية بدولة الكويت المستخدمة للسلع محل ترشيح الدعم، وعلى رأسها السلع المرتبطة بالطاقة مثل البنزين، والكيروسين، والديزل، والكهرباء، والماء. وبالتالي لابد من استخدام عدد من قواعد البيانات المتاحة بالدولة، وعلى رأسها جدول المدخلات-المخرجات الصادر من الإدارة المركزية للإحصاء، وتقييم مقترحات الترشيح ضمن الآليات التحليلية المتعارف عليها في هذا الشأن لبيان الأثر المباشر، وغير المباشر، للترشيح على متوسط أسعار سلع وخدمات كل نشاط بالدولة، وعلى سبيل المثال، يوضح الجدول رقم (24)، الأهمية النسبية لمدخلات النفط والغاز الطبيعي، والكهرباء والغاز، والمياه (السلع المزعم ترشيح الدعم الخاص بها) ضمن إجمالي المدخلات الوسيطة لـ (29) نشاط كويتي، كما هي واردة في الجداول المعنية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء. وكما يتضح فإن أهم مستخدمين للمياه، ضمن الأنشطة الإنتاجية، هي الأنشطة التالية: تكرير البترول، والبترول الخام والغاز الطبيعي، والزراعة والمواشي، ومنتجات كيماوية أخرى. في حين تعتبر الأنشطة التالية أهم المستخدمين لسلعة الكهرباء والغاز، والبترول والغاز الطبيعي، وتكرير البترول، وتجارة الجملة والمفرد، والعقارات، والماء. وأخيراً تعتبر الأنشطة التالية أهم الأنشطة المستخدمة للبترول والغاز الطبيعي، وتكرير البترول، والكهرباء والغاز، والماء، والبترول الخام والغاز الطبيعي. وعليه فإن التحليل الاقتصادي يستلزم، بالإضافة للتحليل المحاسبي والمالي المرتبط بشكل مباشر بتأثيرات ترشيح الدعم على خفض العجز، تقييم آثار الترشيح على الهيكل السعري للمنتجات السلعية والخدمات المنتجة من هذه القطاعات، لاتخاذ ما يلزم في حالات الأنشطة الواعدة والتي تتمتع بقدرات تنافسية، كما أشرنا.

جدول 24: الأهمية النسبية لاستخدام: البترول الخام والغاز الطبيعي، والكهرباء والغاز، والماء، من إجمالي المدخلات الوسيطة في الأنشطة الإنتاجية بدولة الكويت، 2005

الماء			الكهرباء والغاز			البترول الخام والغاز الطبيعي		
النسبة	الاستهلاك	القطاع	النسبة	الاستهلاك	القطاع	النسبة	الاستهلاك	القطاع
100.0%	21986	الإجمالي	100.0%	32580	الإجمالي	100.0%	6495816	الإجمالي
28.9%	6363	تكرير البترول	16.4%	5348	البترول الخام والغاز الطبيعي	90.2%	5858208	تكرير البترول
17.5%	3841	البترول الخام والغاز الطبيعي	15.6%	5097	تكرير البترول	5.4%	353250	الكهرباء والغاز
12.3%	2696	الزراعة والمواشي	13.3%	4335	تجارة الجملة والتجزئة	2.0%	127805	الماء
6.3%	1380	منتجات كيميائية أخرى	10.3%	3344	العقارات	1.1%	69479	البترول الخام والغاز الطبيعي
5.5%	1210	العقارات	6.5%	2125	الماء	0.7%	48650	المنتجات غير المعدنية
5.4%	1178	تجارة الجملة والتجزئة	5.9%	1907	الخدمات الشخصية والمنزلية	0.4%	26288	إنشاءات
4.3%	953	الماء	3.7%	1205	الإدارة العامة	0.1%	7272	منتجات كيميائية أخرى
3.5%	777	الخدمات الشخصية والمنزلية	3.2%	1052	الفنادق والمطاعم	0.1%	3824	غيرها من الشركات المصنعة
2.7%	604	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	3.0%	979	غيرها من الشركات المصنعة	0.0%	427	المنتجات المعدنية الأساسية
2.4%	537	الفنادق والمطاعم	2.9%	956	الخدمات الطبية والصحية	0.0%	300	النقل والتخزين
1.8%	388	غيرها من الشركات المصنعة	2.9%	953	خدمات التعليم	0.0%	187	تجارة الجملة والتجزئة
1.6%	354	المنتجات غير المعدنية	2.2%	703	المؤسسات المالية	0.0%	54	الخدمات الطبية والصحية
1.6%	343	إنشاءات	2.1%	678	النقل والتخزين	0.0%	35	الفنادق والمطاعم
1.2%	260	خدمات التعليم	1.8%	594	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.0%	26	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
0.8%	187	الخدمات الطبية والصحية	1.8%	593	منتجات كيميائية أخرى	0.0%	7	الأخشاب والمنتجات الخشبية
0.7%	162	الإدارة العامة	1.4%	464	الخدمات الترفيهية والثقافية	0.0%	2	المسوحات والمبوسات
0.6%	141	المنتجات المعدنية الأساسية	1.4%	451	إنشاءات	0.0%	0	الزراعة والمواشي
0.5%	118	المؤسسات المالية	1.3%	432	المنتجات المعدنية الأساسية	0.0%	0	صيد السمك
0.5%	113	الخدمات الترفيهية والثقافية	1.2%	403	المنتجات غير المعدنية	0.0%	0	المنتجات الورقية والطباعة والنشر
0.4%	97	المسوحات والمبوسات	0.9%	308	المسوحات والمبوسات	0.0%	0	منتجات المعادن المشكلة
0.4%	95	النقل والتخزين	0.6%	194	الكهرباء والغاز	0.0%	0	الاتصالات
0.4%	86	الكهرباء والغاز	0.4%	131	المنتجات الورقية والطباعة والنشر	0.0%	0	المؤسسات المالية
0.1%	28	المنتجات الورقية والطباعة والنشر	0.3%	108	تأمين	0.0%	0	تأمين
0.1%	26	الخدمات الصحية	0.2%	66	الخدمات الصحية	0.0%	0	العقارات
0.1%	26	تأمين	0.2%	54	الاتصالات	0.0%	0	الإدارة العامة
0.0%	9	منتجات المعادن المشكلة	0.1%	39	منتجات المعادن المشكلة	0.0%	0	الخدمات الصحية
0.0%	9	الاتصالات	0.1%	33	الزراعة والمواشي	0.0%	0	خدمات التعليم
0.0%	5	الأخشاب والمنتجات الخشبية	0.1%	28	الأخشاب والمنتجات الخشبية	0.0%	0	الخدمات الترفيهية والثقافية
0.0%	0	صيد السمك	0.0%	0	صيد السمك	0.0%	0	الخدمات الشخصية والمنزلية

محتسبة من: الإدارة المركزية للإحصاء، جداول المدخلات والمخرجات لعام 2005، دولة الكويت

أما فيما يرتبط بالقطاع العائلي، والذي يعكس إلى حد بعيد اعتبارات العدالة الاجتماعية، فإن المناهج المتبعة، اقتصادياً، لتقييم سياسة ترشيد الدعم وأثارها على القطاع العائلي تعتمد أساساً على تحديد الشرائح الدخالية للقطاع العائلي، بناءً على فئات دخلية ذات مستوى معيشي منخفض، وآخر متوسط، وثالث مرتفع. وعادة ما يتم استبعاد الفئات أو الفئتين الأوليتين من ترشيد الدعم لغاية تحويل هذه الفئة إلى الفئة الأعلى، من خلال الخطط و/ أو السياسات الموجهة لإيجاد اقتصاد مستدام ومتنوع. ونظراً لعدم وجود اتفاق ما بين الدول على ماهية الشرائح الدخالية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل، لذا يستلزم الأمر اتفاقاً مسبقاً، يشارك به كل المهتمين، في مجال تحديد هذه الشرائح. فقد ترى فئة بالمجتمع أن مبلغ (1500) دينار شهرياً وما دونه يعتبر ضمن الفئات ذات المستويات المعيشية المنخفضة الدخل، وقد ترى فئة أخرى بأن مبلغ (3000) دينار وما دونه هو الأنسب لهذه الشريحة، على سبيل المثال. وعادة ما تستخدم سلة من السلع والخدمات الأساسية والواجب استهلاكها، وما يقابلها من دخل نقدي شهري، كأساس لتحديد فئة المستوى المعيشي المنخفض.

### أهمية تمويل الدعم لتحقيقه من الضرائب

إن الضريبة في الدول التي تميل لإنهاء اقتصاد السوق الحر لا تمتلك مصادر تمويل لتوفير الوظائف الحكومية والاجتماعية للسكان (كما هو الحال في الدول التي تابع بها الملكية العامة الدور الرئيسي). وعليه، فإن الدول المعتمدة أساساً على آليات اقتصاد السوق، مثل دولة الكويت (بعد استثناء القطاع النفطي ذو الملكية العامة) لا يمكن أن تستمر في تمويل كافة نفقاتها العامة اعتماداً على مورد ناضب. الأمر الذي يجعل من استخدام الضرائب أمراً لا مفر منه، لتوفير الخدمات، من ناحية، ولتحسين توزيع الدخل من ناحية ثانية. علماً بأن توفير الحصيلة الضريبية الملائمة لتمويل الإنفاق العام بنوعيه الجاري، والاستثماري (أو على الأقل الجاري) لا يمكن أن تتصف بالاستدامة إلا من خلال تنويع مصادر الدخل، والذي يترتب عليه إيجاد أوعية ضريبية مستدامة. إن توجيه جزء من حصيلة الضرائب لتمويل الدعم (لتحقيقه) هو أمر مهم لضمان الاستقرار الاجتماعي، شأنه شأن ضمان الاستقرار في مجال الأمن والدفاع والتعليم والصحة، والبنية الأساسية. وبالتالي فإن تحصيل الدولة للضرائب، لا سيما ضرائب الشركات، تعتبر أمراً مبرراً. أما فيما يخص إمكانية استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية، فإن المعالجة الاقتصادية تشير إلى أن هذه الإيرادات يجب أن تقترن بتمويل أصول بديلة تمويل حاجات الأجيال القادمة. علماً بأن الوضع الحالي لدور الضرائب في مجال تمويل الإنفاق هو وضع لا بد وأن يخضع لإعادة تقييم. حيث أنه، واعتماداً على آخر موازنة عامة للدولة، 2016/2015، فإن الضرائب على أرباح الشركات، وعلى الممتلكات، والسلع والخدمات،

والتجارة الخارجية تعادل (413) مليون دينارل فقط. علماً بأن نسبة الضرائب في بلدان نفطية، متطورة، مثل النرويج، تصل إلى حوالي (82.2٪) من إجمالي الإيرادات وذلك لعام 2015 (منها ضرائب على أنشطة نفطية تمثل 13.0٪، وضرائب على أنشطة غير نفطية 87.0٪ من إجمالي الإيرادات). (Norway, Royal of Finance, The National Budget, 2015). وفي حالة بلد خليجي يعتمد جزئياً على النفط، مثل إمارة دبي، يلاحظ أن موازنة عام 2015 قد اعتمدت في إيراداتها على رسوم الخدمات الحكومية أساساً، بحيث شكلت حوالي (74٪) من إجمالي الإيرادات، وزيادة (11٪) عن السنة السابقة. مع مساهمة الضرائب (على الشركات والتجارة الخارجية والبنوك الأجنبية) بحوالي (21٪) من إجمالي الإيرادات (The National Business, Jan. 17, 2016).

### بعض الآليات التعويضية للدعم

عادة ما تثار مسألة آلية تعويض المستحقين عن الدعم، وهل يتم اللجوء إلى التحويل النقدي من خلال الزيادة في الرواتب بحيث تغطي هذه الزيادة الفارق ما بين السعر المدعم وسعر السوق حسب نمط استهلاك العائلة أو الفرد من السلع المدعمة.

ولضمان الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في الآليات التعويضية، للقطاع العائلي، المستخدم للطاقة مثلاً، والتي تشكل أكبر مستوعب للدعم في حالة دولة الكويت، فإن الأمر يستدعي تحليلاً مفصلاً للشرائح الدخلية اعتماداً على مسوحات الأسرة وتحديد فئات الإنفاق على مختلف أشكال الطاقة.

يُنظر إلى "التحويلات النقدية" كآلية تعويضية عن الدعم مستحقه، والتي إما أن تكون مشروطة "Conditional"، بمعنى أن التحويل لا يتحقق إلا بتنفيذ المستفيد سلوك معين مثل إرسال أطفاله للمدارس، أو أخذ اللقاحات لهم وغيرها من المستلزمات التعليمية والصحية أساساً. أو قد ينظر للتحويلات النقدية على أنها غير مشروطة، أي أن التحويل يتحقق آلياً، بعد إقراره للفتات المستحقة دون الشروط الواردة مع التحويل النقدي المشروط.

ومن المآخذ على سياسة التحويلات النقدية أنها ترتبط بارتفاع الأسعار (في حالات الأسواق غير المنظمة Unregulated Market). وهو الأمر الذي يلغي القيمة الحقيقية للتحويلات، أو يخفضها على الأقل، وقد يقال هنا بأن هذه المشكلة يمكن معالجتها من خلال "جدولة" ارتفاع الأسعار مع مبالغ التحويلات، إلا أنه في حالة عدم انضباط أسعار الجملة والتجزئة، وعدم ربط هذه الأسعار بأسباب مبررة لارتفاع السعر، قد تجعل الاستمرار برفع قيمة التحويلات أمراً غير مقبول، وقد تتجاوز قيمة التحويلات في الأجل المتوسط والطويل قيمة الدعم السابق. ومن المآخذ الأخرى على التحويلات النقدية، أن هذه التحويلات قد لا تصرف على شراء السلع المدعومة سابقاً بأسعارها

الحالية المرتفعة نسبياً، بل قد توجد لأغراض أخرى كمالية أو غير ضرورية. هذا بالإضافة إلى الآليات الإدارية اللازمة لضمان تشغيل آليات التحويل النقدية بشكل منظم.

ولغرض تفعيل سياسة التحويلات النقدية لآبد من التأكد من عدم استغلالها من قبل تجار الجملة والتجزئة لأغراض رفع الأسعار على أسس غير مبررة، وتأهيل القدرات والجهاز الإداري للقيام بالتحويلات بشكل منظم ومنتظم، والعمل على نشر الوعي بأن الوفر المحقق من خلال التحول من الدعم العيني إلى النقدي قد تم استخدامه لصالح الشرائح الدخلية الأقل والمتوسطة الدخل أساساً أو/ ولتمويل الإنفاق الاستثمائي. وهو الأمر الذي يساهم في إيجاد التأييد المجتمعي لمثل هذه السياسة.

إن اقتناع الناس بأن مبالغ الوفر في الدعم قد تم إنفاقها، أو يخطط لإنفاقها على مشروعات اقتصادية/ اجتماعية مجدية، سوف يساهم في خلق وعي بأن تكلفة الفرص البديلة للدعم الموجه لغير مستحقيه هي تكلفة مرتفعة جداً. وأن أحد أشكال هذه التكلفة هو العائد الضائع أو المفقود في المشروعات الاقتصادية/ الاجتماعية، مثل العمل على تطوير نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير البحث والتطوير ومراكز البحث العلمي، والاستثمار في التدريب الذي يخدم تعزيز القدرات التنافسية، وغيرها من أوجه الاستثمار المبرر اقتصادياً واجتماعياً.

#### جدول 25: الدخل الشهري لجميع الأسر (دينار كويتي)

#### حسب مسح الدخل والإنفاق الأسري (يناير – ديسمبر 2013)

حجم الأسرة	متوسط الدخل الشهري لجميع الأسر	فئات الأسر ذات الدخل المنخفض (متوسط الفئات الثلاث الأولى)، والمتوسط (متوسط الفئات الدخلية الرابعة والخامسة)، والمرتفع (متوسط الفئات الدخلية السادسة والسابعة والثامنة)	فئات الأسر ذات الدخل المنخفض (متوسط الفئة الدخلية الأولى والثانية)، والمتوسط (متوسط الفئة الدخلية الثانية والرابعة والخامسة والسادسة)، والمرتفع (متوسط الفئات الدخلية السابعة والثامنة)
3-2	904	1510.6	1124.0
5-4	1344		
7-6	2284	3481.5	3235.2
9-8	3141		
11-10	3822	4601.1	5054.5
13-12	3694		
15-14	4965		
16 فأكثر	5144		

المصدر: محتسبة من الجدول رقم (3.4) الإدارة المركزية للإحصاء، مسح الدخل والإنفاق الأسري، 2013.

جدول 26: متوسط الدخل الشهري للأسر الكويتية (دينار كويتي)  
حسب مسح الدخل والإنفاق الأسري (يناير – ديسمبر 2013)

فئات الأسر ذات الدخل المنخفض (متوسط الفئة الدخلية الأولى والثانية)، والمتوسط (متوسط الفئة الدخلية الثانية والرابعة والخامسة والسادسة)، والمرتفع (متوسط الفئات الدخلية السابعة والثامنة)	فئات الأسر ذات الدخل المنخفض (متوسط الفئات الثلاث الأولى)، والمتوسط (متوسط الفئات الدخلية الرابعة والخامسة)، والمرتفع (متوسط الفئات الدخلية السادسة والسابعة والثامنة)	متوسط الدخل الشهري للأسرة	حجم الأسرة
21845	2492.6	1897	3-2
		24722	5-4
		3109	7-6
3735.2	3846.0	3521	9-8
		4171	11-10
		4140	13-12
6060.5	5420.3	5498	15-14
		6623	16 فأكثر

المصدر: محتسبة من الجدول رقم (3.4) الإدارة المركزية للإحصاء، مسح الدخل والإنفاق الأسري، 2013.

ووفقاً للتجارب الدولية في إصلاح الدعم، من خلال التحويلات النقدية، فإنه لا ينصح باستبعاد الفئات الدخلية المتوسطة من أليات هذه التحويلات. وذلك لأن هذه الفئات تتمتع بتأثير اجتماعي واقتصادي وإداري، يفضل أن يكون دائماً في صالح إصلاح الدعم، إضافة إلى أن سلم الرواتب لهذه الفئات ليس بالارتفاع الذي يمكن تصنيفه ضمن الفئات الدخلية الأغنى بالمجتمع. ووفقاً لما هو منشور في "مسح الدخل والإنفاق الأسري" لدولة الكويت، لعام 2013، فإنه يمكن الإشارة إلى متوسطات الدخل الشهري لجميع الأسر (بدءً من حجم الأسرة المتكوّن من 2 إلى 3 ونهاية بالحجم المتكوّن من أكثر من 16 فرد). ويوضح الجدول رقم (25)، وهو استرشادي، وليس لأغراض وضع السياسات الخاصة بأليات التعويض عن الدعم، متوسط دخل مختلف الأسر حسب حجم الأسرة، وإمكانية تصنيف هذه الدخول إلى ثلاث فئات دخلية: فئات دخل منخفض، ومتوسط، ومرتفع، وفي حالة الأسر الكويتية فقط، وبطبيعة الحال فإن التحديد الأدق للفئات الدخلية المستحقة للدعم وتلك غير المستحقة يحتاج إلى تحديد أكثر دقة وشمولاً.

وتشير التجارب الدولية، أيضاً في مجال تعويض المستحقين للدعم عن طريق التحويلات النقدية (أو أية آلية أخرى) إلى أهمية المصداقية الرسمية في الخطط الموضوعة لآليات التعويض، ومصداقية تحديد الفئات المستحقة للدعم، والمصداقية الرسمية في ضبط الأسعار في حالة الارتفاعات غير المبررة على أسس اقتصادية سليمة. كما أن هذه التجارب تشير إلى أهمية الحملات الإعلامية ونشر الوعي بأهمية إصلاح وترشيد الدعم (وليس إلغاؤه للفئات المستحقة) سواء من ناحية ترشيد السلوك الاستهلاكي للقطاع العائلي، والسلوك الإنتاجي للأنشطة المنتجة، وترشيد الإنفاق لصالح الاستثمارات المنتجة، والإنفاق الاجتماعي المبرر بالموازنة العامة للدولة، والمساهمة في الحد من الآثار البيئية الضارة التي ترتبط بالإفراط في استهلاك الطاقة. ويوضح الجدول رقم (27) بعض التجارب الحديثة في استخدام التحويلات النقدية كأداة تعويضية، ضمن آليات أخرى، عن الدعم.

جدول 27: بعض التجارب الخاصة باستخدام التحويلات النقدية، ضمن آليات أخرى، لإصلاح الدعم

الأردن	المغرب	إيران
<p>بدء العمل عام 2005 بتطوير آلية لإلغاء الدعم.</p> <p>ارتفعت الأسعار بشكل واضح عام 2005.</p> <p>حصل تعديل في الأسعار عام 2008 (مضاعفة أسعار الكهرباء، زيادة أسعار الغاز النفطي المسال بـ 50٪، وأسعار الديزل بـ 70٪).</p> <p>إلغاء دعم الطاقة عام 2008، مع حزمة من الآليات التعويضية.</p> <p>أ. زيادة الأجور:</p> <p>- 50 دينار أردني شهرياً للموظفين المدنيين، والعسكريين وقوى الأمن، الذين يقل راتبهم الأساسي عن (300) دينار.</p> <p>- علاوة إضافية شهرياً بقيمة (45) دينار للموظفين المدنيين، والعسكريين، وقوى الأمن، ممن يقل راتبهم الأساسي عن (300) دينار.</p> <p>- زيادة الرواتب التقاعدية.</p> <p>- زيادة في قيمة المساعدات الاجتماعية: زيادة (10) دينار لكل فرد بالعائلة شهرياً للمستفيدين من "صندوق الإعانة الوطنية"، وزيادة ما بين 26 - 36 دينار لكل فرد من العائلة، بحيث لا يتجاوز المبلغ (180) دينار لعائلة مكونة من (5) أفراد.</p> <p>- إعادة تأهيل "صندوق الإعانة الوطنية" ليغطي ويستهدف الفقراء. وتشمل الفئات المستهدفة الجديدة: العاملين من الفقراء، والعاطلين عن العمل، والقادرين غير العاملين.</p> <p>ب. تقدر تكاليف التعويض ما بين <math>\frac{1}{3}</math> - <math>\frac{1}{2}</math> دعم الطاقة سنوياً.</p>	<p>المنهج التدريجي:</p> <p>- حملة إعلامية.</p> <p>- تقديم برامج اجتماعية جديدة:</p> <p>* في مجال التعليم والصحة الإيجابية والتأمين الصحي.</p> <p>* التركيز على المناطق النائية حيث يقطن أغلب السكان.</p> <p>* مشاورات هادئة ومخططة مع الصناعيين والمنتجين وتجار الجملة والتجزئة.</p> <p>* لم يلبح كافة أشكال الدعم، والهدف هو ضغطها لتمثل نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي. وجعل النظام الاقتصادي مرناً بما فيه الكفاية ليستوعب تمرير الصدمات السعرية.</p>	<p>تمرير مقترح شامل لإلغاء الدعم في البرلمان في يناير، 2010.</p> <p>- على أن يبدأ التخلص من الدعم منذ أكتوبر 2010 وحتى مارس 2015.</p> <p>- يتم تحويل حوالي (50٪) من قيمة الدعم الذي تم توفيره للأسر الأقل دخلاً، على شكل مدفوعات نقدية واحدة، مع توسيع الخدمات الاجتماعية (صحة وإسكان).</p> <p>- وفي ظل تكلفة للدعم بلغت حوالي (100) مليار دولار، استهدفت الحكومة، أيضاً، تحقيق وفر في الموازنة العامة للدولة، وتقليل الطلب المحلي على الطاقة، وتقليل مخاطر الحصار الاقتصادي.</p> <p>- ارتفع عدد المتقدمين للاستفادة من الدعم، منذ بدء الإعلان عن خطة إلغاء الدعم، بشكل كبير جداً (80٪ من عدد السكان). الأمر الذي أدى بالمسؤولين، إلى الاعتقاد بأن خطة إصلاح الدعم سينتج عنها خسائر إضافية بالموازنة.</p> <p>- وهو الأمر الذي ساهم في أهمية تقييم برنامج الإصلاح، وإعادة النظر فيه.</p>

المصدر: Yemtsov, 2010.

## أهمية تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة على القطاع العائلي لإصلاح الدعم

يؤثر إصلاح الدعم على القطاعات العائلية، المستهلكة لسلع المدعمة، من خلال آليتين رئيسيتين هما:

- الأثر المباشر: من خلال الزيادة في أسعار السلع المدعمة بعد الإصلاح.
  - الأثر غير المباشر: من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات التي تستخدم الطاقة (أو السلع والخدمات الخاضعة لإصلاح الدعم) كمدخل وسيط.
- أ- آلية حساب "الأثر المباشر": لا بد من توفير معلومات عن النفقات المختلفة على الطاقة، من مسح الأسرة لدولة الكويت. ثم القيام بحساب حصة الإنفاق على الطاقة إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي لكل عائلة (أو الفئات من العوائل). ثم القيام بضرب هذه الحصة بالزيادة السعرية المستهدفة لسلعة الطاقة، للحصول على تأثير تقريبي على "الدخل الحقيقي". ثم النظر على التأثير على الدخل الحقيقية لمختلف الفئات الدخلية (تصاعدياً أو تنازلياً).
- ب- آلية حساب "الأثر غير المباشر": وهنا لا بد من استخدام أحد الجداول الحديثة، وذات المصادقية الإحصائية والمحا سبية والاقتصادية، الخاصة بدولة الكويت لغرض حساب الارتفاع في الأسعار، بسبب إصلاح الدعم، على أسعار السلع الأخرى. وكيفية تأثيرها على القدرات الشرائية للقطاعات العائلية، والمنتجين.

## تجارب بلدان نفطية في ترشيد الدعم

### تجربة تشيلي:

بدأت تشيلي، والتي تعتمد على الموارد الطبيعية القابلة وغير القابلة للنضوب، ومنذ التسعينات من القرن الماضي، بتنفيذ برامج إصلاح في مجال تحرير التجارة، وخصخصة العديد من المشروعات العامة، وتعزيز التنافسية من خلال الصادرات. وبناءً على ذلك قامت تشيلي بفك القيود على الأسعار باستثناء النقل العام وبعض المنافع العامة، وقد تجسدت نتائج هذه البرامج من الإصلاحات في تعزيز معدل النمو ليصل إلى (8٪) ما بين عامي 1989 و1998. ووفقاً للإحصاءات الرسمية فقد شهد الفقر انخفاضاً خلال التسعينات، حيث انخفضت حصة العائلات تحت خط الفقر من (45٪) عام 1987 إلى (22٪) عام 1998، وإلى (21٪) عام 2000، وذلك لعدة أسباب منها زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية بشكل جوهري. حيث نما الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بـ (88٪) ما بين (1989 و1998)، أو (8.2٪) سنوياً. وبذلك مثل الإنفاق على البنود الاجتماعية حوالي (70٪) من إجمالي الإنفاق عام 2000 بعد أن كان (61٪) عام 1990.

وكان من ضمن برامج الإصلاح في التجربة التشيلية، البرنامج الخاص بإصلاح دعم الطاقة، والذي تعود جذوره إلى منتصف السبعينات من القرن الماضي، وخلال الفترة (1974 – 1977) بدأ العمل بتوفير الشروط المالية والاقتصادية لإصلاح قطاع الطاقة. كما بدأ العمل آنذاك بتضييق الفجوة ما بين الأسعار الدولية والمحلية للطاقة. وفي الفترة الثانية، (1987–1989)، بدأ العمل على الإصلاح المؤسسي والقواعد التنظيمية اللازمة للإصلاح، وبناءً على ذلك تم إنشاء "لجنة الطاقة الوطنية National Energy Commission" عام 1978، والتي كان أحد أهم مسؤولياتها تنفيذ إصلاحات جذرية في سياسات الطاقة.

عقب ذلك تمت خصخصة شبكات توزيع المنتجات النفطية وتحويل ملكيتها إلى ملكيات خاصة محلية وأجنبية. مع استمرار مسؤولية شركة النفط الوطنية عن التنقيب والاستخراج والإنتاج، والاستيراد والتكرير. وفي ذات الوقت تم إخضاع المنتجات البترولية لتسعير شبه إداري Semi-Regulated، وكذلك تحديد أسعار ما قبل التكرير وفقاً لأسعار السوق، وضرورة أن تكون هذه الأسعار متسقة مع أسعار المنتجات المستوردة يضاف إليها (10%) على شكل ضريبة واردات. على أن تتم إضافة تكاليف تقديرية للنقل والتخزين والتسويق على سعر ما قبل التكرير، للحصول على أسعار التجزئة النهائية للمنتجات النفطية ثم تفرض ضريبة قيمة مضافة على هذه الأسعار النهائية بمعدل (18%). يليها جباية رسوم خاصة على هذا السعر في حالي منتجات الديزل والجازولين، وقد ساهمت هذه الرسوم الأخيرة في رفع سعر الديزل بنسبة 22%، والجازولين بنسبة 75%.

بعد ذلك، وفي مرحلة لاحقة، قامت الحكومة، عام 1990، بإنشاء "صندوق استقرار أسعار المنتجات النفطية"، ليقوم بوظيفة استيعاب تقلبات الأسعار الدولية على الأسعار المحلية. وقد قامت الحكومة بدعم الصندوق إما من خلال منح قروض، أو من خلال فرض ضرائب. وذلك اعتماداً على الفارق ما بين سعر التعادل المحدد مسبقاً Pre-determined Parity Price، والسعر المرجعي Reference Price لكل منتج. على أن يتم حساب السعر المحدد مسبقاً كل أسبوع اعتماداً على سعر الواردات السائد في الأسبوع السابق والسعر المتوقع للأسبوع القادم. أما السعر المرجعي فإنه يمثل متوسط سعر النفط الدولي خلال السنتين الأخيرتين، والسعر المنتبأ به في الأجل المتوسط والطويل. مع السماح لأقصى وأدنى فارق بين السعر المرجعي والسعر المحدد مسبقاً في حدود (12.5%). وفي حالة كون الفارق ما بين السعريين أعلى من (12.5%)، تقوم الحكومة بتقديم قرض للصندوق ليغطي الفرق. أما إذا كان الفارق بين السعريين أقل من هذه النسبة، تقوم الحكومة بفرض قيمة 60% على المنتج.

وبفعل اتجاه أسعار النفط الدولية للارتفاع بعد إنشاء الصندوق، اتجهت قيم القروض الممنوحة للصندوق للارتفاع. الأمر الذي ساهم في تنامي الضغوط على المالية العامة، لذلك قررت الحكومة عام 2000 بإصلاح قواعد صندوق استقرار الأسعار النفطية، وليتحول الصندوق، بعد ذلك، إلى "صندوق استقرار Stabilization Fund"، وليس كـ "صندوق دعم"، كما كان سابقاً.

وبهدف تقييم آثار التخلص من دعم المنتجات النفطية (وكذلك دعم الفحم) استخدمت تشيلي نموذجاً اقتصادياً سمي بنموذج ECOGEM وقائم على فروض يتبناها صندوق النقد الدولي، أو ما يعرف اقتصادياً بالنموذج النيوكلاسيكي للنمو. وبعد قرار التخلص من دعم المنتجات النفطية عام 2000، قامت الحكومة التشيلية بتقييم آثار إلغاء الدعم، من خلال سيناريوهين يعتمدان على متوسط الدعم البالغ (12٪) والسائد بين أغسطس 1999 ويونيو 2000. وقد افترض السيناريو الأول أن الأسعار المحلية ترتفع بنسبة 12٪ متسقة مع الزيادة في أسعار الواردات، أي الأسعار الدولية. أما السيناريو الثاني فقد افترض أن الحكومة تقوم بالدعم المباشر للأسعار المحلية بهدف إبقائها مستقرة. ويوضح الجدول رقم (28) نتائج هذين السيناريوهين في الأجل المتوسط، من خلال تأثير كل سيناريو على قيم عدد من المتغيرات الكلية: متغيرات الاقتصاد الكلي، والإنتاج القطاعي، وتوزيع الدخل، والبيئة.

جدول 28: آثار رفع أسعار المنتجات النفطية (نسبة التغير)

لا توجد زياد في الإنفاق العام	مع تحويلات للقطاع العائلي	المتغير	
0.3	-0.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الاقتصاد الكلي:
-0.6	0.1	الاستهلاك	
-0.4	-1.6	الاستثمار	
-0.8	0.2	الصادرات	
-1.5	-0.7	الواردات	
-3.2	-21.4	المدخرات الحكومية	
-4.4	-4.7	الفحم	الإنتاج القطاعي:
-0.3	-1.4	الكهرباء	
-1.2	0.0	الصناعة التحويلية	
-1.2	0.0	النقل بالطرق	
1.3	0.0	التشييد	
0.4	0.1	أشكال نقل أخرى	
-1.2	0.1	تكرير النفط	
-1.4	2.0	الهيدروليك	
-0.5	0.0	الخمس الأول من الشريحة الدخلية	توزيع الدخل:
-0.5	0.0	الخمس الثاني من الشريحة الدخلية	
-0.5	0.0	الخمس الثالث من الشريحة الدخلية	
-0.6	0.1	الخمس الرابع من الشريحة الدخلية	
-0.7	0.1	الخمس الخامس من الشريحة الدخلية	
-5.3	0.0	SO <sub>2</sub>	البيئة:
-5.2	0.0	NO <sub>2</sub>	
-1.6	0.0	CO	
-2.1	-0.1	VOC	
-4.7	0.0	PM10	
-4.6	0.1	CO <sub>2</sub>	

المصدر: UNDP, 2003.

وتوضح نتائج الجدول المشار إليه أعلاه أن إلغاء الدعم على المنتجات النفطية له آثار واضحة على الاقتصاد الكلي، والتوزيع (عندما يقارن مع إلغاء الدعم على الفحم في تشيلي). ويعود ذلك لارتفاع استهلاك هذه المنتجات. ولا يدعو ذلك للاستغراب، خاصة في التأثير على الإنتاج القطاعي، وبشكل محدد في حالة نشاط تكرير النفط، وإنتاج الفحم. وكما يتضح أيضا إن أكبر مستفيد هو المتغيرات البيئية. حيث يلاحظ أن تركيزات كل من CO و PM10 و CO<sub>2</sub> أقل بكثير في ظل إلغاء الدعم. علماً بأن النموذج، المشار إليه أعلاه، والمستخدم في تقييم آثار إلغاء الدعم، لا يأخذ الآثار في الأجل الطويل، بل فقط في الأجل القصير.

## تجربة ماليزيا:

ترجع أسباب إصلاح الدعم، خاصة الطاقة، في ماليزيا إلى عدة أسباب، منها: (أ) تنامي مخصصات الدعم، خاصة بعد فورة أسعار النفط التي وصلت ذروتها في يوليو 2008، والتي شكّلت حوالي (2.4%) من الناتج المحلي الإجمالي. (ب) تنامي عجز الموازنة العامة والذي وصل عام 2009 إلى حوالي (7%) من الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك انتهجت ماليزيا برنامجاً للإصلاح الاقتصادي، شكّل إصلاح الدعم جزءاً أساسياً منه.

وقد بدأت الخطوة الأساسية في إصلاح الدعم في يوليو 2008، عند أقصى مستوى لأسعار النفط، وكان الهدف هو خفض مخصصات الدعم. وعليه زادت أسعار الجازولين بـ (40%)، والديزل بـ (63%)، وفي محاولة لتعويض آثار ارتفاع هذه الأسعار قامت الحكومة بتقديم "خصم نقدي Cash Rebate" على شكل خفض في ضريبة استخدام الطرق. كما قامت الحكومة أيضاً، وضمن حزمة التعويضات عن الدعم، بفرض ضرائب على قطاعات معينة، مع توسيع شبكة الأمان الاجتماعي.

وفي ظل الانخفاض الكبير في أسعار النفط الدولية في النصف الثاني من عام 2008، أصبح من السهولة على ماليزيا القيام بخفض أكبر بالدعم الموجه للجازولين. وبناءً على هذه التطورات، انخفضت أسعار الوقود، بين أغسطس ونوفمبر 2008، بخمس مرات. بعدها قامت الحكومة بخفض الدعم الموجه لعدد من السلع الأساسية الأخرى. حيث ارتفعت أسعار الجازولين منخفض الأوكتين، والديزل بـ (3%)، والغاز النفطي المسيل بـ (6%). ولم يعد الجازولين مرتفع الأوكتين مدعوماً.

أما فيما يخص الكهرباء، والمملوك إنتاجها للدولة بشكل كبير من خلال أحد المشروعات العامة التي تسيطر على حوالي (60%) من طاقة الإنتاج والتوزيع، وتعد هذه الشركة ملتزمة قانوناً بالدفع لثماني شركات كهرباء مستقلة، بغض النظر عن مستوى الطلب على الطاقة، وتعتبر هذه الشركات المستقلة مسؤولة عن عرض (40%) من الكهرباء. وقد تم في أغسطس 2008 رفع سعر الغاز المستخدم في محطات توليد الكهرباء بـ (124%)، مع زيادة متوسط تعريفه الكهرباء، لكافة القطاعات بالاقتصاد، بـ (24%)، أي من 0.075 دولار لكل كيلوواط/ ساعة إلى 0.093 لكل كيلوواط/ ساعة). وذلك بالاتساق مع زيادة سعر الغاز. وتم تقييم أسعار الطاقة باتجاه الرفع في ديسمبر 2010.

## إجراءات تخفيض الضغوط على مستوى المعيشة

### أ. حقائق من مسوحات ميزانيات الأسرة:

لم يشهد نمط الاستهلاك، الوارد في هذه المسوحات، تغيراً جذرياً، حيث أوضحت أنماط استهلاك الطاقة عائلياً، بين عامي 1999 و 2005، أن استهلاك الوقود النفطي مثل حوالي (60٪) من حصة الفرد في استهلاك موارد الطاقة المختلفة، وتذهب نسبة (30٪) على استهلاك الكهرباء من جملة الإنفاق على موارد الطاقة، مع (10٪) فقط موجهة للغاز الطبيعي.

وأوضحت نتائج المسوحات بأن حصة الإنفاق على الوقود النفطي من جملة الإنفاق العائلي، قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، من (5.2٪) عام 1999 إلى (8.8٪) عام 2005. مع زيادة الإنفاق العائلي على الكهرباء من (2.3٪) من الدخل إلى (3.6٪) خلال نفس الفترة. كما لوحظ سوء توزيع الإنفاق على الوقود للقطاعات العائلية الماليزية، وذلك على شكل ارتفاع قيمة معامل جيني Gini Coefficient حيث ارتفعت قيمة هذا المعامل من (0.41) إلى (0.49) بين عامي 1999 و 2005.

وأوضحت نتائج تحليل بيانات مسوحات الأسرة الخاصة بتقييم أثار إصلاح الدعم أن أكثر تأثير عكسي مرتبط باستهلاك الوقود النفطي قد تحقق في الخمس الأول من الدخل (الأفقر) والذين فقدوا حوالي (9٪) من دخلهم الحقيقي. وتعاقد هذه النسبة حوالي ضعفي النسبة السائدة في الخمس الأخير من الدخل المرتفعة. مع عدم وجود تفاوت كبير في خسارة الدخل الحقيقي في مجال استهلاك الكهرباء، حيث أن جميع الفئات الدخالية خسرت حوالي (3٪) من دخلها الحقيقي. أما في حالة الغاز الطبيعي فإن الخسارة بهذا الدخل كانت (1.1٪) في الخمس الأغنى من السكان والتي تعادل حوالي (5) أضعاف السائدة في الخمس الأفقر.

### ب. شبكات الأمان الاجتماعي

رغم ضعف هذه الشبكات وتميزها بعدم استهداف الفئات الملائمة لآليات التعويض، إلا أن ماليزيا بدأت عام 2008 بإصدار كروت ذكية لأصحاب السيارات (تحت سعة محرك معينة). وذلك لكون أغلب مالكي السيارات في هذا البلد ممن يملكون سيارات ذات حجم صغير ومن إنتاج محلي، وقد أثبتت التجربة بأن هذه النوعية من الكروت أداة مناسبة لمنح الدعم لمستحقيه.

ومنذ بدء إصدار الكروت عام 2006، تم التمييز ما بين نوعين من الحاملين لهذه الكروت وهم مشغلي النقل العام والصيادين. وذلك بعد فشل تجربة عام 2005 التي حصرت الدعم بتوفير الديزل بمحطات التعبئة، وبناءً على المبيعات السائدة عام 2003. وقد ترتب على تجربة عام 2005 نقصاً في وقود الديزل، مع نفاذ مخزون ربع محطات التعبئة من هذا النوع من الوقود. أما في ظل الكروت الذكية فقد تم ترشيح استخدام الوقود المدعم، من خلال تحديد حصة شهرية على أساس فئة وسيلة النقل، أو حجم القارب.

ويعتبر قبول الكروت الذكية أمر واقع، حيث بدأت الحكومة بإصدار هذه الكروت لكافة المواطنين الذين وصلت أعمارهم (12) سنة، وقد اتصف استيعاب هذه الكروت بالبطء. وقد خصصت الحكومة، في مايو 2006، عقد بقيمة (5) مليون دولار لمجموعة من الشركات للبدء بمرحلة جديدة من مشروع الكروت الذكية، من خلال تمكين كافة المالكين البالغين (25) مليون من الاستفادة من هذه الكروت (World Bank, 2013).

### تطور الإنفاق على الدعم في الكويت

نظراً لما يمثله الدعم من أهمية في دولة الكويت خاصة في مجال دعم الطاقة، نحاول أن نسلط الضوء على الوضع الراهن لأشكال الدعم المختلفة بالدولة، خلال العقد الماضي، وذلك بهدف إظهار أهمية العمل على ترشيح الدعم وحصره بمستحققيه، خدمة لأهداف الإصلاح المالي والاقتصادي. وبناءً على ذلك توضح الجداول (29 - 32) تطور الإنفاق على الدعم في دولة الكويت (2005/2004 – 2015/2014). وتوضح الجداول عدد من الحقائق المرتبطة بالدعم، والتي منها:

- أ. تزايد إجمالي الإنفاق على الدعم، المباشر والدعومات الأخرى، من (864.9) مليون دينار في السنة المالية 2005/2004 إلى (5110.2) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014.
- ب. كانت معدلات النمو السنوي في الإنفاق على الدعم تتزايد بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج أو الإيرادات الحكومية أو السكان. الأمر الذي أدى إلى تصاعد عبء الدعم على الميزانية العامة للدولة. وبلغ معدل النمو المتوسط في الإنفاق السنوي على الدعم (23.6٪) وهو معدل مرتفع للغاية.
- ج. تزايد إجمالي الدعم المباشر من (662.8) مليون دينار فقط خلال السنة المالية 2005/2004 إلى (5069.7) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، أي حوالي ستة أضعاف، وهو نمو كبير في غضون هذا المدى الزمني القصير نسبياً.

- د . عاما بعد آخر اخذ الإنفاق على الدعم يمثل نسبا جوهرية من إجمالي الإنفاق العام للدولة، فقد بلغت نسبة الدعم المباشر إلى إجمالي الإنفاق العام (14.1%) في السنة المالية 2005/2004، ارتفعت إلى (23.9%) في السنة المالية 2015/2014.
- هـ . في عام 2005/2004 بلغ الانفاق على الدعم (5.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وفي 2015/2014 بلغ الانفاق على الدعم (10.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- و . اتسمت اعانات رسوم دراسية وتعليم طلبية والمشروع الوطني للترشيد، باتجاه تزايد الانفاق عليها من (11.2) مليون دينار في السنة المالية 2005/2004 إلى (266.6) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (46.7%).
- ز . ونفس الاتجاه بالنسبة للرعاية الاجتماعية، التي تزايد الانفاق عليها من (37.7) مليون دينار في السنة المالية 2005/2004 إلى (167) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (11%).
- ح . ويلاحظ نفس الاتجاه، أيضاً، في حالة خفض تكاليف المعيشة، والذي تزايد الانفاق عليه من (17) مليون دينار في السنة المالية 2005/2004 إلى (241.9) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (49.5%).
- ط . كما ارتفع دعم المنتجات المكررة والغاز المسال عليه بصورة هائلة من (11.2) مليون دينار فقط في السنة المالية 2005/2004 إلى (1289) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (138.3%).
- ي . هناك تزايد ملحوظ في دعم العمالة الوطنية في الجهات الغير حكومية، من 42.1 مليون دينار في السنة المالية 2005/2004 إلى (542) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (15.6%).
- ك . ويسري نفس التزايد في حالة الخدمات الصحية للمواطنين في الخارج، والتي تزايد الانفاق عليها من (47.8) مليون دينار فقط في السنة المالية 2005/2004 إلى (441.2) مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمتوسط معدل نمو سنوي (62.3%).

ويتضح، بناءً على ذلك، أن استمرار نمو الدعم على هذا النحو يعتبر أمر غير مستدام، أخذين في الاعتبار تزايد الضغوط الناجمة عن النمو السكاني الكبير في الكويت، وتزايد الطلب بالتالي على السلع والخدمات المدعومة. بحيث يتوقع أن يلتهم الدعم نسبة متزايدة من الانفاق العام للدولة. ومن المعلوم أن الدعم سواء بصورته المباشرة أو غير المباشرة، فضلا عن آثاره المالية، يحدث تشوهات في هيكل الأسواق ويحول دول التوزيع الكفاء للموارد فضلا عن آثاره السلبية على الاستثمار والنمو وعلى هيكل المبادرات في القطاع الخاص.

إن هذه التطورات تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن ترشيد الدعم في الكويت أصبح ضرورة حيوية لضمان استدامة سلامة المالية العامة للدولة وتخفيف الضغوط على الانفاق العام.

**جدول 29: الحساب الختامي للدعومات المباشرة والغير مباشرة للسنوات المالية من 2006/2005 إلى 2015/2014  
لوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة الممولة وبدون المرتبات وما في حكمها**

حساب ختامي السنة المالية 2015 /2014	حساب ختامي السنة المالية 2014 /2013	حساب ختامي السنة المالية 2013 /2012	حساب ختامي السنة المالية 2012 /2011	حساب ختامي السنة المالية 2011 /2010	حساب ختامي السنة المالية 2010 /2009	حساب ختامي السنة المالية 2009 /2008	حساب ختامي السنة المالية 2008 /2007	حساب ختامي السنة المالية 2007 /2006	حساب ختامي السنة المالية 2006 /2005	حساب ختامي السنة المالية 2005 /2004	بيــــــــــــــــان	م
636,605	796,041	659,400	1,694,022	2,113,009	2,141,323	1,876,970	2,312,739	2,365,716	2,617,319	2,351,959	الرعاية الاجتماعية	1
312,345,733	201,245,513	153,863,258	119,725,713	128,851,572	121,845,428	121,125,865	77,018,702	74,174,570	67,881,522	57,211,048	مجلس الوزراء	
87,000,000	70,000,000	60,000,000	40,000,700	34,211,770	40,789,030	32,000,000	47,500,000	29,000,000	23,000,000	25,500,000	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
74,500,000	82,500,000	85,320,000	30,796,000	27,500,000	27,500,000	27,500,000	29,418,000	15,589,000	14,740,000	10,500,000	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	
677,684	599,999	400,000	404,425	400,000	400,000	400,000	400,000	400,000	400,000	400,000	جامعة الكويت	
1,140,998	728,120	1,251,186	987,609	899,425	866,325	655,427	730,460	590,895	810,114	624,486	الهيئة العامة لشئون القصر	
3,706,853	3,948,466	4,049,731	4,141,606	4,066,218	4,208,341	2,706,059	2,516,376	2,394,054	9,257,528	720,000	الهيئة العامة للاستثمار	
167,025,535	157,776,585	151,020,917	76,330,340	67,077,413	73,763,696	63,261,486	80,564,836	47,973,949	48,207,642	37,744,486	الديوان الأميري	
66,059,434	65,607,121	66,335,183	67,604,298	68,767,353	68,990,175	69,001,033	68,943,439	67,864,493	65,871,646	63,289,872	جملة (1)	
14,408,000	14,866,000	19,950,000	11,668,000	13,406,000	13,892,000	14,074,000	15,198,000	13,992,000	13,346,000	2,120,000	فوائد قروض عقارية	2
63,915,634	56,479,412	75,089,987	104,422,089	44,461,756	35,000,000	35,000,000	35,279,182	35,000,000	35,331,781	35,038,021	منح زواج	3
											اعفاء من قروض عقارية	4
											اعانات رسوم دراسية وتعليم طلبية والمشروع الوطني للتشيد	5
											البعثات	6
257,120,984	190,200,841	152,025,117	119,535,073	86,160,942	75,705,887	46,171,050	40,556,349	29,928,316	26,044,493		دعم المدارس الخاصة	
2,250,000	2,097,643	2,299,083	2,522,309	2,741,880	4,794,264	2,874,854	2,899,749	3,097,155	3,233,354	3,703,359	وزارة التربية	
0	0	0	0	5,560	18,048,364	15,055,992	12,735,057	10,974,444	9,380,081	7,567,864	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
7,187,000	7,035,311	7,397,276	6,179,969	7,916,755	3,999,449	3,599,230	2,684,818	2,623,518	52,503		أنشطة مختلفة	
266,557,984	199,333,795	161,721,476	128,237,351	96,825,137	102,547,964	67,701,126	58,875,973	46,623,433	38,710,431	11,271,223	جملة(6)	
468,096	472,154	467,134	482,480	481,730	480,653	474,134	480,038	569,961	580,038	581,635	دعم الصحف المحلية	7
62,827,815	48,122,608	36,605,526	37,133,721	41,885,363	34,273,185	40,380,972	40,304,465	26,470,322	21,158,911	17,763,640	مساعدات الأندية والأنشطة المحلية	8

**جدول 30: الحساب الختامي للدعومات المباشرة وغير مباشرة للسنوات المالية من 2006/2005 إلى 2015/2014  
للوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة الممولة وبدون المرتبات وما في حكمها**

م	بيــــــــــــــــان	حساب ختامي السنة المالية 2005 /2004	حساب ختامي السنة المالية 2006 /2005	حساب ختامي السنة المالية 2007 /2006	حساب ختامي السنة المالية 2008 /2007	حساب ختامي السنة المالية 2009 /2008	حساب ختامي السنة المالية 2010 /2009	حساب ختامي السنة المالية 2011 /2010	حساب ختامي السنة المالية 2012 /2011	حساب ختامي السنة المالية 2013 /2012	حساب ختامي السنة المالية 2014 /2013	حساب ختامي السنة المالية 2015 /2014
9	مساعداات النقابات وجمعيات النفع العام وزارة التربية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب  جملة(9)	102,400	102,400	102,400	178,400	138,400	152,000	175,000	175,000	175,000	220,000	265,000
		1,722,063	1,590,199	1,532,292	1,559,002	1,552,626	1,568,788	1,581,590	1,554,939	1,761,089	2,311,660	1,810,374
		80,000	80,000	64,000	64,000	64,000	64,000	64,000	72,000	64,000	64,000	64,000
		1,904,463	1,772,599	1,698,692	1,801,402	1,755,026	1,784,788	1,820,590	1,801,939	2,000,089	2,595,660	2,139,374
10	خفض تكاليف المعيشة	17,030,217	18,036,823	18,661,239	46,980,610	129,868,565	94,088,016	113,308,138	240,950,133	106,393,648	131,624,609	241,946,873
11	دعم المنتجات المكررة والغاز المسال	11,220,216	21,305,158	30,007,816	38,193,084	251,519,333	125,051,363	933,425,644	881,268,861	642,526,000	625,629,000	1,288,959,000
12	دعم المزارعين وصيادي الأسماك دعم نباتي دعم أعلاف دعم الحليب الطازج دعم الأسماك دعم أنواع أخرى (تعويض الأبقار) دعم النخيل المشمر دعم أنشطة جملة(12)	9,902,547	5,036,983	7,379,898	6,772,233	6,578,800	6,540,343	10,069,435	5,874,193	5,442,725	6,338,899	8,413,877
		4,283,925	3,200,000	6,104,185	12,220,702	31,883,803	11,756,913	11,756,598	35,033,478	18,066,961	17,036,742	16,242,803
		0	0	0	2,859,986	2,868,616	2,918,115	2,906,396	4,836,366	4,052,680	4,347,548	3,876,739
		450,000	412,600	433,244	429,950	426,300	421,050	353,000	439,498	510,658	452,673	515,895
		0	1,500,000	2,720,958	600,950	533,175	400,000	0	255,326	31,500	36,750	35,700
		0	0	0	1,091,810	1,657,093	1,963,578	1,885,569	2,017,182	1,142,712	1,415,511	1,564,979
		0	0	0	13,201,245	0	2,043,201	0	0	0	0	0
		14,636,472	10,149,583	16,638,285	37,176,876	43,947,787	23,999,999	29,014,199	48,456,043	29,247,236	29,628,123	30,649,993
13	دعم العمالة الوطنية في الجهات الغير حكومية	42,052,592	58,114,421	84,967,670	103,679,373	194,113,112	236,150,564	266,659,050	296,702,096	292,890,678	461.70	542

**جدول 31: الحساب الختامي للدعومات المباشرة وغير مباشرة للسنوات المالية من 2006/2005 إلى 2015/2014  
للوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة الممولة وبدون المرتبات وما في حكمها**

حساب ختامي السنة المالية 2015 /2014	حساب ختامي السنة المالية 2014 /2013	حساب ختامي السنة المالية 2013 /2012	حساب ختامي السنة المالية 2012 /2011	حساب ختامي السنة المالية 2011 /2010	حساب ختامي السنة المالية 2010 /2009	حساب ختامي السنة المالية 2009 /2008	حساب ختامي السنة المالية 2008 /2007	حساب ختامي السنة المالية 2007 /2006	حساب ختامي السنة المالية 2006 /2005	حساب ختامي السنة المالية 2005 /2004	بيــــــــــــــــان	م
21,299,034	13,799,880	21,746,561	13,997,257	25,722,473	4,654,796	3,500,000	3,499,992	3,492,727	8,483,758	1,699,915	الخدمات الصحية للمواطنين في الخارج	13
309,061,359	117,239,599	114,662,501	116,594,866	173,948,544	61,064,069	325,331,445	40,223,448	60,999,992	28,529,617	12,782,000	الديوان الاميري	
19,922	9,962	7,872	3,362	10,000	10,000	8,275	5,295	10,000	4,658	70,000	وزارة الصحة	
688,749	174,813	420,000	52,177	111,315	28,814	39,313	41,251	0	6,415	46,406	الحرس الوطني	
29,999,358	19,999,631	20,000,000	20,000,000	20,000,000	11,993,800	17,258,330	11,152,555	0	33,113,300	10,596,094	وزارة الخارجية	
80,226,440	45,113,000	40,338,800	20,128,557	41,916,943	33,358,284	27,484,816	18,959,367	0	0	22,700,000	وزارة الداخلية	
441,294,862	196,336,885	197,175,734	170,776,219	261,709,275	111,109,763	373,622,179	73,881,908	64,502,719	70,137,748	47,894,415	وزارة الدفاع	
205,817,103	195,573,934	182,610,582	174,101,049	164,372,125	154,825,642	145,508,783	135,038,068	108,936,372	44,317,617	47,596,152	جملة (14)	
5,058,895	5,235,753	5,215,611	5,415,830	4,327,221	3,579,227	4,959,898	4,474,393	0	0	0	بدل ايجار	14
12,525,890	16,342,500	16,239,686	16,646,724	13,751,911	12,151,174	13,860,596	12,340,169	0	0	0	دعم الوقود لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	15
2,102,628,648	2,336,628,665	2,809,111,947	2,042,026,268	2,130,539,753	1,550,005,647	2,398,398,943	1,295,657,855	949,872,261	690,989,247	554,688,975	دعم تخفيض تكلفة الوقود	16
97,448,242	130,891,389	142,848,992	75,844,521	0	0	0	0	0	0	0	دعم وقود تشغيل المحطات	17
5,069,731,378	4,213,144,193	4,644,559,748	4,083,165,866	3,985,173,608	2,405,543,292	3,653,333,861	1,945,190,298	1,428,811,542	1,079,915,224	862,779,787	الهيئة العامة لذوي الاعاقة	18
											اجمالي الدعم المباشر	

**جدول 32: الحساب الختامي للدعومات المباشرة والغير مباشرة للسنوات المالية من 2006/2005 إلى 2015/2014  
لوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة الممولة وبدون المرتبات وما في حكمها**

م	بيــــــــــــــــان	حساب ختامي السنة المالية 2005 /2004	حساب ختامي السنة المالية 2006 /2005	حساب ختامي السنة المالية 2007 /2006	حساب ختامي السنة المالية 2008 /2007	حساب ختامي السنة المالية 2009 /2008	حساب ختامي السنة المالية 2010 /2009	حساب ختامي السنة المالية 2011 /2010	حساب ختامي السنة المالية 2012 /2011	حساب ختامي السنة المالية 2013 /2012	حساب ختامي السنة المالية 2014 /2013	حساب ختامي السنة المالية 2015 /2014
	دعومات أخرى	0	14,874,000	86,500,000	124,000,000	8,728,000	8,728,000	21,257,000	34,584,000	35,163,151	36,950,645	38,802,450
	بنك الكويت المركزي	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	1,500,000	1,500,000
	اعانات بيت الزكاة	23,248,202	31,998,467	94,934,760	40,037,300	38,280,000	26,821,486	74,815,888	70,725,338	67,500,000	78,278,208	144,695,854
	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	158,298	582,004	213,471	190,893	168,106	203,192	198,614	255,120	219,304	223,930	218,274
	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	17,714,043	35,825,654	52,220,647	0	0	76,422,414	17,608,403	2,313,875	28,887,227	250,464,977	251,267,546
	الهيئة العامة للصناعة	541,688	905,246	887,558	996,373	1,363,224	1,179,632	1,422,376	1,352,766	1,630,931	1,540,767	1,603,642
	معهد الكويت للأبحاث العلمية	545,982	100,405	200,000	0	0	0	0	598,300	642,224	840,558	605,911
	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	79,812	75,617	81,513	84,822	83,199	80,209	95,315	78,343	83,101	97,847	122,359
	جملة الدعومات الأخرى	0	0	0	100,264	235,945	430,195	0	593,138	647,388	634,312	718,056
	جملة الدعومات	2,079,812	16,949,617	88,581,513	126,084,822	10,811,199	10,808,209	23,352,315	36,662,343	37,246,252	38,548,492	40,424,809
		864,859,599	1,096,864,841	1,517,393,055	2,071,275,120	3,664,145,060	2,416,351,501	4,008,525,923	4,119,828,209	4,681,806,000	4,251,692,685	5,110,156,187

## الخلاصة

إن عملية إصلاح الدعم قد تكون عملية بسيطة وميسرة، من وجهة النظر المالية والمحاسبية، وذلك من خلال حساب تأثيرها على خفض العجز، أو زيادة الفائض. إلا أنه رغم أهمية هذا الاعتبار المالي، فإن الاعتبارات الاقتصادية، والآثار التوزيعية، تعتبر على قدر كبير من الأهمية أيضاً. وذلك لما تتضمنه من أسباب قوية للتأييد أو التحفظ أو رفض إصلاح الدعم. لذا فإن التقييم الاقتصادي لترشيد الدعم يعتبر أمراً مهماً لتوضيح أهمية توجيه الدعم لمستحقيه، وما يمثله ذلك من احترام لمبادئ العدالة الاجتماعية، بالإضافة لتوضيح الآثار المباشرة على القطاع العائلي، والآثار غير المباشرة على جميع القطاعات من خلال ما يمثله استهلاك السلع الخاضعة لإصلاح الدعم من أهمية نسبية كمدخلات وسيطة في إنتاج السلع والخدمات الأخرى.

لذا فإنه من الأهمية بمكان العمل على إجراء تقييم مالي، اقتصادي، اجتماعي، بالإضافة للبيئي قبل إصدار أي برنامج لإصلاح الدعم. وما يرتبط بذلك من توعية إعلامية تشمل القطاع العائلي، والمنتجين، والصحافة، والمجتمع المدني، ومتخذي القرار. وذلك لضمان مساهمة جميع شرائح المجتمع في اتخاذ القرار واقتناعاً ببرنامج الإصلاح، ومن ثم تنفيذه بقناعة. وكما اتضح مما سبق، واعتماداً على تجارب عدد من الدول النفطية، يجب أن يتم الإعداد لترشيد الدعم ضمن إطار زمني يسمح بتوفير المتطلبات المؤسسية، والصناديق الملائمة، والتقييم المناسب للأبعاد الاقتصادية الكلية، والقطاعية، والآثار على القطاع العائلي وتوزيع الدخل، وعلى الموازنة، وعلى البيئة، وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة. وذلك لضمان تنفيذ فعال وقبول شعبي وسياسي قوي، ويساهم إيجاباً في التنمية المستدامة.

## **الفصل الخامس**

### **مشروع ميزانية**

**السنة المالية 2017/2016**

**والأسس التي بني عليها**

## الفصل الخامس

### مشروع ميزانية السنة المالية 2016/2017

#### والأسس التي بني عليها

#### أولاً: مقدمة

أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (3) لسنة 2015 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الجهات الحكومية والتعليمات والقواعد التي ينبغي إتباعها في إعدادها للسنة المالية 2016/2017 (الأساس النقدي) وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على: (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها).

وقد قامت وزارة المالية – شؤون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2016/2017 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2016/2017.

وقد تمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية للسنة المالية 2016/2017 في الآتي:

- توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه إلى أن الأوضاع الاقتصادية تفرض علينا اتخاذ إجراءات ووضع برامج تهدف إلى ترشيد الإنفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية، وأكد سموه على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والشعبية لمعالجة النقص في موارد الدولة، مؤكداً في الوقت نفسه على الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الأساسية، ودعى سموه مجلس الأمة إلى التعاون مع الحكومة في إصدار التشريعات التي تهدف إلى خفض العجز في الميزانية وسد النقص في موارد الدولة المالية.

- في ظل استمرار الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية على نحو متسارع، وتوقع المنظمات الدولية استمرار معدلات الانخفاض على المدى المتوسط فقد قامت وزارة المالية بالآتي:

– دراسة عدة ملفات تتضمن إعادة النظر في الدعومات من خلال اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لهذا الغرض لتقنين الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، كما تتضمن دراسة إعادة تسعير السلع والخدمات العامة في ضوء تكلفتها وأسعارها بدول مجلس التعاون الخليجي للمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية واصلاح هيكل المالية العامة.

– وضع سقف أعلى للإنفاق بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2017 يقل عن اعتمادات السنة المالية الحالية 2015/2016، ويلبي احتياجات الجهات الحكومية لتوفير كافة الخدمات العامة مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية.

– توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية لبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2016/2017.

- كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجاري والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الإنفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

ووفقا لما تقدم تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2017، وذلك على النحو التالي:

### جدول 33: تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2017/2016

مليار دينار

النسبة %	الفرق	ميزانية 2016/2015	مشروع ميزانية 2017/2016	بيان
(20.3%)	(2.2)	10.8	8.6	الإيرادات النفطية
14.3%	0.2	1.4	1.6	الإيرادات غير النفطية
(16.4%)	(2)	12.2	10.2	أولاً: جملة الإيرادات
(2.1%)	(0.4)	19.3	18.9	إجمالي المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية
(16.7%)	(0.2)	1.2	1.0	استقطاع احتياطي الأجيال القادمة 10% من جملة الإيرادات
(2.9%)	(0.6)	20.5	19.9	ثانياً: جملة المصروفات والالتزامات
(16.9%)	(1.4)	(8.3)	(9.7)	ثالثاً: العجز

#### أهم مكونات المصروفات:

- بلغت تقديرات تعويضات العاملين وما في حكمها 10435.1 مليون دينار بنسبة 55.2% من إجمالي ميزانية السنة المالية 2017/2016 والتي تدرج بالابواب الأول-تعويضات العاملين، والسادس المنح، والسابع المنافع الاجتماعية، وتركزت في (مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة – مساهمة الخزنة العامة في التأمينات الاجتماعية – اعانات الباحثين عن عمل – الرعاية الاجتماعية).
- يشكل الدعم بميزانية السنة المالية 2017/2016 ما يقارب 15.0% من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2017/2016، وتركز في دعم الطاقة والوقود.
- باقي المصروفات تتمثل في المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الدولة.

## ثانيا: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2017

تتمثل إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية في مختلف المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد المالية لمواجهة الحاجات العامة، ومن أهم تلك المصادر النفط الخام والغاز حيث يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية بالدولة، يلي ذلك من حيث الأهمية إيرادات الضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية ( الضمان الصحي) والإيرادات الأخرى التي تشمل مبيعات السلع والخدمات، والغرامات والجزاءات والمصادرات، والإيرادات المتنوعة.

وتتكون الإيرادات من ستة أبواب يندرج تحت كل باب عدد من المجموعات التي تشمل عدة فئات تشتمل على عدة بنود يشتمل كل منها على أنواع مختلفة. ويوضح الجدول رقم (34) توزيع تقديرات الإيرادات في السنة المالية 2016/2017.

وقد قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2016/17 بمبلغ 10 238 062 000 دينار بنقص مقداره 1 972 563 000 دينار عن تقديرات السنة المالية 2015/16 والبالغة 12 210 625 000 دينار أي بنسبة 16.15٪.

جدول 34: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2017/2016

تقديرات السنة المالية 2016/2015	تقديرات السنة المالية 2016/2017		بيان	باب	مجموعة
	إجمالي	تفصيلي			
10,757,474,000	8,623,385,000		الإيرادات النفطية	11	
10,757,474,000		8,623,385,000	النفط الخام والغاز		111
416,031,250	474,968,300		الضرائب والرسوم	12	
102,604,000		126,740,000	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية		121
0		0	الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة		122
24,636,000		26,636,000	الضرائب على الملكية		123
0		0	الضرائب على السلع والخدمات		124
288,791,250		321,592,300	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		125
0		0	ضرائب أخرى		126
91,710,000	103,340,000		المساهمات الاجتماعية	13	
0		0	مساهمات الضمان الاجتماعي		131
91,710,000		103,340,000	مساهمات اجتماعية أخرى		132
0	0		المنح ( إيرادات )	14	
0		0	المنح - من حكومات أجنبية		141
0		0	المنح - من منظمات دولية		142
0		0	المنح - من وحدات حكومية أخرى		143
869,889,550	995,743,599		إيرادات أخرى	15	
38,397,700		44,535,032	دخل ملكية		151
560,108,150		616,480,943	مبيعات السلع والخدمات		152
104,145,100		119,697,554	الغرامات والجزاءات والمصادرات		153
0		0	التحويلات الطوعية عدا المنح		154
167,238,600		215,030,070	إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر		155
75,520,200	40,625,101		إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	16	
71,100,000		36,000,000	إيرادات التخلص من الأصول غير المالية		162
4,420,200		4,625,101	إيرادات فروقات تغير أسعار العملة		163
12,210,625,000	10,238,062,000	10,238,062,000	جملة الإيرادات		

هذا وقد بلغت الإيرادات الإجمالية المحصلة في السنوات المالية الثلاث السابقة كالتالي :

المحصل في السنوات المالية	دينار
السنة المالية 2015 / 14	24 925 868 605
السنة المالية 2014 / 13	31 811 422 457
السنة المالية 2013 / 12	32 008 542 620

وتنقسم الإيرادات الإجمالية إلى الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وذلك على النحو التالي:

المبلغ	الإيرادات
8 623 385 000	الإيرادات النفطية
1 614 677 000	الإيرادات غير النفطية
10 238 062 000	الإجمالي

تساهم الإيرادات النفطية بنسبة 84.23٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2016/15 . بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2017/16 بنسبة 70.62٪

وقد قدرت إيرادات الغاز الطبيعي بمشروع ميزانية السنة المالية 2017/2016 بمبلغ 165 615 000 دينار، وبزيادة مقدارها 19 927 000 دينار عن ميزانية السنة المالية 2016/2015 والبالغة 145 688 000 أي بنسبة 13.68٪ .

## الباب الأول - الإيرادات النفطية

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/16	8 623 385 000
تقديرات السنة المالية 2016 / 15	10 757 474 000
نقص بنسبة 19.84٪ عن تقديرات السنة المالية 2016/15	( 2 134 089 000 )

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية :

2.800 مليون برميل/اليوم	حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك (OPEC)
35 دولار أمريكي / برميل .	سعر البرميل
301 فلس / دولار أمريكي	سعر الصرف
365 يوم	السنة المالية 2017/16
المقدرة بمبلغ 2309 مليون دينار	خصم تكاليف الإنتاج

## الباب الثاني – الضرائب والرسوم

تشمل إيرادات هذا الباب كافة أنواع الضرائب والرسوم التي تحصلها الوحدات الحكومية، وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة والضرائب على الملكية والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والضرائب الأخرى .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/16	474 968 300
تقديرات السنة المالية 2016 / 15	416 031 250
زيادة بنسبة 14.17٪ من تقديرات السنة المالية 2016 / 15.	58 937 050

ويتكون من المجموعات التالية :

**مجموعة 121. الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية:**

تشمل هذه المجموعة الضرائب التي تفرض على: الأجور والرواتب وغيرها من تعويضات خدمات العمالة، الدخل من تكلفة التمويل والأرباح الموزعة والريع، المكاسب والخسائر الرأسمالية، أرباح الشركات المساهمة وشركات التضامن والمنشآت الفردية، توزيعات الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد، وبنود دخل أخرى متنوعة. وتقسم إيرادات هذه المجموعة إلى ثلاث فئات: الضرائب المستحقة الدفع من الأفراد والضرائب المستحقة الدفع من الشركات ومشروعات أخرى والضرائب غير المخصصة .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/2016	126 740 000
تقديرات السنة المالية 2016/2015	102 604 000
زيادة بنسبة 23.52٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015	24 136 000

**مجموعة 123. الضرائب على الملكية:**

تشمل هذه المجموعة الضرائب المفروضة على استخدام الثروة أو ملكيتها أو نقل ملكيتها.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/2016	26 636 000
تقديرات السنة المالية 2016/2015	24 636 000
زيادة بنسبة 8.12٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015	2 000 000

## مجموعة 125. الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية:

تشمل هذه المجموعة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى والضرائب على الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد وأرباح التغيير في أسعار صرف العملات والضرائب على التغيير في أسعار صرف العملات والضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/2016	321 592 300
تقديرات السنة المالية 2016/2015	288 791 250
زيادة بنسبة 11.36٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015	32 801 050

## الباب الثالث – المساهمات الاجتماعية

يشمل هذا الباب متحصلات الوحدات الحكومية من أرباب العمل نيابة عن عاملهم، أو من العاملين، أو من العاملين لحساب أنفسهم، أو من العاطلين عن العمل تضمن أحقية المساهمين أو من يعولون أو ورثتهم في الحصول على منافع اجتماعية .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/16	103 340 000
تقديرات السنة المالية 2016 / 15	91 710 000
زيادة بنسبة 12.68٪ من تقديرات السنة المالية 2016 / 15	11 630 000

ويتكون من المجموعات التالية :

**مجموعة 132. مساهمات اجتماعية أخرى:**

تشمل هذه المجموعة المساهمات في برامج التأمين الاجتماعي التي تديرها الحكومة بوصفها رب العمل نيابة عن العاملين ولا تقدم منافع تقاعد، وتربط برامج التأمين الاجتماعي لمستخدمي الحكومة بوجه عان مستوى المنافع ربطا مباشرا بمستوى المساهمات.

دينار	السنة المالية
103 340 000	تقديرات السنة المالية 2017/2016
91 710 000	تقديرات السنة المالية 2016/2015
11 630 000	زيادة بنسبة 12.68 ٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015

**الباب الرابع – المنح ( إيرادات )**

يشمل هذا الباب المنح (إيرادات) وهي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية تتلقاها الوحدات الحكومية من حكومات أجنبية أو منظمات دولية أو وحدات حكومية أخرى. وتصنف المنح أولا حسب نوع الوحدة التي تقدم المنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية .

دينار	السنة المالية
0	تقديرات السنة المالية 2017/16
0	تقديرات السنة المالية 2016 / 15

## الباب الخامس – إيرادات أخرى

يشمل هذا الباب كافة أنواع إيرادات الوحدات الحكومية بخلاف إيرادات النفط والضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح، ويدخل ضمنها المجموعات التالية: دخل ملكية، مبيعات السلع والخدمات، الغرامات والجزاءات والمصادرات، التحويلات الطوعية عدا المنح، وإيرادات أخرى متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/16	995 743 599
تقديرات السنة المالية 2016 / 15	869 889 550
زيادة بنسبة 14.47٪ من تقديرات السنة المالية 2016 / 15.	125 854 049

ويتكون من المجموعات التالية :

### مجموعة 151. دخل ملكية:

تشمل مجموعة دخل الملكية أشكالاً متعددة من الإيرادات التي تكتسبها الوحدات الحكومية عندما تضع أصولاً تملكها تحت تصرف وحدات أخرى ويمكن أن تأخذ الإيرادات المصنفة في هذه المجموعة الأشكال التالية: تكلفة التمويل، الأرباح الموزعة، المسحوبات من دخل أشباه الشركات، الربح .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/2016	44 535 032
تقديرات السنة المالية 2016/2015	38 397 700
زيادة بنسبة 15.98 ٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015	6 137 332

### مجموعة 152. مبيعات السلع والخدمات:

تشمل هذه المجموعة مبيعات السلع والخدمات التي تقوم بها الوحدات الحكومية على أساس سوقي أو غير سوقي أو بشكل رسوم إدارية مقابل خدمات القيام بوظائفها التنظيمية.

دينار	السنة المالية
616 480 493	تقديرات السنة المالية 2017/2016
560 108 150	تقديرات السنة المالية 2016/2015
56 372 793	زيادة نسبة 10.06٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015

### مجموعة 153. الغرامات والجزاءات والمصادرات:

تشمل هذه المجموعة الغرامات والجزاءات وهي تحويلات جارية إجبارية تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبيه القضائية على الوحدات بسبب انتهاك القوانين أو القواعد الإدارية، وتدرج بهذه الفئة أيضا التسويات المتفق عليها خارج المحكمة والمصادرات هي مبالغ كانت مودعة لدى إحدى الجهات الحكومية لحين انتهاء دعوى قانونية أو إدارية وحولت الى الوحدة الحكومية المعنية كجزء من تسوية هذه الدعوى.

دينار	السنة المالية
119 697 554	تقديرات السنة المالية 2017/2016
104 145 100	تقديرات السنة المالية 2016/2015
15 552 454	زيادة بنسبة 14.93٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015

### مجموعة 155. إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر:

تشمل هذه المجموعة جميع الإيرادات المتنوعة التي لا تندرج ضمن أي مجموعة من مجموعات الإيرادات الأخرى وأي إيرادات لا تتوافر عنها معلومات كافية تسمح بتصنيفها في مكان آخر .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/2016	215 030 070
تقديرات السنة المالية 2016/2015	167 238 600
زيادة نسبة 28.58 ٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015	47 791 470

### الباب السادس - إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

يشمل هذا الباب المبالغ المحصلة من مبيع الأصول المملوكة من الدولة وإيرادات غير تشغيلية أخرى مثل إيرادات فروق تغير أسعار العملة، ويشمل التالي:

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/16	40 625 101
تقديرات السنة المالية 2016 / 15	75 520 200
نقص بنسبة 46.21 ٪ من تقديرات السنة المالية 2016 / 15	(34 895 099)

ويتكون من المجموعات التالية :

### مجموعة 162. إيرادات التخلص من الأصول غير المالية:

تشمل هذه المجموعة المبالغ المحصلة من مبيع الأصول غير المالية .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/2016	36 000 000
تقديرات السنة المالية 2016/2015	71 100 000
نقص بنسبة 49.37 ٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015	( 35 100 000 )

## مجموعة 163. إيرادات فروقات تغير أسعار العملة:

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2017/2016	4 625 101
تقديرات السنة المالية 2016/2015	4 420 200
زيادة بنسبة 4.64 ٪ من تقديرات السنة المالية 2016/2015	204 901

## ثالثا: اعتمادات المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية

2017/2016

### ❖ توجيه (2) المصروفات الجارية :

### ▪ اعتمادات الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2016

تمثل تعويضات العاملين عنصرا رئيسيا في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ، وقد قامت وزارة المالية بإعداد ومراجعة الاعتمادات التقديرية للباب الأول تعويضات العاملين للسنة المالية 2017/2016 ، مع مراعاة التنسيق والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 695 بجلسته رقم 2-33/2008 بتاريخ 2008/6/30 بشأن الموافقة على نقل تبعية دراسة واعداد تقديرات الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانيات الجهات الحكومية من ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة المالية .

وبالرغم من اتجاه أسعار النفط العالمية إلى الانخفاض على نحو كبير، وانعكاس ذلك على تقديرات الميزانية للسنة المالية 2017/2016 ، إلا أن وزارة المالية حرصت على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستيعاب عناصر العمل الكويتية من خريجي الجامعات والمراحل التعليمية

المختلفة وفقا لاحتياجات ومتطلبات أجهزة الخدمات الحكومية من وظائف وأعمال لازمة للتنمية الإدارية في كافة المجالات بالوزارات والإدارات الحكومية واستمرار تغطية احتياجات هذه الجهات وفقا لمركزية التعيين تنفيذا لخطة توظيف الكويتيين المعتمدة من مجلس الوزراء بالقرار رقم 551 الصادر بتاريخ 1999/8/8 .

وقد روعي في إعداد ومراجعة اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية للباب الأول –تعويضات العاملين الالتزام بالأسس والقواعد المتبعة في إعداد هذا الباب فيما يختص بالمكافآت والترقيات بالأقدمية والترقيات بالاختيار وقواعد تنفيذ سياسة الإحلال وما سبق إقراره من بدلات ومكافآت ، وتوفير الاعتمادات اللازمة للتعيينات الجديدة.

وقد بلغت جملة اعتمادات الباب الأول –تعويضات العاملين للسنة المالية 2017/2016 للوزارات والإدارات الحكومية نحو 6401.1 مليون دينار بمعدل زيادة 18.78٪ عن المعتمد للسنة المالية السابقة 2016/2015 وهو 5388.9 مليون دينار كما هو موضح بالجدول التالي.

( لأقرب مليون دينار )

بيان	المعتمد 2017/2016	المعتمد 2016/2015	الفرق	نسبة الزيادة ٪
جملة الباب الأول – المرتبات	6401.1	5388.9	1012.2	٪ 18.78

وترجع هذه الزيادة بصفة رئيسية إلى إعادة تصنيف أبواب وبنود الميزانية الذي ترتب عليه إضافة مرتبات وزارة الدفاع ضمن الباب الأول والتي كانت تدرج سابقا ضمن الباب الخامس.

▪ اعتمادات الباب الثاني السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة

المالية 2017/2016

يشمل هذا الباب المصروفات التي تنفقها الجهات الحكومية في سبيل تسيير أعمالها الجارية للحصول على المستلزمات السلعية والخدمات .

بلغت اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 2,519,616,000 دينار، بنقص مقداره ( 150,159,980 ) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 2,669,775,980 دينار أي بنسبة 5.62٪.

دينار	السنة المالية
2 519 616 000	جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2017/2016
2 669 775 980	جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2016/2015
( 150 159 980 )	نقص بنسبة 5.62 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015

▪ اعتمادات الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لسنة

المالية 2017/2016

يشمل هذا الباب الإعانات وهي مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تباعها أو تصدرها أو تستوردها. وقد تصمم الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج أو الأسعار التي تباع بها المخرجات. تدفع الإعانات إلى المنتجين وليس إلى المستهلك النهائي، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط وليست تحويلات رأسمالية. تتكون إعانات الإنتاج من إعانات تحصل عليها المشروعات نتيجة قيامها بالإنتاج ولكنها ليست مرتبطة بمنتجات معينة. تشمل الإعانات أيضا على التحويلات إلى الشركات العامة وأشبه الشركات العامة لتعويضها عن

خسائر تتحملها في أنشطتها الإنتاجية نتيجة لتقاضي أسعار تقل عن متوسط تكلفة الإنتاج لديها كمسألة من مسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقصودة من جانب الحكومة. تصنف الإعانات أولا حسب إذا كانت الجهة المتلقية منتجا عاما أو خاصا، ثم حسب ما إذا كانت المنتج مشروعاً غير مالي أو مشروعاً مالياً .

بلغت اعتمادات الباب الخامس - الإعانات للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 526,709,000 دينار، بنقص مقداره (209,038,000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 735,747,000 دينار أي بنسبة 28.41٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2017/2016	526 709 000
جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2016/2015	735 747 000
نقص بنسبة 28.41 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015	(209 038 000)

#### ▪ اعتمادات الباب السادس - المنح (مصرفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

##### للسنة المالية 2017/2016

يشمل هذا الباب المنح (مصرفات) وهي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى أجنبية أو منظمات دولية أو وحدات حكومية أخرى، وتصنف المنح أولا حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية.

بلغت اعتمادات الباب السادس- المنح (مصرفات) للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 4,641,817,000 دينار، بنقص مقداره (95,721,000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 4,737,538,000 دينار أي بنسبة 2.02٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) للسنة المالية 2017/2016	4 641 817 000
جملة اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) للسنة المالية 2016/2015	4 737 538 000
نقص بنسبة 2.02 % عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015	(95 721 000)

### ■ اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة

#### المالية 2017/2016

يشمل هذا الباب المنافع الاجتماعية وهي تحويلات نقدية أو عينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة، والخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيرا معاكسا على رفاهية الأسر المعنية إما بأن يفرض أعباء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها.

بلغت اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 1,061,740,000 دينار، بنقص مقداره (3,776,000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 1,065,516,000 دينار أي بنسبة 0.35%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2017/2016	1 061 740 000
جملة اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2016/2015	1 065 516 000
نقص بنسبة 0.35 % عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015	(3 776 000)

## ▪ اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات

### الحكومية للسنة المالية 2017/2016

يشمل هذا الباب المصروفات الأخرى وهي أنواع أخرى من المصروفات لم يرد ذكرها في الأبواب السابقة، كإيجار أصول طبيعية ومصروفات أخرى متنوعة وخسائر فروفات تغير عملة.

بلغت اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 984,327,000 دينار، بنقص مقداره (1,376,849,900) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 2,361,176,900 دينار أي بنسبة 58.31٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2017/2016	984 327 000
جملة اعتمادات الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2016/2015	2 361 176 900
نقص بنسبة 58.31 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015	(1 376 849 900)

### ❖ توجيه (3) النفقات الرأسمالية:

هي النفقات والمبالغ التي تدفع على شراء الأصول غير المتداولة أو الإضافات عليها أو إجراء صيانة جذرية لها. وتعتبر الصيانة جذرية عندما تؤدي إلى إطالة العمر الإنتاجي للأصل أو تحسين كفاءته وأداؤه. تستخدم الوحدات الحكومية الأصول لإنتاج سلع وخدمات شأنها في ذلك شأن الشركات. فعلى سبيل المثال، تستخدم المباني الإدارية إلى جانب خدمات موظفي الحكومة، المعدات المكتبية، وسلع وخدمات أخرى في إنتاج خدمات اجتماعية أو فردية مثل الخدمات الإدارية العامة. غير أنه إضافة إلى ذلك، غالباً ما تمتلك الحكومات أصولاً تستهلك الجمهور العام

خدماتها بصورة مباشرة وأصولا يتعين المحافظة عليها بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية. وبذلك، عند تطبيق مفهوم الأصول على قطاع الحكومة العامة، فإنه يتضمن عادة مجموعة أصول أوسع نطاقا بكثير من الأصول التي تملكها مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص.

بلغت اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2017/2016 مبلغ 2,756,673,000 دينار، بزيادة مقدارها 394,339,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015 والبالغة 2,362,334,000 دينار أي بنسبة 16.69٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2017/2016	2 756 673 000
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2016/2015	2 362 334 000
زيادة بنسبه 16.69 ٪ عن اعتمادات السنة المالية 2016/2015	394 339 000

## المصادر:

- الإدارة المركزية للإحصاء، مسح الدخل والإنفاق الأسري، 2013، دولة الكويت.
- وزارة المالية، الحسابات الختامية للسنوات 2006/2005 إلى 2014/2015، دولة الكويت.
- Alqattan, H., Stergioulas, L. and J. Alzayer, 2012, The Returns to Education Based on Level of Education: Case of Kuwait, European Business Research Conference Proceedings.
- Global Subsidies Initiatives (GSI) and International Institute for Sustainable Development (iisd), 2013, A Guidebook to Fossil-Fuel Subsidy Reform, Geneva. □
- Granado, F., F. Coady, and D. Gillingham, 2012, The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries, World Development, Vol. 40, No. 11.
- International Energy Agency (IEA), 2011, World Energy Outlook, Paris.
- United Nations Development Programme (UNDP), 2003, Energy Subsidies, UNDP/ETB/2003/1, New York.
- World Bank, 2013, Implementing Energy Subsidy Reforms, Washington DC.
- World Bank, 2015, The State of Social Safety Net, Washington DC.
- Yemtsov, R., 2010, Developing Effective Reform Strategies: Safety Nets to Protect Poor and Vulnerable Groups from Negative Impacts of Reform, The World Bank, Joint Conference with WTO, Geneva, October, 14-15. □

## الخاتمة

## الخاتمة

وفي الختام فإنه مما لا شك فيه أن الأوضاع المالية والاقتصادية التي نمر بها حالياً تفرض عدة تحديات تواجهها عملية صناعة السياسات الاقتصادية للبلاد بوجه عام والسياسة المالية بوجه خاص، وتتمثل تلك التحديات في الآتي:

1. تفعيل رؤية الدولة في التحول الى مركز مالي وتجاري من خلال استمرار العمل على توفير الاعتمادات اللازمة لمشروعات البنية التحتية اللازمة، والاستمرار في تحسين بيئة الأعمال، وذلك من أجل تعزيز جهود التنويع الاقتصادي ورفع مستويات تنافسية الاقتصاد الكويتي.

2. تنفيذ برامج الإصلاح المختلفة في وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي على المدى المتوسط.

3. مواجهة الآثار المالية المترتبة على التراجع المستمر في أسعار النفط، بصفة خاصة من خلال:

- وضع سقف أعلى لمستويات الإنفاق العام للسيطرة على نمو الإنفاق العام للدولة وتعزيز مصادر الإيرادات غير النفطية لضمان استقرار أكبر في المالية العامة بتخفيف اعتمادها على الإيرادات النفطية.

- تنفيذ برنامج الإصلاح المالي لتنويع مصادر الإيرادات وتخفيض بنود الإنفاق العام.

- تمويل العجز المتفاقم في الميزانية باستخدام المصادر المختلفة للتمويل بما فيها

الاقتراض المحلي والخارجي وضمان التوازن بين مصادر التمويل على النحو الذي

يساعد على تدبير التمويل اللازم بأقل التكاليف على المال العام.

4. العمل على تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي بتعزيز مساهمة القطاعات غير

النفطية ورفع نصيبها في الناتج.

5. استمرار العمل على تفعيل دول القطاع الخاص ليعمل بمثابة قاطرة النمو في الاقتصاد

المحلي، وتوفير كافة الحوافز اللازمة له ليضطلع بدور المنتج الرئيس في الدولة

والموظف الأساسي لقوة العمل الوطنية.

6. تهيئة المناخ بصورة أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم تعاونها مع القطاع الخاص الوطني لرفع معدلات النمو وخلق المزيد من فرص العمل المنتج للداخلين الجدد من المواطنين إلى سوق العمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.

7. مواجهة التفاوت الواضح بين التعويضات التي يحصل عليها مختلف العاملين في الدولة ذوي الأعباء المتشابهة من خلال البديل الاستراتيجي لإصلاح نظام الخدمة المدنية.

8. التعامل مع القضايا الأساسية التي تهم المواطن وعلى رأسها مشكلة الإسكان بالعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة على المدى الطويل بما يضمن تدبير خدمة الرعاية السكنية للمواطن في التوقيت المناسبة وبالجودة المناسبة.

9. العمل على تهيئة مناخ يضمن استقرار الاسعار وكبح الضغوط التضخمية للحفاظ على القوة الشرائية لدخول المواطنين وضمان عدم تدهور مستوياتهم المعيشية.

وفي السنة المالية 2016/2017 "إن شاء الله" سوف تستمر وزارة المالية في العمل على تحقيق رسالتها "نحو استقرار مالي واقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية والاستراتيجية للدولة"، من خلال دورها في وضع السياسات المالية وتوفير الانفاق الاستثماري التنموي، وإعادة هيكلة النظام المالي بالدولة، ودعم الشفافية وتنمية التعاون على المستويين الاقليمي والدولي، والعمل على التطوير المؤسسي والتنظيمي والمعلوماتي من خلال تطبيق نظم الادارة الحديثة، كذلك سوف تعمل على الاستمرار في جهودها في:

1. متابعة تنفيذ وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي في الأجل المتوسط.
2. توفير التمويل اللازم لتوظيف الداخلين الجدد من العمالة الوطنية الى سوق العمل ومواجهة الزيادات في اعتمادات الباب الأول.
3. رصد الأموال اللازمة لتوفير الاعتمادات اللازمة لدعم السلع والخدمات العامة.
4. تأمين الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروعات العامة للدولة والتي يتم ادراجها سنويا ضمن الخطط السنوية ل خطة للتنمية، لضمان تحقيق معدلات النمو المتوقعة في الخطة.
5. دعم جهود الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر الناتج والدخل فيه.

6. الاستمرار في جهود ترشيد الانفاق العام والسيطرة على الدعم من خلال توجيهه لمصلحة المستحقين الحقيقيين له.

7. الاستمرار في دعم الشباب نحو تحقيق آماله من خلال تشجيع المبادرات الخاصة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاقها، لخلق فرص أفضل للعمل المنتج للشباب بعيدا عن الدواوين الحكومية، وبما يعمل على زيادة مستويات الانتاج المحلي ورفع معدلات النمو.

8. الاستمرار في الرقابة الفعالة والدائمة على المال العام.

9. تسريع الجهود نحو اصلاح الإدارة المالية للدولة لضمان السيطرة بشكل أكبر على أوجه الانفاق ورفع كفاءة الانفاق العام للدولة.

10. الاستمرار في مراجعة النظام الضريبي للدولة وتهيئة السبل نحو تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية في الميزانية العامة للدولة.

وفي ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، نأمل أن تتغلب الكويت على تحدياتها لضمان استدامة خير ورفعة ورفاه شعبها في الحاضر والمستقبل.

والله ولي التوفيق ، ، ،

**أنس خالد الصالح**

**نائب رئيس مجلس الوزراء**

**وزير المالية ووزير النفط بالوكالة**